جـــامعـــة 8 مـــــاي 1945 ـــ قـــــالمـــــــة ـــ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:تمويل التنمية

تحت عنوان:

آليات دعم الإستثمار الصناعي ودوره في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة

دراسة حالة: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة

إعداد الطالبتان:

زينب بوزيدي

ريم هباشي

إشراف الأستاذة:

سامية بـــزازي

السنة الجامعية:2016 / 2017

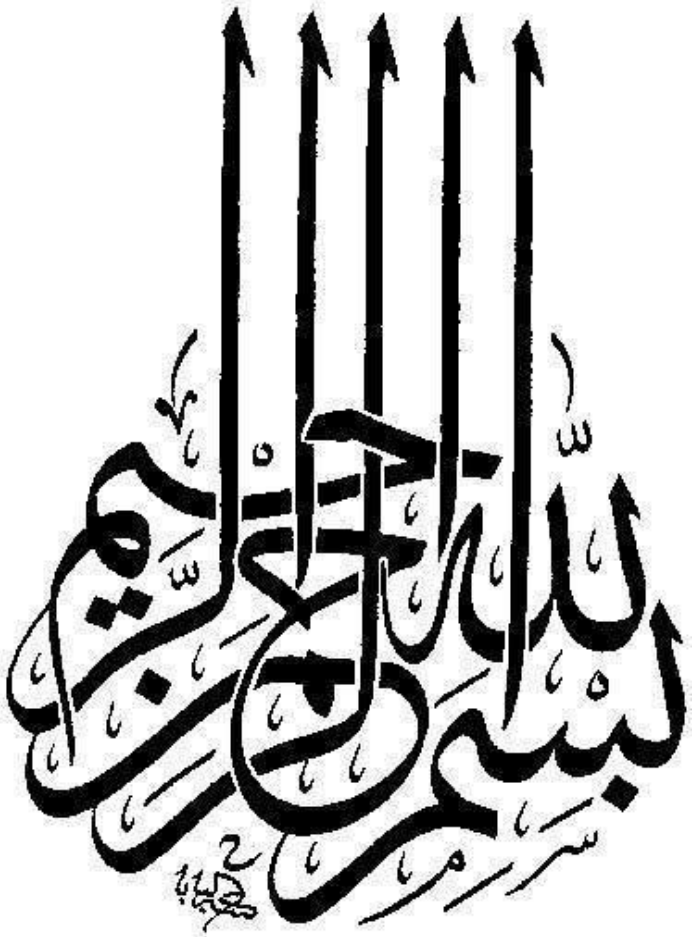

﴿وَقُلِ اعمَلوا فَسَيَرَى اللَّـــهُ عَمَلَكُم وَرَسولُهُ وَالمُؤمِنونَ وَسَتُرَدّونَ إِلى عالِمِ الغَيبِ وَالشَّهادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِما كُنتُم تَعمَلونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة، الآية: 105

شكر وتقدير

نتوجه قبل كل شيء **إلى الله عزوجل** بالشكر العظيم والامتنان

الوفير على ما منحنا إياه من نعمة العون والتوفيق والسداد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ **[سورة الضحى: 11]**

صدق الله العظيم

كما لا يفوتنا الذكر أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

الأستاذة الكريمة: **بزازي سامية** التي شرفتنا بقبولها الإشراف أولاً، ومشاركتنا عناء البحث

والمتابعة ثانياً، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة فكانت نعم المشرف وجزاها الله ألف خير وأبقاها ذخرا وفخرا للجامعة والطالب.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل: **حجاج عبد الحكيم** على توجيهاته القيمة كما لا ننس الأستاذ: **بخاخشة موسى** على نصائحه المقدمة والاستاذ **باهي موسى** على ما قدمه لنا من مساعدة، وإلى زميلنا عبد الرزاق بودودة، فلكم منا فائق التقدير والاحترام

كـــما نـــتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنـــا

من قريب أو من بعيد

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورةالتوبة: 105]

صدق الله العظيم

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ وعلى اله وصحبه أجمعين

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الذين اشترط الله مرضاته برضاهما وأودع الرحمة والحب فيهما

والدي الأعزاء،

إلى أعز ما أملك، إلى من سهرت وربت، أمي الحبيبة

إلى قوتي ولساني وسندي إلى من كان دعما لي أغلى ما أملك، سر نجاحي والدي الحبيب،

اهدي ربيع عمري..... ومشواري الدراسي إليكما والدي، الى إخوتي مسعود، الجودي، خير الدين، بلال وأخواتي حفظكم الله سليمة إبتسام، لميأ، شمية، رحمة، أمال، وفا، كريمة وسارة، أدامكم عونا وسندا.

إلى كل من دعمني ولو بالكلمة الطيبة عماتي وأعمامي وزوجاتهم وأبنائهم، أخوالي وخالاتي، ابن أختي وائل.

إلى أغلى، أقرب أعز من جمعني القدر بهم أخواتي وصديقاتي أدامهم الله، رفيقتي أختي ومن شاركتني العمل زينب، إلى أخواتي ورفيقاتي سلمى، مريم، وسيلة، فريال (رولا)، بثينة إلى كل الأصدقاء والأحباب الذين جمعتني بهم أجمل الذكريات.

إلى من قدم لي العون والدعم الأستاذ عبد الحكيم حجاج، بخاخشة موسى، وقروي أسامة.

ريم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾[سورةالبقرة: 286]

صدق الله العظيم

اهدي ثمرة تعبي وجهدي إلى من كان سندا لي في حياتي.، إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من أحببته وعرفت معنى الحياة بقربه، إلى اعز الناس.. أبي الغالي

إلى من أرضعتني الحب والحنان..... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء.....إلى القلب الناصع.....أمي الحبيبة التي لطالما رافقتني بدعائها.....بركاتها ورضاها عني.....أمي الغالية أدامك وحفظك الله.

إلى كل من كانوا معي ورفقاء حياتي.....إلى من شاركتهم أفراحي وأحزاني وأوجاعي.....إلى إخوتي منير، كمال، محمد، علي، عمار، لطفي، وأخواتي حفظهم الله كريمة، حليمة، وسيلة، فطيمة.

إلى الكتاكيت الصغار حفظهم الله شهيناز، بشرى، صبرينة، مرام، نور اليقين، أنيس، سامي، لؤي، عبد الرحمان .

إلى زملائي ورفيقاتي.....إلى الذين كانوا سندا ومدوا لي يد العون.....وبفضلهم قدمنا أفضل ما لدينا إلى أخواتي رفيقاتي من رافقتني البحث ريم، أخواتي سلمى، مريم، فريال(رولا)، بثينة، صديقاتي الذين أحببتهم وأحبوني حفظكم الله.

الى من قدم لي يد العون الدكتور عبد الحكيم حجاج، والدكتور بخاخشة موسى، جزاكم الله كل خير.

زينب

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر. **الإهداء.** **الملخص.** **فهرس المحتويات** ..... **فهرس الجداول**..... **فهرس الأشكال**..... **قائمة الملاحق**..... **قائمة الاختصارات**..... **المقدمة**	(V-I) (VII-VI) VIII IX X (أ-و)
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الصناعي	
تمهيد	09
المبحث الأول: مدخل للاستثمار	10
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وخصائصه.....	10
أولا: مفهوم الاستثمار.....	10
ثانيا: خصائص الاستثمار.....	11
المطلب الثاني: مبادئ وأنواع الاستثمار.....	16
أولا: مبادئ الاستثمار.....	12
ثانيا: أنواع الاستثمار.....	13
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار	16
أولا: أهمية الاستثمار.....	16
ثانيا: أهداف الاستثمار.....	17
المطلب الرابع: محفزات ومخاطر الاستثمار.....	19
أولا: محفزات الاستثمار.....	19
ثانيا: مخاطر الاستثمار.....	20
المبحث الثاني: إضاءات حول الصناعة.....	21
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الصناعة.....	21
أولا: مفهوم الصناعة.....	21
ثانيا: أهمية الصناعة.....	21
المطلب الثاني: أنواع، أهداف ومزايا الصناعة.....	22
أولا: أنواع الصناعة.....	22
ثانيا: أهداف الصناعة.....	24
ثالثا: مزايا الصناعة.....	25
المطلب الثالث: أهمية التحديث الصناعي.....	26
المبحث الثالث: أساسيات حول الاستثمار الصناعي.....	27
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الصناعي.....	27

أولا: مفهوم الاستثمار الصناعي.....	27
ثانيا: أهمية الاستثمار الصناعي.....	28
المطلب الثاني: العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي وشروط نجاحه.....	29
أولا: العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي.....	29
ثانيا: شروط نجاح الاستثمار الصناعي.....	31
المطلب الثالث: استراتيجيات الاستثمار الصناعي والتحديات التي تواجهه.....	33
أولا: استراتيجيات الاستثمار الصناعي.....	33
ثانيا: التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي.....	35
خلاصة الفصل الأول.....	38
الفصل الثاني: تحقيق التنمية المحلية في ظل الاستثمار الصناعي	
تمهيد	40
المبحث الأول: **مدخل إلى التنمية المحلية**.....	41
المطلب الأول: مفهوم، خصائص وأنواع التنمية المحلية.....	41
أولا: مفهوم التنمية المحلية.....	41
ثانيا: خصائص التنمية المحلية.....	44
ثالثا: أنواع التنمية المحلية.....	44
المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات التنمية المحلية.....	46
أولا: مبادئ التنمية المحلية.....	46
ثانيا: متطلبات التنمية المحلية.....	48
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية المحلية.....	49
أولا: أهمية التنمية المحلية.....	49
ثانيا: أهداف التنمية المحلية.....	50
المبحث الثاني :أسس التنمية المحلية ومعوقاتها.....	53
المطلب الأول: مجالات واستراتيجيات التنمية المحلية.....	53
أولا: مجالات التنمية المحلية.....	53
ثانيا: استراتيجيات التنمية المحلية.....	55
المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية.....	57
أولا: التغيير البناء.....	57
ثانيا: الدفعة القوية.....	57
ثالثا: الأسس الملائمة.....	57
رابعا: المقومات المالية.....	57
خامسا: المقومات البشرية.....	58
سادسا: المقومات التنظيمية.....	58
المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية.....	60
أولا: غياب المفهوم القومي.....	60
ثانيا: إهمال العملية بتنمية المجتمع المحلي.....	60

ثالثا: ضعف المشاركة الشعبية.....	60
رابعا: البيروقراطية.....	60
خامسا: المثالية في تحقيق الأهداف.....	60
سادسا: عدم التشخيص السليم لمشكلات المجتمع المحلي.....	61
سابعا: معوقات الأخرى.....	61
المبحث الثالث: دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية	72
المطلب الأول: آلية دعم الاستثمار الصناعي للتنمية المحلية.....	63
المطلب الثاني: الآثار الايجابية للاستثمار الصناعي على القطاعات الأخرى	63
أولا: تصنيع المواد الأولية الزراعية.....	65
ثانيا: توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.....	65
ثالثا: توفير مصادر الطاقة للصناعات الأخرى	65
رابعا: تعزيز الروابط مع بقية القطاعات الأخرى.....	65
خامسا: المساهمة في عملية التحديث والتحولات.....	66
سادسا: المساهمة في تحقيق التغيير الهيكلي في الاقتصاد.....	66
المطلب الثالث: المؤشرات الايجابية لأثر التقدم التقني الصناعي على التنمية المحلية.....	66
أولا: زيادة الناتج والدخل.....	67
ثانيا: زيادة فرص الاستخدام.....	67
ثالثا: تقليل فجوة التباين بين الأقاليم (المناطق).....	67
خلاصة الفصل الثاني.....	68
	70

الفصل الثالث: دعم الاستثمار الصناعي كآلية لتحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

تمهيد.....	72
المبحث الأول: واقع التنمية المحلية في ولاية قالمة.....	73
المطلب الأول: التعريف بولاية قالمة.....	73
أولا: موقع ولاية قالمة.....	73
ثانيا: مناخ ولاية قالمة.....	74
المطلب الثاني: نظرة عن التنمية المحلية في ولاية قالمة.....	74
أولا: المخصصات التمويلية للتنمية المحلية لولاية قالمة.....	74
ثانيا: الإمكانيات المحلية لولاية قالمة.....	75
1- الإمكانيات الفلاحية	75
2- الإمكانيات والمؤهلات السياحية في ولاية قالمة.....	79
3- النسيج التجاري في ولاية قالمة.....	81
4- المداخيل الجبائية وتوزيعها في ولاية قالمة.....	82
5- الإمكانيات الصناعية.....	88
المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية في ولاية قالمة.....	88
أولا: معوقات قطاع السياحة.....	88

ثانيا: معوقات قطاع الفلاحة.....	89
ثالثا: معوقات قطاع الصناعة.....	89
رابعا: معوقات أخرى.....	89
المبحث الثاني: واقع مساهمة الاستثمار الصناعي في تحقيق تنمية محلية بولاية قالمة وآليات دعمه.....	90
المطلب الأول: توفير احتياجات المجتمع المحلي ودعم التوازن الجغرافي.....	90
أولا: توفير احتياجات المجتمع المحلي في ولاية قالمة.....	90
1- الصناعات الميكانيكية.....	90
2- الصناعات الغذائية.....	90
3- الصناعات الاستخراجية.....	90
4- مواد البناء.....	91
ثانيا: دعم التوازن الجغرافي في ولاية قالمة.....	93
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل في ولاية قالمة.....	94
أولا: مناصب الشغل حسب طبيعة المؤسسات الصناعية في ولاية قالمة.....	94
ثانيا: مناصب الشغل حسب قطاع النشاط في ولاية قالمة.....	95
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في الحصيلة الضريبية في ولاية قالمة.....	96
المطلب الرابع: عراقيل الاستثمار الصناعي واليات دعمه بولاية قالمة.....	98
أولا: عراقيل الاستثمار الصناعي بولاية قالمة.....	98
1- مشكلة العقار.....	98
2- عوائق إدارية.....	98
3- مشكلة التمويل.....	98
4- عوائق تتعلق بالمستثمر.....	99
ثانيا: الهيئات الداعمة للاستثمار الصناعي بولاية قالمة.....	99
1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب-قالمة-.(ANSEJ).....	99
2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-قالمة- (ANGEM).....	99
3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة-قالمة-.(CNAC).....	99
4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-قالمة- (ANDI).....	99
5- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية(CALPI)	99
المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة ودورها في دعم الاستثمار الصناعي.....	100
المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) لولاية قالمة.....	100
أولا: التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	100
ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومهامها.....	100
ثالثا: المزايا التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة.....	104
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة ودورها في دعم الاستثمار الصناعي.....	105
أولا: التعداد الكلي للمشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية	

قالمة.....	105
1- تعداد المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة حسب قطاع النشاط	106
2- طبيعة المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة.....	107
ثانيا: دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة في توفير الاحتياجات المحلية من خلال الاستثمار الصناعي.....	108
ثالثا: دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحقيق التوازن الجغرافي بولاية قالمة من خلال الاستثمار الصناعي	109
رابعا: مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة في توفير مناصب الشغل من خلال دعم المشاريع الصناعية.....	111
المطلب الثالث: تقييم عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة وآليات تفعيلها.....	113
أولا: تقييم عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة.....	113
ثانيا: آليات تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة.....	114
خلاصة الفصل الثالث.....	115
الخاتمة.....	117
قائمة المراجع.....	123
الملاحق.	

فهـرس الـجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع الغلاف المالي للبرنامج الخماسي لدعم التنمية المحلية بولاية قالمة للفترة (2010-2011)	74
02	تطور الانتاج الفلاحي لولاية قالمة لمختلف الشعب للفترة (2011-201)	76
03	تطور مناصب الشغل في قطاع الفلاحة	78
04	توزيع التجار الناشطين في ولاية قالمة حسب قطاع النشاط	82
05	نتائج التحصيل الضريبي للفترة (2012- 2016)في ولاية قالمة	83
06	توزيع مختلف عائدات الضرائب و الرسوم المختلفة لولاية قالمة	85
07	تطور المداخيل الجبائية لبلدية قالمة للفترة (2011- 2016)	87
08	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي الخاص لولاية قالمة حسب قطاع النشاط	92
09	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي حسب البلديات إلى غاية 2016/12/31	93
10	. تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي حسب قطاع النشاط (2011 - 2016)	95
11	الرسم على القيمة المضافة المدفوعة حسب قطاع النشاط	97
12	عدد المشاريع المدعمة من طرف ANDI حسب قطاع النشاط للفترة (2011/10/01- 2017/03/31)	106

13	طبيعة المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة(2011/10/01- 2017/03/31)	107
14	عدد المشاريع الصناعية المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة حسب القطاع القانوني للفترة (2011/10/01 - 31 /2017/03)	108
15	عدد المشاريع الصناعية المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة (2011/10/01- 2017/03/31)	109
16	المشاريع الصناعية المدعمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولاية قالمة من النشأة إلى غاية 2017/03/31	110
17	عدد مناصب الشغل التي وفرتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة حسب البلديات	111

فهــرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيف الاستثمار	16
02	أنواع التنمية المحلية	45
03	تطور عدد السياح الوافدين لولاية قالمة للفترة(2012-2016)	80
04	تطور المداخيل النقدية السياحية بولاية قالمة للفترة (2011 -2016)	81
05	مناصب الشغل التي تخلقها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي حسب طبيعة المؤسسات إلى غاية 2016/12/31	94
06	عدد مناصب الشغل بمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية	96
07	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة	101
08	عدد مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصناعية المدعمة من طرف ANDIولاية قالمة للفترة (2011/10/1 - 2017/03/31)	112

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	تطور الإنتاج والعمالة في القطاع الفلاحي بولاية قالمة
02	تطور المستثمرات الفلاحية بولاية قالمة
03	توزيع التجار الناشطين في الولاية حسب قطاع النشاط
04	نتائج التحصيل الضريبي للفترة (2012-2016) في ولاية قالمة
05	تطور المداخيل الجبائية لبلدية قالمة
06	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل للقطاع الخاص لولاية قالمة
07	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي حسب البلديات الى غاية 31-12-2016 بولاية قالمة
08	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي الخاص حسب طبيعة المؤسسة الى غاية 31-12-2016 بولاية قالمة
09	الرسم على القيمة المضافة المدفوعة حسب قطاع النشاط بولاية قالمة
10	عدد المشاريع المدعمة من طرف ANDI، مناصب الشغل الموفرة بها وقيمتها خلال الفترة (2011/10/01 -2017/03/31)
11	توزيع المشاريع المدعمة من طرف ANDI حسب طبيعة المؤسسة
12	توزيع المشاريع المدعمة من طرف ANDI حسب القطاع القانوني

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة
GCA	Générale Concession Agricole
TVA	Taxe Valeur Ajoutée
IBS	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des jeunes
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro- crédit En Algérie
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage
ANDI	Agence Nationale des Développement de l'Investissement
CALPI	Connecticut Association of Licensed Private Investigators

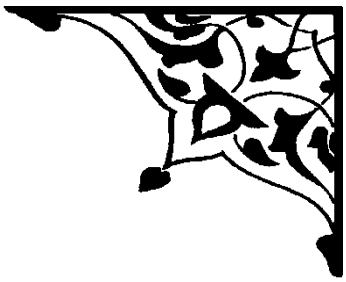

المقدمة

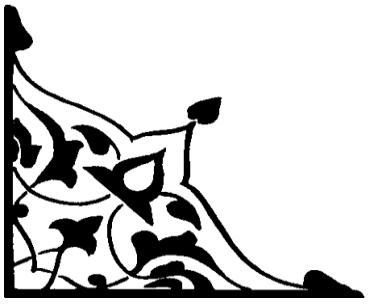

تسعى أغلب دول لعالم على اختلاف درجة تقدم اقتصاداتها إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية مستمرة ومستقرة، لكن هذا الهدف المنشود ليس سهل التحقيق بالنظر الى التحديات التي تواجهها. لذا نجدها تسعى جاهدة الى لدعم وتفعيل دور القطاعات الاستراتيجية بها.

وفي هذا الصدد، يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات التي اعتمدت ولا تزال تعتمد عليها جل الدول من اجل تحسين مستويات التنمية بها على المستوى الوطني او المحلي، خاصة في ظل إدارة العديد من الدول خاصة النامية منها، لأهمية تحقيق التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر ومنذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية وضعت جملة من المخططات التنموية التي تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، خاصة بعد انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد، وقد مست هذه الإصلاحات جل القطاعات لاسيما القطاع الصناعي باعتباره من أهم القطاعات التي أولتها الحكومة اهتمامها واسعا.

نظرا لقناعة الحكومات الجزائرية المتعاقبة بفكرة أن تأهيل القطاع الصناعي ودعم الاستثمار الصناعي بالبلاد يمكن أن يستقر طريقا نحو إيجاد مصدر هام للدخل يدعم وينعش الاقتصاد. وهو ما دفعها الى تسخير العديد من الهيئات والأجهزة الداعمة والمرافقة.

أولا : الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يساهم الاستثمار الصناعي في تحقيق تنمية محلية بولاية قالمة في ظل دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ؟

على ضوء التساؤل المطروح يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما واقع الاستثمار الصناعي بولاية قالمة ؟
2- هل حققت برامج التنمية المحلية بولاية قالمة المستوى المرغوب فيه ؟
3- ما هي أهم الجوانب التي يساهم من خلالها الاستثمار الصناعي في التنمية المحلية ؟

4- كيف يمكن تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للنهوض بالصناعات المحلية في ولاية قالمة؟

ثانيا: الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- حققت ولاية قالمة مستويات معتبرة من التنمية المحلية؛

2- يمكن أن يساهم الاستثمار الصناعي في دعم التنمية المحلية لولاية قالمة؛

3- وجود الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يساهم في تشجيع ودعم الاستثمار الصناعي في ولاية قالمة.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تناولها لأحد أهم القطاعات الإستراتيجية التي أولتها الحكومة جل اهتمامها في الآونة الأخيرة وهو القطاع الصناعي، شعورا منها بأهمية الاستثمار الصناعي في تحريك دواليب الاقتصاد وتسريع وتيرة العملية التنموية لما يتمتع به من علاقات تشابكيه مع بقية القطاعات الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى للتأكيد على دور الاستثمار الصناعي في دعم التنمية المحلية من خلال إسهامه في تنمية المجتمع المحلي والتخفيف من حدة البطالة وكذا تنويع مصادر الدخل. في هذا الإطار نلتمس الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تفعيل وتنمية الاستثمار الصناعي كدعامة أساسية للنهوض بالتنمية المحلية والتي تهيئ بدورها لتحقيق تنمية شاملة.

رابعا: أهداف الدراسة:

نسعى من وراء هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف تتمثل في :

1 - توضيح مختلف المفاهيم التي تتعلق بالاستثمار الصناعي والتنمية المحلية ؛

2 - تبيان الدور الذي يلعبه الاستثمار الصناعي في التنمية المحلية ؛

3 - تبيان أهم المشاريع والبرامج التنموية القائمة على سبيل تحقيق تنمية محلية على مستوى ولاية قالمة؛

4- تقديم صورة واضحة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار–فرع قالمة- ومساهمتها في تنمية الاستثمار الصناعي المحلي.

خامسا: دوافع اختيار الموضوع :

إن اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن من العدم وإنما كان نتيجة لعدة اعتبارات أهمها:

- يتناسب وتخصص تمويل التنمية؛
- القطاع الصناعي قطاع حيوي واستراتيجي كونه القطاع الأكثر اتساعا وتشابكا مع بقية القطاعات الأخرى؛
- نظرا للأهمية القصوى لهذا الموضوع والذي حظي على جل اهتمامات الحكومة الجزائرية خاصة في خضم الاختلالات التنموية التي تشهدها الجزائر في الآونة الأخيرة إثر انهيار أسعار النفط.

سادسا: منهجية الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على التساؤلات المطروحة في هذه الدراسة والإلمام بجوانب هذه الأخيرة، اعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية:

1- **المنهج الوصفي التحليلي:** يظهر ذلك في الجانب النظري من خلال تغطية مختلف جوانب الموضوع؛

2- **منهج دراسة حالة:**

ويظهر ذلك من خلال الأرقام والإحصائيات الواردة في هذه الدراسة، بما يخدم أهداف الدراسة ويجعلها أكثر موضوعية ودقة. وفي هذا الإطار قمنا بالتوجه إلى العديد من المديريات والمصالح كمديرية الفلاحة، مديرية الصناعة والمناجم، مديرية السياحة، ومديرية الضرائب ...وغيرها، للوقوف على أهم البرامج التنموية بالولاية، كذلك حاولنا معرفة مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -فرع قالمة- في النهوض بالصناعة المحلية في الولاية.

أما فيما يتعلق بأدوات جمع المعلومات فقد اعتمدنا على المسح المكتبي، بهدف التعرف على الكتب والدراسات ذات العلاقة بالموضوع، إضافة إلى البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات أو المقدمة في شكل أوراق بحثية في الملتقيات العلمية أو الأطروحات والمذكرات إلى جانب الإحصائيات والتقارير المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار –فرع قالمة- ومختلف هيئات التنمية المحلية بالولاية.

سابعا: حدود الدراسة:

تتطلب منهجية البحث العلمي بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسيير الوصول إلى استنتاجات منطقية توضيحا لحدود الإشكالية مع ضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار المقترح بتحليلها ومنهجية صياغة فرضياتها، لذلك قمنا بانجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

1- الحدود المكانية:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الاستثمار الصناعي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في ظل دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية قالمة، حيث قمنا بإعطاء صورة واضحة عن واقع الاستثمار الصناعي في ولاية قالمة وكذلك تطرقنا إلى أهم برامج ومشاريع التنمية المحلية بالولاية، محاولة منا تبيان إجراءات تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للنهوض بالصناعات المحلية في قالمة.

2- الحدود الزمانية :

فيما يتعلق بالإطار الزمني للدراسة وفي حدود الإحصائيات المتوفرة حاولنا التنسيق مع مختلف الجهات والهيئات التي قدمت لنا الإحصائيات الرامية إلى توضيح برامج التنمية المحلية بولاية قالمة، أضف إلى ذلك واقع الصناعة بالولاية ومعرفة مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع وتنمية الاستثمار الصناعي لدعم التنمية المحلية، وامتدت هذه الفترة من (2011 - 2016) وحتى الثلاثي الأول من سنة 2017 كإطار زمني للدراسة.

ثامنا: الدراسات السابقة:

لم ينطلق بحثنا من فراغ، وإنما كانت هناك جملة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بجانب من موضوع دراستنا، نذكر منها:

1- الدراسة الأولى:

فريد حدادة، **"دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للصناعات الغذائية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014.

ركزت هذه الدراسة على أهمية الصناعات الغذائية وإبراز دورها التنموي ومكانتها في تحقيق التنمية المحلية ودفع عجلة التنمية المحلية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني الظاهر في تقليص الفجوة الغذائية ومساهمتها في توفير فرص الشغل وزيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي وكذا خلق قيمة مضافة، وقدرتها كذلك على الولوج إلى الأسواق الخارجية إذا ما تميزت بجودة وميزة تنافسية؛

وعليه فإن هذه الدراسة تناولت فقط دور الصناعات الغذائية في تحقيق تنمية محلية بولاية قالمة، بينما ركزت دراستنا في محتواها على مختلف الصناعات القائمة في الولاية والمتعددة حسب قطاع النشاط، وإبراز دور الاستثمار الصناعي عامة في تحقيق تنمية محلية بالولاية، والمتصفح لدراستنا يجد إضافة في الجانب التطبيقي بتبيان واقع كل من التنمية المحلية والاستثمار الصناعي في ولاية قالمة، بالإضافة إلى التطرق لمختلف الأجهزة والهيئات الداعمة للاستثمار الصناعي على مستوى الولاية، سلطنا كذلك الضوء على أحد هذه الآليات ألا وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تعمل على دعم تنمية الاستثمار الصناعي المحلي.

2- الدراسة الثانية:

أسمهان حناشي، شمس الهدى خلفاوي، حنان كودري، **"آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، 2011.

خصصت هذه الدراسة لتبيان أهمية الاستثمار ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وكذا تسليط الضوء على آليات تشجيعه وأهم المشاكل التي تعيق عملها، و قد وصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الاستثمار هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والنهوض بالوضع الاقتصادي الوطني، كذلك تطرقت هذه الدراسة إلى المجهودات التي تقوم بها الجزائر لأجل تشجيع وترقية الاستثمار والهيئات التي جندتها لدعم هذه العملية.

وتتشابه الدراستان من حيث تقديم أهم الأساسيات التي يقوم عليها الاستثمار وبعض الآليات المشجعة له، أما الاختلاف فيكمن في أن الدراسة الأولى كانت على المستوى الكلي بينما كانت دراستنا جزئية من خلال ربط الاستثمار الصناعي بالتنمية المحلية،، إضافة إلى ذلك قمنا بتسليط

الضوء على الدور التنموي الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بصفة خاصة في تشجيع الاستثمار الصناعي لدعم الصناعات المحلية بولاية قالمة، ومن ثم تفعيل التنمية الاقتصادية.

تاسعا: تقسيمات الدراسة:

للولوج بإجابة عن الإشكالية المطروحة في بحثنا واختبار الفرضيات المصاغة في إطار البحث، ارتأينا عرض هذه الدراسة ضمن ثلاث فصول مترابطة ومتناسقة تعالج جوهر الدراسة نبدأها بمقدمة تمثل بوابة أولية للموضوع، والتي تقدم للقارئ لمحة عن ما سيتم دراسته، ، فقد قسمت الدراسة إلى :

- **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الصناعي**

والذي تم من خلاله الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الصناعي وأهم الجوانب النظرية التي يتمحور عليها هذا المفهوم.

- **الفصل الثاني: تحقيق التنمية المحلية في ظل الاستثمار الصناعي**

ارتأينا في بداية هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف الجوانب النظرية التي تصب في حلقة التنمية المحلية من خلال دراسة مفهومها، مبادئها، أهميتها، أهدافها، مجالاتها ومقوماتها، لنقوم في نهاية هذا الفصل إبراز دور الاستثمار الصناعي في دعم التنمية المحلية.

- **الفصل الثالث: دعم الاستثمار الصناعي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة**

تناولنا من خلال هذا الفصل أهم الإمكانيات المحلية المتاحة والفاعلة في عملية التنمية المحلية في ولاية قالمة، وكذلك إعطاء نظرة عن واقع الاستثمار الصناعي بولاية قالمة، وأوجه مساهمته في تحقيق التنمية المحلية بالولاية، مع الإشارة إلى أهم الهيئات الداعمة للاستثمار الصناعي بها، من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي كانت محل الدراسة في المبحث الثالث لما تلعبه من دور فعال في دعم ومرافقة الاستثمارات الصناعية المحلية، وحاولنا في هذا الصدد معرفة أهم العراقيل التي تحول دون قيامها بدورها وكيف يمكن مواجهتها من خلال مجموعة الإجراءات المقترحة لتفعيلها.

لنختم دراستنا بخاتمة تتضمن الإجابة عن الاشكالية المطروحة و ملمة بمجموعة النتائج التي توصلنا إليها، كما تتضمن اقتراحات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للاستثمار الصناعي

تمهيد.

المبحث الأول: مدخل للاستثمار

المبحث الثاني: إضاءات حول الصناعة

المبحث الثالث: أساسيات حول الاستثمار الصناعي

خلاصة الفصل الأول.

تمهيد:

تسعى جميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى إيجاد الطريق الصحيح لدفع عجلة التنمية، بإتباع الاستراتيجية المناسبة والملائمة للظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية...الخ المساندة أو المحيطة بها.

في هذا الصدد، يعد الاستثمار الصناعي أحد الخيارات التي اعتمدتها الكثير من الدول، ومن بين البدائل المتاحة أمامها من أجل الإسراع في تحقيق أهداف التنمية، من خلال دوره الفعال في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية الحاجيات المحلية وحتى الذهاب إلى عمليات التصدير وانعكاساتها الإيجابية على الاقتصاديات الوطنية.

المبحث الأول: مدخل للاستثمار

يعتبر الاستثمار ضرورة حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد وذلك لما يتمتع به من خصائص تعزز مكانته ودوره في الحياة الاقتصادية، فهو يهدف إلى تعظيم العائد وتلبية الاحتياجات ورغبات المستثمر ،وهذه العملية لا تكون إلا من خلال توفير التمويل الملائم.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وخصائصه

تعتبر كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة لدى المفكرين والاقتصاديين لذلك تعددت التعاريف بخصوصه، وهو ينفرد بجملة من الخصائص تميزه وتجعله محركا أساسيا وفعال في الاقتصاد.

أولا: مفهوم الاستثمار

اهتم الباحثون الاقتصاديون بالاستثمار، إلا أنهم اختلفوا في تعريفه فهناك من عرفه على أنه:

-**يعرف الاستثمار لغة** على أنه: " مصدر استثمر أي وظف ماله لزيادة دخله، أو للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به[1].

-**أما اصطلاحا:** " هو الإضافة إلى المخزون من الأصول المنتجة، أو أنه تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل" [2].

-**عرف أيضا**" قيمة الإنتاج الجاري في السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون السلعي من السلع النهائية، أو هو المكائن والمباني والمخزون السلعي"[3].

-**يعرف الاستثمار** كذلك على أنه: استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل[4]. فهو بذلك " اكتساب موجودات ينتظر منها عوائد"[5]).

-كذلك يمكن **تعريف الاستثمار** على انه "توظيف أموال في أصل معين أو عدد من الأصول يحتفظ بها شخص (مستثمر) فردا كان أم مؤسسة لفترة زمنية قادمة بهدف الحصول على تدفقات مستقبلية، يحقق له مردود معين، يتمثل في العائد المطلوب من قبل ذلك المستثمر[6].لذا فإن **الاستثمار** هو: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعملية إنتاج السلع والخدمات"[7].

---

(1) عدنان داود محمد العذاري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص 55.

(2)المرجع نفسه، ص 55.

(3) ثامر علوان المصلح، "**تقييم قرارات الاستثمار**"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص 15.

(4) محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، "**مبادئ و أساسيات الاستثمار**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 18.

(5) Patrice Vizzavone,"**Gestion financière: analyse financière et analyse prévisionnelle**", Edition Berti ,Algérie, 9eme Ed, 1993, p 413.

(6)مؤيد عبد الرحمن الدوري، "**إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 22.

(7) Boubaker Miloudi, **Investissement et stratégies de développement**, office de publications universitaires, Algérie, 1988, p 15

ومما سبق يمكننا استخلاص أن: "**الاستثمار هو عملية التضحية بقيم مالية حالية بغرض توجيهها وتوظيفها في مشاريع مختلفة من أجل تعظيم العوائد مستقبلا، وقد يتخذ الاستثمار شكلا ماديا ملموسا أو غير مادي**".

ثانيا: خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص أهمها[1]:

1-تكاليف الاستثمار:

وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

أ- التكاليف الاستثمارية:

وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل مصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، هذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب، وتكاليف إجراء الدوريات التدريبية.

ب-تكاليف التشغيل:

تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

2-التدفقات النقدية:

وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل: الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.

3-مدة حياة المشروع:

وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدة الحياة المادية لمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج وبالتالي على مدة الحياة الاقتصادية للمشروع.

(1) الزين منصوري ، "**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 20، 21.

4-القيمة المتبقية:

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

المطلب الثاني: مبادئ وأنواع الاستثمار

يتخذ الاستثمار أشكال عدة وفق جملة من المعايير، حيث يفاضل المستثمر بين هذه البدائل الاستثمارية بالاستناد والعودة إلى مجموعة المبادئ التي تقوم عليها هذه الأخيرة.

أولا: مبادئ الاستثمار

كي يتمكن المستثمر من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد لابد له من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة التي يستند إليها للمفاضلة والاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[1]:

1- **مبدأ الاختيار:**

نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءً على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي:

أ– يحصر البدائل المتاحة ويحددها؛

ب-يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري؛

ج- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل؛

د-اختيار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة أن يستعين بالوسطاء الماليين.

2- **مبدأ المقارنة:**

وهنا يقوم المستثمر بالمقارنة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر، حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملائمة.

3- **مبدأ الملائمة:**

بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها وما يلاءم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالته الاجتماعية يطبق هذا المبدأ بناءً على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:

(1)زياد رمضان، "**الاستثمار المالي والحقيقي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 228.

أ- معدل العائد على الاستثمار؛

ب-درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار؛

ج-مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

4- مبدأ التنويع:

وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلق نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

وعليه، لابد للمستثمر أن يراعي المبادئ الأربعة السابقة عند اختيار وتحديد الاستثمار الذي يريده.

ثانيا: أنواع الاستثمار

يمكن تصنيف الاستثمار وفق معايير وأسس متعددة نذكر منها ما يلي:

1- تصنيف الاستثمارات حسب المجالات:

يمكن توزيع الاستثمار حسب مجالاته الرئيسية كما يلي[1]:

أ- الاستثمارات المادية (الحقيقية):

يعتبر الاستثمار ماديا أو حقيقيا أو اقتصاديا متى توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلع أو خدمات.

ب-الاستثمارات المالية:

وهي الاستثمارات المتمثلة في شراء حصة رأس المال (أسهم) أو حصة في قرض (سند) أو شهادة إيداع أو أدوات تجارية و القبولات المصرفية والودائع القابلة للتداول...الخ، ويعطي لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد، أو بالحقوق الأخرى وفقا للنظم المعمول بها، وتداول هذه الأصول لا ينشأ عنه أية منفعة اقتصادية إضافية، أو قيمة اقتصادية مضافة للناتج القومي، ومن مزايا هذه الاستثمارات أن لها سوقا للتعامل بأصول هذا الاستثمار ولها وسطاء، وانخفاض تكاليف المتاجرة بها، فهي لا تحتاج إلى نقل ولا إلى صيانة ولا إلى تخزين.

ج-الاستثمارات البشرية:

تهدف هذه الاستثمارات إلى بناء قاعدة بشرية عريضة من ذوي المهارات والمؤهلات والخبرات العلمية والثقافية والتكنولوجية وما ماثلها من خدمات تنمي طبقات المجتمع وذلك بما يكفل وجود قوى عاملة مؤهلة قادرة على انجاز الوظائف التي يتطلبها التشغيل الاقتصادي الكفء.

(1)عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 170.

2- **تصنيف الاستثمارات من حيث الزمن:**

تتباين الاستثمارات من حيث الفترات التي يمكن أن يحتفظ خلالها المستثمرون بالأدوات المعتمدة أو التي تستثمر، وهنا يمكن أن نميز بين صنفين من الاستثمار المنظور إليها وفق الزمن[1]:

أ- **استثمارات طويلة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تضم أدوات سوق رأس المال المتمثلة في الأسهم والسندات.

ب-**استثمارات قصيرة الأجل:** من هذه الأدوات: شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول، القبولات المصرفية، أذونات الخزينة، الأوراق التجارية.

3- تصنيف الاستثمارات حسب اتجاه التأثير:

وتنقسم وفق هذا الأساس إلى[2]:

أ- **استثمارات إنتاجية مباشرة:** تهتم الاستثمارات المباشرة بتوليد قيم جديدة سواء كانت قيم السلع والخدمات أو العوائد المتولدة عن نشاطات المحفظة الاستثمارية في السوق المالية.

ب-استثمارات إنتاجية غير مباشرة: هي الاستثمارات التي تساهم في بناء مشروعات و تكون ركائز اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية تخدم الإنتاج المباشر و تشمل هذه الاستثمارات كل من:

-**مشروعات البنى التحتية:** وهي تضم كافة النفقات الاستثمارية التي يتم إنفاقها على مباني السكن والتعليم والصحة...الخ؛

-**مشروعات البنى الفوقية:** إنها تتناول إعداد القوى العاملة المؤهلة للعمل في الوحدات الإنتاجية الصناعية والزراعية...الخ.

4-تصنيف الاستثمارات حسب المحل الجغرافي:

يجري تمييز الاستثمارات من حيث التخصص المكاني أو المحل الجغرافي إلى استثمارات محلية وأخرى أجنبية كما يلي[3]:

أ- **الاستثمارات المحلية:** وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية.

ب-**الاستثمارات الأجنبية:** هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، تتم هذه الاستثمارات بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

(1)خالد أعميري، "**أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص 41.

(2)محمد عدنان بن ضيف، "**مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 29.

(3) زياد رمضان، "**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2005، ص ص 35، 36.

5-تصنيف الاستثمارات حسب الجهة القائمة بالاستثمار:

وفق هذا التخصص تنقسم الاستثمارات إلى[1]:

أ- استثمارات خاصة: تقوم هذه الاستثمارات على مبادرة الأفراد بشكل منفرد، أو ضمن أسرة أو عدد صغير من المشاركين باستثمارات معينة، والتي تتخذ صيغا مختلفة مثل قيام الفرد بالاستثمار في الأسهم والسندات، أو أي نشاط آخر في السوق المالية أو قيامه ببناء عمارة سكنية للإيجار، أو إنشاء مشروع صناعي أو زراعي...الخ.

ب- استثمارات حكومية: فهي تتعلق بالاستثمارات العامة التي تكون مرتبطة بفلسفة النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الحكومة، وتبعا لذلك تتبنى الحكومة مجموعة كبيرة من الاستثمارات تحت لواء الاشتراكية في حين تكتفي في ظل النظام الرأسمالي بالمراقبة وبالحصول على نسبة من الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي أو الحساس.

ج- الاستثمارات المختلطة: تقوم على مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في مشروعات استثمارية معينة.

وعليه وبناءً على ما تم عرضه يمكن إعادة جمع تلك التصنيفات حسب الشكل التالي:

(1)حجلة سعيدة حازم، "**دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)،تخصص: تحليل قطاعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2011، ص ص 40، 41.

الشكل رقم(01): تصنيف الاستثمار

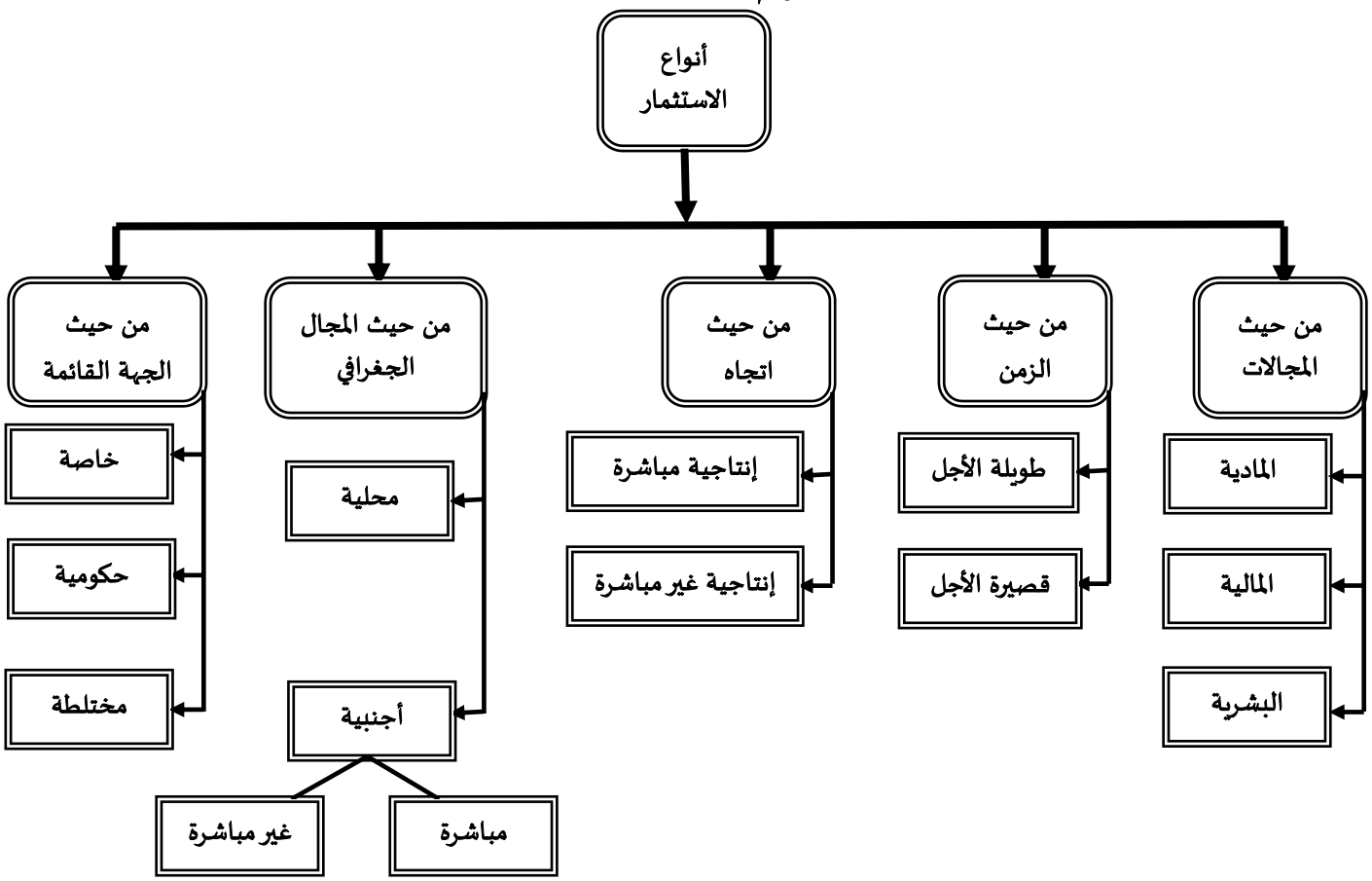

المصدر: من إعداد الباحثتين.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار

تسعى جميع الدول إلى زيادة معدلات الاستثمار بها نظرا لأهمية هذا الأخير التي تنعكس على جميع المجالات بالدولة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحقيق كل استثمار مهما اختلف نوعه وأهدافه المسطرة.

أولا: أهمية الاستثمار

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية وفي كيفية هذا النمو من ناحية أخرى، أي أن معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة ،وهذا يتوقف بدوره على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية[1].

كذلك يمكن إبراز أهمية الاستثمار في العناصر التالية[2]:

(1)عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، "**إدارة الاستثمار الأجنبي**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 424، 425.

(2)موسى نوري شقيري وآخرون، "**إدارة الاستثمار**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 20.

1-زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛

2-توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين؛

3-زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة؛

4-توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة؛

5-توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة؛

6-إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

ثانيا: أهداف الاستثمار

إن الهدف الرئيسي للاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد وللاستثمار أهداف خاصة وعامة، نوضحها فيما يلي[1]:

1- المحافظة على رأس المال المستثمر:

يهتم كل مستثمر بالحفاظ على رأسماله بالدرجة الأولى، فهو يسعى إلى عدم تبديد ثروته، لذا نجده يحاول أن يوجه استثماراته وفقا لذلك، ولهذا نراه يفاضل ويبحث عن المشاريع التي يطمئن فيها على أمواله، ويفضل المشروع الذي يعيد له رأسماله بسرعة، خاصة كون أن قيمة النقود تتناقص مع الزمن ومنه يتم أخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار.

2- تحقيق أقصى عائد ممكن:

يمثل الربح أهم الدوافع التي تدفع بالمستثمر للتخلي عن أمواله ووضعها في حوزة أشخاص آخرين (بنك، مصنع أو مزرعة ...الخ.

ولا شك في أن العائد الذي يحصل عليه المستثمر يشكل أحد أهم المعايير التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون آخر، أي أن المشروع الذي يحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح هو المشروع المفضل للمستثمر، وعلى هذا يتم ترتيب بدائل الاستثمار وفق مقدار العائد الناجم على كل نوع من هذه البدائل.

3- تعظيم القيمة السوقية للأسهم:

يعد هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم من المعايير الهامة في الحكم على المؤسسات، ذلك أن ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المؤسسات يشير إلى نجاح هذه المؤسسة في السوق ونجاح الإدارة القائمة عليها، ويقصد بهذا الهدف أن يزداد الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم العادية وقيمتها في السوق عند البيع، فمن

(1)مروان شموط، كنجو عبود كنجو، "**أسس الاستثمار**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص- ص 12-16.

المعلوم أن المؤسسات تصدر لدى تأسيسها أسهما بقيمة منخفضة ثم تبدأ عملها، ومع تطور نشاط المؤسسة ونجاحها في أعمالها، تزداد أرباحها، ونتيجة لبدء الإفصاح والإعلان عن نتائجها وإطلاع الجمهور يتهافت المستثمرين على شراء أسهمها، أي أن زيادة الطلب على هذه الأسهم يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

4- تحقيق السيولة:

يقصد بتحقيق السيولة للمستثمر أن يتوفر بحوزته نقدية جاهزة للدفع عند اللزوم، وإذا تعمقنا أكثر في حالة الاستثمار والحديث عن مشروع ما فإن السيولة لهذا المشروع هي قدرته على الدفع أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول إلى نقدية بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد، ويختلف العديد من الاقتصاديين حول مفهوم السيولة فيما إذا كانت تمثل هدف أم وسيلة لتحقيق الهدف أم أنها قيد على تحقيق الأهداف، والمتمثلة في تحقيق الأرباح وتعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للمنشأة.

وهنا نشير إلى أن السيولة النقدية تمثل هدف تكتيكيا وقصير الأجل للمستثمر، وفي الوقت نفسه قيدا على تحقيق الهدف الاستراتيجي.

أما على الصعيد العام فيهدف الاستثمار إلى[1]:

1- **تقديم خدمة معينة للجمهور:**

إن الهدف من العملية الاستثمارية ومختلف المشاريع الاستثمارية هو تقديم خدمات معينة ومختلفة لتلبية جملة من احتياجات المجتمع وتختلف هذه الخدمة باختلاف المجالات والقطاعات المستثمر فيها.

2- **تنمية قطاع معين من القطاعات:**

توجه الاستثمارات المختلفة إلى مجالات وقطاعات مختلفة كالقطاع الخدمي، القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، وذلك يكون لأجل تنمية وترقية ذلك القطاع المستثمر فيه.

3- **مكافحة البطالة:**

يهدف الاستثمار إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من العمالة وتوظيف المهارات واليد العاملة الغير مستغلة من خلال إنشاء المشاريع الاستثمارية ومنه مكافحة البطالة.

4- **محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة:**

يهدف الاستثمار إلى محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة ذلك من خلال إعادة توزيع الدخول، حيث أن إنشاء المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومنه رفع الأرباح وزيادة الدخول، أضف إلى ذلك ما تقدمه هذه المشاريع الاستثمارية من مخرجات وكذا خدمات مختلفة.

(1)مروان شموط، مرجع سبق ذكره، ص 16.

5- تحسين وضع ميزان المدفوعات:

إن التوسع في إنشاء المشاريع الاستثمارية يساعد على تحقيق تنمية محلية من خلال زيادة الإنتاجية المحلية وتنويعها وبالتالي إحداث توازن نسبي في ميزان المدفوعات من خلال العمل على إحلال الواردات وتشجيع الصادرات.

مما سبق نجد أن أهداف الاستثمار متعددة بتعدد مجالاته واختلاف أهداف مؤسسيه وتحقيقها يؤدي إلى زيادة ثروة المستثمر وتوفير حاجيات المجتمع المحلي، الوطني أو حتى الدولي من خلال عمليات التصدير، الأمر الذي ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التنمية.

المطلب الرابع: محفزات ومخاطر الاستثمار

يخضع قرار المستثمر إلى مجموعة من العوامل المحفزة التي توجهه نحو الاستثمار في مجال معين، غير أنه ورغم المحفزات المتوفرة لابد للمستثمر أن يكون على دراية كاملة بالمخاطر المحيطة بالاستثمار قبل اتخاذ أي قرار وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

أولا: محفزات الاستثمار

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات لدى الأفراد والمؤسسات لا يكفي لتنشط حركة الاستثمار، بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها[1]:

1- توفر درجة عالية من الوعي الاستثمار لدى الأفراد والمؤسسات لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة؛

2- ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار، وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية، وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين والمستثمرين؛

3-من دوافع الاستثمار توفر سوق كفؤ و فعال، توفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال ،بصفة عامة يعطي فرصة الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب من حيث أداة الاستثمار، التكلفة والمخاطرة.

(1)محمد عيسى خلفان ، "**إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**"، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 50، 51.

ثانيا: مخاطر الاستثمار

مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بالإضافة إلى العائد المتوقع.

ولما كان لكل نوع من أنواع الاستثمار عائد فإنه أيضا لكل نوع مخاطرة، ولكن هذه المخاطرة قد تكون كبيرة مرتفعة وقد تكون قليلة متدنية.

عادة تقسم المخاطر إلى قسمين رئيسيين هما[1]:

1- المخاطر النظامية:

هي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل طبيعية وعوامل سياسية ...الخ، ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار وإنما عندما تقع عندها تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.

2- مخاطر غير نظامية:

وهي المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية، ومثل هذه المخاطر عندما تقع قد تصيب مجال معين من الاستثمار ولا تصيب مجال آخر، ومنها ما يلي:

أ- مخاطر العمل: وهي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين، وقد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.

ب-مخاطرة السوق: وهي المخاطرة التي قد تنتج عن التغيير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

ج-مخاطرة السعر: وهي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك، أو أن المخاطرة التي تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لأجل قصير.

د-مخاطرة القوة الشرائية للنقود: وهي المخاطرة التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية.

هـ-المخاطرة المالية: وهي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

و-المخاطرة الاجتماعية أو التنظيمية: وهي المخاطرة التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين ،التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار (تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بالتأميم والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج...الخ).

وعليه، نجد أن مخاطر الاستثمار متعددة ومتنوعة لابد من أخذها بعين الاعتبار عند اختيار وإنشاء المشروع الاستثماري.

(1)طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص- ص 16-18.

المبحث الثاني: إضاءات حول الصناعة

تعتبر الصناعة الركيزة الأساسية لكل تطور ونمو اقتصادي للكثير من بلدان العالم، وقد أعطي لمفهوم الصناعة أكثر من معنى، شأنها في ذلك شأن أغلب المصطلحات الاقتصادية، حيث يعتمد تصنيفها على مستوى تطور الإنتاج الصناعي، فهي بمثابة النواة الجوهرية التي تهدف من خلالها البلدان إلى بلوغ جملة من الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الصناعة

حازت الصناعة على اهتمام واسع من قبل الكثير من البلدان التي تسعى إلى تخطي موجات التخلف، نظرا لدورها الفعال في حل العديد من المشاكل التنموية.

أولا: مفهوم الصناعة

لقد حظي مفهوم الصناعة باهتمام كبير من طرف المفكرين والاقتصاديين، لذلك تعددت وتنوعت التعاريف حول هذا المصطلح.

-**الصناعة** هي: " مجموعة كيانات اقتصادية تعمل لإنتاج أو تقديم خدمات متماثلة، والصناعة في معناها الأشمل تضم الصناعات الاستخراجية التعدينية والصناعات التحويلية" [(1)].

-كما تعرف الصناعة بأنها تلك العمليات التي يقوم بها الإنسان مستخدما نوعا من الآلات والأجهزة معتمدا على نوع من الوقود أو الطاقة لإنتاج مواد جديدة لتحقيق متطلبات الإنسان[(2)].

-كما تعرف على أنها: " الأنشطة التي تحول المادة أو عدة مواد إلى أشياء جديدة أعلى قيمة وأعظم فائدة[(3)]."

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة تعريف شامل للصناعة على أنها "**مجموعة من العمليات التي تقوم على تحويل المواد الأولية إلى مواد جديدة لإشباع الرغبات والحاجات وذلك باستخدام الآلات والمعدات وأدوات التجهيز الأخرى**".

ثانيا: أهمية الصناعة

شهدت العديد من الدول نموا في القطاع الصناعي نسبة إلى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وبدأت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع على حساب القطاع الزراعي وهذا مؤشر لأهمية القطاع الصناعي، كون الصناعة تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، فمثلا نجد أنه يمكن أن يشمل تقوية القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، فالصناعة يمكنها أن تقوي الزراعة من خلال توفير

(1)محمد ابراهيم عبد الرحيم،"**الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 23.

(2)زهير عماري ، أسامة عامر ، "**دور التأمين الصناعي في دعم التنمية الصناعية في الجزائر**"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، يومي: 9و10 ديسمبر 2014، ص 130.

(3)راجيس شاندرا، "**التصنيع والتنمية**"، ترجمة: محمد محمود عمار، مطبعة المعرفة، الإسكندرية، 1994، ص 16.

مدخلات منتجة محليا مثل الأسمدة أو المعدات والآلات الزراعية أو من خلال توليد العملات الأجنبية لتغطية بعض الاستيراد من تلك المدخلات، والمطلوب هنا هو أن يخصص الاستثمار على ضوء العوائد المتوقعة فيه أو من نشاطات بديلة، وهكذا فقد عد التصنيع الاستراتيجية الرئيسة لإنجاز وتحقيق معدل نمو اقتصادي أسرع ومستوى معيشة عالية في دول نامية عدة[1].

ولذلك ثمة أسباب لتدبير مثل هذه الاستراتيجية نذكر منها [2]:

1-إن الدول المتقدمة اقتصاديا عادة هي أكثر تصنيعا من الدول الفقيرة اقتصاديا؛

2-يعد التصنيع في بعض الأحيان بوصفه الطريق الرئيس للقضاء على مشكلة البطالة والتخلف في الدول النامية؛

3-إن طبيعة تجارة دول نامية عدة تدفعها أن تختار التصنيع بوصفه نافذة لحل مشكلة عدم استقرار الإيرادات من الصادرات التي تتكون على نحو رئيسي من مواد أولية أو خام، وأن الطلب على المنتجات الخام أو الأولية في السوق الدولية عادة غير مرن بالنسبة إلى السعر وغير مرن بالنسبة إلى الدخل، كما أن الدول النامية تعاني من عجز دائم في موازين مدفوعاتها؛

4-إن التصنيع يمكن أن يغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحاضر لدول نامية عدة؛

5-إذا علمنا أن مستوى الإنتاجية منخفض في معظم الدول النامية وبخاصة في الزراعة فإن التصنيع من المفترض أن يحسن الإنتاجية لدول نامية عدة وذلك من خلال زيادة الكفاءة؛

6-الرغبة في الوصول الى الاكتفاء الذاتي قد دفعت دول نامية عدة أن تختار مسار التصنيع؛

7-عد التصنيع بوصفه سياسة مهمة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الأساسية والتغيرات الاجتماعية التي عدت بوصفها شروطا ضرورية لرفع نموها المتأمل تحقيقه.

المطلب الثاني: أنواع، أهداف ومزايا الصناعة

تعتبر الصناعة أحد فروع الاقتصاد الوطني التي تتولى استخراج الثروة المادية الطبيعية وتحويلها، وذلك لاستخدامها في إشباع مختلف الحاجات لذلك تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني.

أولا: أنواع الصناعة

تتخذ الصناعة نوعين: صناعات استخراجية وأخرى تحويلية كالآتي:

1-الصناعات الاستخراجية:

هي إحدى فروع الصناعة المهمة التي تستخرج المواد الطبيعية ومختلف الخامات والوقود من باطن الأرض أو المنتجات الزراعية فوق الأرض، منها صناعة الفحم، وخامات الحديد، واستخراج النفط والكبريت،

(1)محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص- ص 299- 302.
(2)المرجع نفسه، ص 302.

والخامات الأولية المستخرجة من التربة، لذا فإن الصناعة الاستخراجية هي القطاع الذي تتفاعل في إطاره عناصر الإنتاج لتكييف الموارد الطبيعية في ضوء حاجات الإنسان إلى السلع والخدمات المختلفة سواء كانت إنتاجية أم استهلاكية[1].

2-الصناعات التحويلية:

هي مجموعة من الفروع الصناعية التي تعمل على معالجة أو إعادة معالجة المواد الأولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية، ونتيجة لهذا، تصنع المنتجات الجاهزة التي تصلح لاستخدامها كوسائل إنتاج أو سلع استهلاكية ومن أهم فروع الصناعة التحويلية[2]:

أ- صناعة تعدين المعادن السوداء (كإنتاج الحديد والصلب، الفولاذ، والصفائح...)؛

ب-صناعة تعدين المعادن الملونة (كإنتاج النحاس، الزنك، الرصاص ،الألمنيوم والقصدير)؛

ج-صناعة تحويل المعادن (كإنتاج الصناعات المعدنية والآلات والأجهزة، ووسائط النقل والتكتيك الالكتروني وغيره)؛

د-الصناعات الكيماوية؛

هـ-صناعة الأخشاب؛

و-صناعة الورق والطباعة، والنسيج بأنواعها؛

ز-صناعة الأحذية الجلدية؛

ح-الصناعات الغذائية بأشكالها المختلفة وأنواعها المتباينة.

ومن هنا نستطيع القول أن الصناعات التحويلية هي جميع الصناعات التي يحصل عليها تغير جزئي أو كلي للمادة المستخدمة سواء كانت مواد أولية أو مواد نصف مصنعة، ولذلك كثيرا ما يقصد بكلمة الصناعة في اللغة العربية هي الصناعة التحويلية وليس النشاط الإنتاجي، إلا أن الأخير أخذ يشيع في الوقت الحاضر بسبب انتشار اصطلاحات مثل صناعة السياحة، صناعة النقل، صناعة الدواجن...الخ، إلا أن الكلمة ذاتها أخذت تستعمل للدلالة على النشاط الإنتاجي مهما كان نوعه وموقعه.

(1)عبد الغفور حسن كنعان المعماري، "**اقتصاديات الإنتاج الصناعي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 15.

(2)خالد مصطفى قاسم، "**الطاقة الاستيعابية بين التقويم واستراتيجيات التصنيع**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 14.

ثانيا: أهداف الصناعة

هناك العديد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها عن طريق الصناعة بمختلف مشاريعها وتشعباتها أهمها ما يلي[1]:

1- **تعظيم الربح:**

يمثل تعظيم الربح الهدف التقليدي والأوسع انتشارا بين الأهداف في نظرية المشروع وفي الاقتصاد الصناعي، إن مبرر مثل هذا الهدف يستند على فرضية أن المشروع هو وحدة اقتصادية مملوكة ومدارة من قبل المنظم الذي ينظر إليه كإنسان اقتصادي (Economic man) يعمل من أجل الربح، إن مجهوده بالنهاية يقيم من خلال الفائض الذي يحققه من المشروع، ومن خلال النظر إلى واقع الأمور في عالم اليوم فقد نجد دلائل كافية تؤيد هدف تعظيم الربح، حيث ينظر إلى المشروع على أنه كفؤ إذا كان يحقق مستوى جيد من الأرباح.

2- **تعظيم المبيعات:**

عند النظر إلى واقع المشاريع الصناعية أي الواقع التنظيمي والمؤسساتي نلاحظ وجود عدة مقاربات جديدة مقترحة تتمحور حول هدف تعظيم مبيعات المشاريع الصناعية ومنه الصناعة بمجملها، مثل تعظيم عوائد المبيعات على سبيل المثال.

3- **تعظيم نمو المشروع:**

إن هذا الهدف يمثل هدف آخر مقترحا للمشروع حيث يقوم المشروع في هذه الحالة بتعظيم معدل النمو لأحد جوانب النشاط الصناعي مثل: المبيعات، الأصول...، فهناك من اقترح مثل هذا الهدف في حين دعا البعض إلى تعظيم نمو إجمالي الأصول الإنتاجية للمشروع، وقد يعادل هدف تعظيم الأرباح المحتجزة المتاحة لإعادة الاستثمار.

4- **تعظيم قيمة المشروع:**

تم اقتراح هذا الهدف على أساس أن يؤخذ على أنه قيمة رأس المال، إلا أن قيمة المشروع الصناعي (معبر عنها بزيادة سعر السوق لرأس المال المملوك) يعتمد على المستوى الحالي للأرباح وكذلك على الأرباح المستقبلية المتوقعة من المشاريع الصناعية.

5- **الأهداف الإدارية:**

في ظل الانفصام المتزايد بين الإدارة والملكية في المؤسسات الحديثة واتساع حجمها ونطاق نشاطها وتعقد المهام الإدارية وتطورها أصبحت تبرز أهداف جديدة تعبر عن طموحات الإدارة مثل تنمية المرتبات

(1)سمية سريدي، "**أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2016، ص- ص 166- 168.

والمكافآت التي يحصل عليها العاملون، الرضا الوظيفي وغيرها من الطموحات التي يعمل المديرون على تحقيق أقصى ربح والاكتفاء بتحقيق هامش معين يكون أكبر من أو يساوي الحد الأدنى للأرباح وهذا مقابل المصروفات الإدارية والتي تلبي احتياجات وطموحات الإدارة.

ثالثا: مزايا الصناعة

تكتسب الصناعة مكانتها من المزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن أبرز هذه المزايا[1]:

1- ارتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع مثيلها في النشاط الزراعي أو غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن مستوى الإنتاجية في الصناعة يرتفع بتطور القطاع الصناعي، كذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى رفع مستوى المهارة وارتفاع مستوى التنظيم والإدارة ومنه رفع مستوى الإنتاجية؛

2- وفورات الحجم تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى ،الأمر الذي يمكن من جني ثمار هذه الوفورات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم ،وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة؛

3- تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية ضمنية مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي؛

إضافة إلى هذه المزايا، توجد أخرى يمكن حصرها فيما يلي[2]:

- تستخدم الصناعة منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دورا رياديا في تعزيز القدرات التكنولوجية في بقية القطاعات الاقتصادية؛
- للصناعة إمكانيات واسعة نسبيا في استيعاب الأيدي العاملة من بقية القطاعات وخاصة من الزراعة وبذلك تساهم في محاربة البطالة وخلق فرص عمل في القطاع الصناعي وفي القطاعات الخدمية ذات العلاقة؛
- تساهم الصناعة في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية وتطوير مستوى المهارات في العمل وبالتالي تساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة؛
- الصناعة هي القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج وسائل الإنتاج الضرورية لتطور الصناعة ذاتها وتطور بقية القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يجعلها قادرة على إتمام الدورة الإنتاجية المتكاملة أي إنتاج وسائل الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع والخدمات.

(1)مدحت القريشي، "**الاقتصاد الصناعي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص ص 38، 39.

(2)مدحت كاظم القريشي، "**الاقتصاد الصناعي**"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص 25.

المطلب الثالث: أهمية التحديث الصناعي

تحديث الصناعة ضرورة ملحة وحتمية للاقتصاد تصبوا إليها جميع البلدان المتقدمة وكذا النامية، إذ تواجه الصناعة تحديا كبيرا لتوفير التمويل اللازم ولاختيار التكنولوجيا وتحديث وتطوير القائم منها، كما أن انخفاض معدلات النمو الصناعي في الدول المتقدمة والمشاكل الهيكلية التي تعاني منها الصناعة في بلدان العالم النامي جعل النظر إلى إعادة هيكلة وتحديث الصناعة أمرا ملحا وتحديا لا مناص منه، من خلال التعاطي الكامل لعملية الكفاءة والإنتاجية والقدرة الإنتاجية للصناعة بشكل عام، وقد تقتضي تلك العملية دون شك عمليات إغلاق ودمج وتصفية وإعادة تنظيم لبعض المشروعات الصناعية ، ومن بين أهم عناصر تحديث الصناعة ما يلي[1]:

1- استغلال القدرة الإنتاجية للآلات من خلال التعديلات في التصاميم والصيانة المحسنة المستمرة؛
2- تحسين تكنولوجيا الإنتاج أو تغيير هيكل الإنتاج بإجراء التوسع إلى الحجم المناسب اقتصاديا سواء بالدمج أو الغلق؛
3- إعادة توطين المصانع والعمال في المواقع المناسبة؛
4- إعادة رسم الخريطة الصناعية؛
5- تحديد الأدوار النسبية التي يمكن أن تلعبها الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع صناعات الحجم الكبير؛
6- إيجاد وتبني تعريفات واضحة لمفهوم الصناعات لكل قطاع على حدا؛
7- إنشاء مراكز تطوير الأبحاث الصناعية؛
8- إنشاء وتطوير مراكز التطوير والتأهيل المهني والتدريب.

وهنا تجدر الإشارة ،بأنه زاد سطوع الثورة الصناعية الجديدة المتمثلة بالحواسب والثروة التكنولوجية للتركيز على الصناعات الالكترونية المتقدمة حتى ترادف التطور الصناعي في شتى مجالات تنمية الاقتصاد الصناعي وبالأخص في مجال الصناعات الثقيلة والإلكترونية، فقد بات الشغل الشاغل للاقتصاديين النظر في كيفية تطوير وتحديث القدرات الصناعية لإحداث التحديث الصناعي لإحالة المجتمع من الاقتصاديات القائمة على الأنماط الصناعية التقليدية إلى مجتمع معرفي يعتمد على الاقتصاد الرقمي.

(1)محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 85، 86.

المبحث الثالث: أساسيات حول الاستثمار الصناعي

يعتبر الاستثمار الصناعي أهم المحاور الثلاثة في النشاط الاقتصادي إلى جانب الاستثمار الزراعي والتجاري، فالاستثمار الصناعي يقوم على التحول والانتقال من وضع إلى وضع آخر أكثر تقدما يستند إلى الإلمام بالآلات والمعدات الصناعية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الصناعي

يعتبر الاستثمار الصناعي ركيزة أساسية تعتمدها العديد من الدول كاستراتيجية فعالة للنهوض باقتصادها، وذلك لما يلعبه من دور هام في تطوير الهيكل الاقتصادي.

أولا: مفهوم الاستثمار الصناعي

اتفق الاقتصاديون والمفكرين على أهمية الاستثمار الصناعي إلا أنهم مع ذلك قد اختلفوا في تعريفه، وسنقوم بعرض البعض من هذه التعاريف:

-**الاستثمار الصناعي** " عبارة عن أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية تخصص فيه نسب متزايدة من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور قوامه قطاع تحويلي ديناميكي "[1].

-كذلك عرف بأنه: " يدل على زيادة الموارد الرأسمالية الحقيقية المتوافرة للفرد أو زيادة نسبة الإنتاج الصناعي من الدخل القومي "[2].

-أما منظمة الأمم المتحدة عبرت عنه بأنه: " عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها قسم متزايد من الموارد القومية لأجل تطوير الهيكل الاقتصادي الوطني بفروعه المتعددة والمجهزة بتكتيك حديث، والذي يتميز بوجود قطاع تحويلي ديناميكي لإنتاج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك وقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد ككل وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي"[3].

-الاستثمار الصناعي هو " الزيادة في التجهيزات الرأسمالية الحقيقية ،وهذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول أو رأس المال السائل "[4].

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الصناعي على أنه "ذلك التنظيم الذي تتحد فيه قوى العمل بغية إنتاج المنتجات والخدمات الصناعية قصد تحقيق أقصى ربح وإشباع الحاجات المختلفة".

---

(1)محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص 363.

(2)باسم الجميلي، "**سياسة التصنيع**"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 14.

(3) المرجع نفسه ، ص 15.

(4)شوام بوشامة، "**تقييم واختيار الاستثمارات**"، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص 25.

ثانيا: أهمية الاستثمار الصناعي

شغل الاستثمار الصناعي مكانة كبيرة ضمن الأولويات الاقتصادية التي ترتكز عليها اقتصاديات الدول، لذلك نجد أن المبررات الرئيسية لضرورة إعطاء الأولوية للاستثمار في إنشاء طاقات إنتاجية صناعية أي إعطاء الأولوية للاستثمار الصناعي، على أساس أن البلد النامي يعانى قبل كل شيء الوضع المتخلف للصناعة وأنه لابد من القيام باستثمارات صناعية للقضاء على التخلف الاقتصادي، من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية لتطوير مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقته الذاتية في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويكون هذا بالقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع[1].

ولقد قدمت حجج قوية للتركيز على الاستثمار الصناعي كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي، وتتمثل مجملها فيما يلي[2]:

1- الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة التي تعتبر دولا متقدمة لأنها أصبحت دولا صناعية؛

2- النشاط الإنتاجي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الأولي الزراعي، وإن تنمية القطاع الصناعي سوف تتيح القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل، الذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والذي تشكو منه معظم البلاد النامية؛

3- إن تنمية القطاع الصناعي سوف يصحح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي للبلاد النامية، ويؤدي إلى تنويع منتجاتها وصادراتها ويحقق لها قدرا كبيرا من الاستقلال الاقتصادي، والتخلص من مخاطر التخصص في إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية و ما يصاحبها من تقلبات في حصيلتها من النقد الأجنبي، ويؤدي كل ذلك إلى زيادة مرونة عرض صادرات البلاد النامية ،مما يترتب عليه قدر من الاستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معدل نمو الطلب على صادراتها؛

4- أخيرا فإن تنمية القطاع الصناعي يلعب دورا هاما في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية التقليدية، مما يؤدي إلى وجود خبرات ومهارات جديدة ويشيع روح الانتظام والدقة وإدراك قيمة الوقت، فالقطاع الصناعي يخلق وفرات خارجية تدفع عجلة التقدم في القطاعات الأخرى.

(1) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 159.

(2)المرجع نفسه، ص ص 160، 161.

إضافة إلى ما سبق يمكن إبراز أهمية الاستثمار الصناعي في النقاط التالية[1]:

1- إن أهمية الاستثمار الصناعي تأخذ مكانها بتأثيراتها في النظم الاجتماعية وتطورها، فظهور الثورة الصناعية والمجتمع الصناعي غير كثيرا من مسيرة الإنسانية وانتقالها إلى مرحلة جديدة يأخذ فيها التطور التقني والنشاط الصناعي المحور الأساس في بناء المجتمع والدولة؛

2- يعتبر المحرك الأساس للأنشطة الاقتصادية الأخرى التجارة والزراعة سواء على مستوى رفدهما بالوسائل والأدوات أو على مستوى تحويل معطياتهما إلى سلع وخدمات صالحة للاستخدام البشري؛

3- زيادة الدخل القومي للدولة إذ أنه يزيد الناتج القومي بمعدل أعلى من المعدل الذي يمكن أن يحقق أي قطاع آخر كالقطاع الزراعي؛

4- توفير السلع والحاجات الغذائية والتي تحقق للمجتمع ما يسمى بالأمن الغذائي؛

5- زيادة فرص العمالة ومعالجة مشكلة البطالة.

المطلب الثاني: العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي وشروط نجاحه

إن عملية الاستثمار الصناعي تحتاج أساسا إلى جملة من المحفزات والعوامل التي تدفع بالمستثمرين إليها، كذلك يشترط توافر جملة من العناصر حتى ينتهي المشروع الصناعي للنجاح.

أولا: العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي

هناك العديد من العوامل الواجب توفرها عند الشروع بعملية الاستثمار الصناعي حيث تعتبر هذه العوامل محفزة ومشجعة للقيام به ونذكر أهمها فيما يلي[2]:

1-السياسة الاقتصادية الملائمة:

حيث يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار، وأن تنسجم القوانين والتشريعات مع اتجاهات الاستثمارات الصناعية، وأن يكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة.

فالاستثمار الصناعي يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة، محددة وشاملة، وهذا يعني أن الاستثمار يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى وهذا من الممكن أن يتوقف على:

أ-إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور؛

(1)باسم الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24.

(2)ماجد أحمد عطا الله، "**إدارة الاستثمار**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص- ص 23- 25.

ب-تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه؛

ج-تطوير إجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية؛

د-من الجدير بالإشارة كذلك أن الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الصناعي في الداخل مثل أسعار الفائدة العالمية ومعدل الأرباح، ظروف الاستثمار من حيث خروج رأس المال ونقل الملكية في الدول الأخرى.

2-البنية التحتية اللازمة للاستثمار:

أي بصفة خاصة المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات، بدرجة أفضل إن لم تكن مساوية لأغلب دول العالم، فنظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات الصناعية والمنتجة الإنتاج بتكاليف منافسة، ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصارف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية.

ومن المهم كذلك أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار.

3-بنية إدارية مناسبة:

بعيدة عن روتين وإجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الصناعة، والكهرباء، والتموين والبلديات، فهناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

4-ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض:

المفروض أن تكون هذه القوانين غير متناقضة مع القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك، وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها.

إضافة إلى ما سبق توجد جملة من التسهيلات والحوافز التشجيعية للاستثمارات الصناعية تقوم بها وتوفرها وتجهزها الدولة نفسها، وهي كم ايلي[1]:

أ- منافذ التصدير وتجهيزها بشكل جيد؛

ب-الأراضي الرخيصة في مواقع مناسبة خارج المدن؛

(1) فوزي يوسف الور، "**الإشراف والتنظيم الصناعي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1999، ص 12.

ج-الطاقة الكهربائية الرخيصة وإيصالها الى المناطق الصناعية؛

د-المواصلات الداخلية الواسعة والكافية وحتى المناطق الصناعية؛

هـ-الحماية الجمركية المجدية والإعفاء من الضرائب؛

و-القروض والمعونات الميسرة طويلة الأمد؛

ز-تزويدها المياه وضخها للمناطق الصناعية؛

ح-التصريف الصحي وإنشاء بنية تحتية في مواقع الصناعات؛

ط-مكتسبات للنفايات مع وضع برامج لجمعها من قبل البلديات؛

ي-خدمات الهاتف والبريد والفاكس في نفس المواقع الصناعية.

حيث أن قيام الدولة بتقديم الحوافز والتسهيلات المذكورة بتشجيع المستثمرين المحليين على استثمار أموالهم في البلد لإنشاء الصناعات الجديدة تساعد على دعم البلد اقتصاديا والقضاء على البطالة فيه ودفع هذا البلد إلى إنشاء وإقامة تنمية محلية.

ثانيا: شروط نجاح الاستثمار الصناعي

هناك عناصر وعوامل عدة تؤثر على نجاح الاستثمار الصناعي ويمكن النظر إلى مصدر تلك العوامل، مثل مصادر داخلية خاصة بالمشروع وبالمنتج، وأخرى خارجية ليس للمشروع سلطة مباشرة للتحكم بها وتتمثل هذه العوامل في[1]:

1- العوامل الداخلية:

وهي العوامل ذات العلاقة المباشرة بالمؤسسة المستثمرة نفسها والتي يمكن التحكم فيها كليا أو جزئيا ونذكر منها:

أ- التمتع بميزة انخفاض أو على الأقل المساواة بعد إضافة كلفة النقل بتكاليف إنتاج المنتجات المنافسة، وبحيث يكون الفارق بالتكلفة إن وجد مرتبط بجودة المنتج النسبية مقارنة بالسلع المنافسة والبديلة الموجودة في السوق المحلي، ومن هنا فإن دراسة السلع المنافسة فنيا أمر حيوي في دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية؛

ب-اجتذاب ممولين أو مستثمرين للمشروع سواء من الداخل أو الخارج، ويعتمد ذلك على حسن تسويق الاستثمار أي المشروع، وهنا فإن الدعاية والعلاقات العامة تلعب دورا مهما وحيويا في هذه المهمة، ولذا تحرص الكثير من الدول والمؤسسات على الاشتراك في المعارض الدولية والمحلية لأغراض التسويق لمشاريع قائمة أو مستقبلية، بغية توسيع قاعدة تمويل المشروع.

(1) حسين العمر وآخرون، "**مقدمة في الاقتصاد الصناعي**"، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 124، 125.

2- العوامل الخارجية:

وهي العوامل التي من الصعب أن يتحكم فيها المستثمر متعلقة بالظروف السائدة عادة ونذكر منها:

أ- توافر الأسواق اللازمة لتصريف المنتج الصناعي: وهو شرط مهم لتجنب إضافة عبئ البحث عن الأسواق إلى عبئ المشاكل التقنية والإدارية التي تكتنف بداية المشروع عادة.

ب-الدعم المادي اللازم للصناعة في مهدها: لتنافس الصناعات المنافسة والأجنبية، فكلما كانت الصناعة كبيرة وضخمة كلما كانت الحاجة أن تضطلع بها الحكومات أو تساهم بها، وشروط نجاح الرعاية الحكومية هو أن تكون للصناعة خطط مستقبلية ومشاريع مبدعة .

ج-الموقع الجغرافي: ونعني به تمتع الدولة بموقع قريب من الأسواق العالمية، أو القريبة من الطرق البحرية الرئيسة اللازمة لإقامة علاقات تجارية متميزة، ولعل أهم ما تستفيد منه الدولة بموقعها الجغرافي هو توفير كلفة النقل والتنقل للأسواق المختلفة.

د-الروابط التفصيلية (التميزية):وهي طبيعة العلاقات التجارية التي تربط الدولة ببعضها البعض، ومدى الحصول على مميزات اقتصادية وتجارية بين دولة وأخرى، وتشتمل على التسهيلات الجمركية وتسهيلات تحويل العملية ، ولكل هذا دورا بارزا في تدعيم الصناعة في البلدين بما يفتح من أسواق جديدة ومساحة جغرافية لصادرات السلع المحلية وبالتالي الحصول على نفس نتائج ميزة وفورات الحجم الكبير.

هـ-الاستثمارات الأجنبية (الخارجية):تعتبر ذات دور حيوي ومهم في توفير النقد الأجنبي للدولة المضيفة من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمام المستثمرين المحليين في أسواق الدولة المستثمرة، كذلك فهي تستخدم بشكل يؤدي إلى تطوير الصناعة المحلية وذلك بإشراك العنصر الوطني في تلك الاستثمارات بأكبر ما يمكن من مجالات.

و-المعونات الأجنبية (الخارجية):ويمكن أن تأخذ عدة أشكال منها المساعدات المالية كتمويل المشاريع أو المساهمة بجزء من المشروع عن طريق شراء أسهم ، مساعدات تقنية وفنية، كالصيانة، أو التطوير لبعض الجوانب التقنية في الآلات المستخدمة، كذلك يمكن أن تأخذ شكل مساعدات إدارية والتي تأتي عادة على هيئة عقود، وتكون خاصة بإدارة المشروع وتحقيق الأرباح المستهدفة.

ز-التعليم: ويساعد على تقدم الصناعة إذا أدت نوعية التعليم إلى مخرجات مناسبة للصناعة المعينة وزيادة درجة استيعاب المتغيرات المختلفة، ومواكبة التطور العلمي للصناعة.

ح-الحوافز والدعم والتشجيع: وتؤدي هذه الحوافز التي تمنحها الدولة أو المؤسسات الصناعية الكبرى للصناعة المحلية ،سواء حوافز إدارية كتسهيل الإجراءات الروتينية لقيام الصناعة، أو الدعم المالي للصناعة كالإقراض بشروط ميسرة، أو الدعم المالي المباشر، دورا أساسيا في تدعيم التنافس قبالة الصناعات الأجنبية.

المطلب الثالث: استراتيجيات الاستثمار الصناعي والتحديات التي تواجهه

تعتبر استراتيجيات الاستثمار الصناعي سياسات صناعية أو أنماط استراتيجية، وهي تعكس مختلف التجارب المختلفة التي شهدتها الدول من خلال تجاربها ،وهي تتسم بخصائص مشتركة من حيث الاتجاهات التنموية من بلد لآخر ومن فترة لأخرى، إلا أن عملية الاستثمار الصناعي يكتنفها مجموعة من التحديات التي تؤثر على النتائج المتوقعة من الاستراتيجيات المطبقة.

أولا: استراتيجيات الاستثمار الصناعي

هناك استراتيجيات عدة يتخذها الاستثمار الصناعي، حيث يتبنى كل بلد استراتيجية بما تتناسب وظروفها وكذا إمكانياتها ومواردها، يمكن ذكر أبرز هذه الاستراتيجيات فيما يأتي:

1-الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة:

يتضمن النمط الثقيل صناعات السلع الإنتاجية وسلع الاستهلاك الدائم، أما النمط الخفيف فيتضمن صناعات السلع الاستهلاكية الأساسية، ونوضح ذلك من خلال[1]:

أ-الصناعات الثقيلة: النمط الثقيل يقدم الأسس الرئيسية لعمليات الصناعة الخفيفة ويستلزم رأس مال كبير، فالصناعات الثقيلة تعتبر أساسا للبنيان الصناعي الوطني وتخدم أغراض تعويض الاستيراد خاصة بالنسبة للمنتجات المعدنية وغير التعدينية، كذلك هذا النمط ينتج مواد أساسية وحيوية لتوسيع الصادرات وباختصار يتميز هذا النمط بكونه محفزا تنمويا ممتاز، لكن يعاب عليه تكاليفه الاستثمارية العالية ومستلزماته الكبيرة ،والتي قد تستنفذ غالبية الموارد الاقتصادية الكامنة للأقطار النامية.

ب-الصناعات الخفيفة: إن النمط الخفيف وتطوير الصناعات الخفيفة له إيجابيات عديدة في مرحلة التحول الصناعي، فهو يثبط من الاتجاهات التضخمية ويشجع الإنتاج الزراعي ومنه زيادة القدرة الاستيعابية للعاطلين على العمل وكذا توسيع منافذ تصريف منتجات الصناعات الثقيلة، إلا أنه يعاب عليه ضعف دوره النسبي في الانتشار التكنولوجي والمبالغة في هذا النمط سيؤدي إلى تفاقم التبعية للمراكز الصناعية المتقدمة وانحدار القطاع الصناعي ومن ثم وقوع الاقتصاد الوطني في فخ تعويض الاستيراد.

مما سبق لا يمكن اعتبار أي نمط بديلا للآخر، ولا يمكن اعتماد أي نمط وبأي معدل دون تحديد دقيق لمستوى النمو الاقتصادي وللموارد الوطنية الكامنة وللأهداف الصناعية الحقيقية.

2-الصناعات كثيفة الرأسمال والصناعات كثيفة العمل:

يتميز كل نمط من هذه الأنماط بجملة من النقاط، نوضح ما ينطوي عليه كل نمط في[2]:

---

(1)محمد أزهر سعيد السماك، "**اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص- ص 222- 228.

(2)هوشيار معروف، "**التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)**"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص- ص 20- 22.

أ-النمط كثيف رأسمال:

يتضمن هذا النمط إنتاجية أعلى للعنصر الإنتاجي المستخدم، وفي نفس الوقت فإن الارتباطات الصناعية التي يخلقها تعميم نمط كثيف رأسمال قد تؤدي إلى تنمية اقتصادية معتمدة على الذات، حيث أن تطبيق هذا النمط سيؤدي إلى ارتفاع كبير نسبيا في معدلات إعانة الاستثمار ومنه تحقيق فرص عالية نسبيا لاستيعاب القوى العاملة وذلك نتيجة للسلسلة المتشابكة والمتكاملة من الصناعات التي تبدأ بالمصدر وصولا لمرحلة الإنتاج النهائية، كذلك يتميز هذا النمط بما يخلقه من مدخرات كبيرة وبمعدلات أعلى من النمط الثاني (كثيف العمل) .

ب-النمط كثيف العمل:

هذا النمط لا يتطلب مستلزمات كبيرة من مدخلات أولية ووسيطة، ويساعد في الحفاظ على الصناعات الحرفية وتعزيزها وجعلها أكثر قدرة على جذب الموارد الاقتصادية، حيث تعد هذه الصناعات من أكثر النشاطات قدرة على تطبيق هذا النمط وبالتالي يمكن للبلدان التي ترتفع فيها نسبة سكان الريف أن تنمو بتكاليف استثمارية منخفضة نسبيا وكذا تقديم فرص كبيرة لتشغيل العمل الفائض في المناطق الريفية، وبدورها يمكن لهذه الصناعات أن تمد النشاطات الزراعية السائدة ببعض المدخلات الأساسية (الآلات، الخدمات الإنتاجية...)، كما يمكن أن تستوعب الصناعات المعنية جزءا هاما من المنتجات الزراعية كمواد خام لمختلف الأغراض التحويلية، أضف إلى ذلك يمكن للصناعات الريفية كثيفة العمل أن توفر فرص عمل كبيرة وتزيد من نصيب الفرد من الدخل ومنه تقليل التفاوت في توزيعه، كذلك تحفيز وتيرة الإنتاج والإنتاجية ومنه تحويل عوامل الطرد إلى عوامل جذب.

3-استراتيجية الصناعات المعوضة عن الاستيراد والصناعات المعززة للصادرات:

تعتبر هاتان الاستراتيجيتان أحد البدائل المتاحة أمام الدول وفيما يلي عرض مفهوم كل استراتيجية[1]:

أ-استراتيجية الصناعات المعوضة عن الاستيراد:

وتعنى هذه الاستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج ،وبذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة، وتقوم هذه الاستراتيجية أساسا لإشباع الحاجات المحلية، لذلك تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها ،ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها توفر الطلب المحلي وتواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض، وعادة توفر

(1) محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص ص 290، 291.

الدولة لهذه الصناعات مظلة من الحماية التي تكون كافية لمنع مناقشة المنتجات الأجنبية من ناحية وضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين و يحفزهم على إقامة هذه الصناعات من الناحية الأخرى.

وتبدأ المرحلة الثانية بعد أن يكون الاستثمار الصناعي قد استنفذ فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث يبدأ الاستثمار الصناعي في ارتياد أسواق التصدير، وفي هذه المرحلة تزيد الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة، وعلى العموم فإن هذه المرحلة تتسم بزيادة الأهمية النسبية للصناعات الإنتاجية والوسيطة.

ثم تأتي المرحلة الثالثة التي يتم فيها إنتاج العديد من السلع الوسيطة وقدر كبير من السلع الإنتاجية، بما يؤدي إلى زيادة أهمية تلك المنتجات إلى السلع الاستهلاكية.

ب-استراتيجية التصنيع للتصدير:

وتعني هذه الاستراتيجية التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها، تتلخص أسباب ضرورة الأخذ باستراتيجية التصنيع للتصدير في:

-الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، فتتحول الدولة من مصدرة (منتجة) للمنتجات الأولية إلى مصدرة لمنتجات الصناعة التي تستخلصها من المنتجات الأولية ،فتتحول مثلا الدول المصدرة للقطن الخام إلى تصدير الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها وتتحول الدول المصدرة للنفط الخام إلى تصدير مشتقاته المتعددة؛

-الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة الدولة في عدم التجائها إلى رؤوس الأموال الأجنبية إلا عند الضرورة الملحة؛

-التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية وما يعنيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية ،وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا يؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية ويخفض من نفقات الإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن دخول الأسواق الأجنبية إلى جوار المنتجات الصناعية من الدول الأخرى يدفع الاستثمار الصناعي إلى الاهتمام بنوعية المنتجات والعمل على تخفيض نفقات إنتاجها.

ثانيا: التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي

يعتبر الاستثمار الصناعي الخيار الاستراتيجي الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية، إلا أنه ونظرا للتغيرات المستمرة في المناخ الاقتصادي نجد بروز العديد من التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي ومشاريعه نذكر أهمها في[1]:

(1)سمية سريدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 195- 198.

1- غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية:

بالرغم من سياسات الإصلاح الجبائي التي تتبعها مختلف الدول والتي كانت من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء والعراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظم الجبائية، إلا أنه في العديد من الدول لا يزال يتسم بالكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية في العديد من الدول وعدم الشفافية وبطئ عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى ارتفاع الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي التي تثقل كاهل المؤسسات الصناعية.

2- مشكلة العمالة:

تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة والمؤهلة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصناعية تجاوزها بسهولة رغم اعتماد الغالبية منها على أصحاب المؤسسات أنفسهم، ويرجع هذا إلى عدم ملائمة نمط التعليم والتدريب المتبع لمتطلبات الاستثمار الصناعي والتنمية الصناعية بصفة عامة.

3- المشاكل المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي خاصة:

يعاني أصحاب المؤسسات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، فالمجال العقاري يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة والعديد من النصوص القانونية وهو ما يترجم بصفة واضحة في:

أ-طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار؛

ب-الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات؛

ج-اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل.

4-مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات الصناعية:

من المشاكل التي تقابل الاستثمارات الصناعية هي نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم والنمو، فالمعلومات الصناعية هي جملة البيانات والدلالات والمعارف والمضامين التي تتصل بموضوع الصناعة وتساعد المهتمين بالصناعة في التعرف عليها والعلم بها، وحتى يسهل التعامل مع المعلومات الصناعية لابد من تبويبها وتصنيفها وفهرستها، إذ أصبحت موردا اقتصاديا مهما لكثير من الدول، حيث أهم نتائجها زيادة الناتج المحلي وتوفير فرص وظيفية جديدة لقطاع الشباب، وقيام صناعة مزدهرة وراقية تؤسس لاقتصاد حديث يعتمد على التكنولوجيا والمعلومات.

في حين يعتبر نقص المعلومات الكمية والكيفية أهم معوقات اتخاذ القرار الصناعي، ولأن عدم دقتها وصحتها وحداثتها يؤدي إلى بعثرة الجهود والجهل بالقرارات وعدم الاهتمام بعنصر الوقت، وتردد بعض

متخذي القرار من المواجهة الجزئية للمشكلات، فكل هذا يؤدي إلى هشاشة المؤسسات الصناعية أمام المنافسة.

5-مشكلات المنافسة:

إن انفتاح أسواق الدول النامية على الأسواق العالمية يضع المؤسسات والمشاريع الاستثمارية الصناعية في وجه منافسة غير متكافئة تحتم عليها الالتزام بمعايير إنتاجية جديدة وتوظيف تكنولوجيات قد يكون الحصول عليها مكلفا، حيث تواجه معظم هذه المؤسسات قدرا متزايدا من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل والعولمة تضغط على المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها.

6-المشكلات التكنولوجية:

لعل من أبرز خصائص الاستثمارات الصناعية ومؤسساتها في الدول النامية خاصة هو اتباع أسلوب تكنولوجي تقليدي، وهو أسلوب يقف سدا أمام هذه المؤسسات ويحول بينها وبين المواد الجديدة والدخول في أسواق واسعة، الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة، وبالتالي يحرمها من أسواقها التقليدية خصوصا في الحالات التي تنتج فيها منتجات نهائية.

7-غياب التكامل بين مختلف القطاعات:

حيث تفتقر الدول النامية إلى التكامل بين مختلف النشاطات الصناعية من جهة نشاطات القطاعات الأخرى، فتحقيق تنمية صناعية يترتب عليه تنشيط باقي القطاعات خاصة القطاع الفلاحي والذي يتغذى من مخرجات المؤسسات الصناعية.

لذا لابد من تسخير الوسائل والهيئات اللازمة والكفيلة بمواجهة التحديات السابقة لضمان تفعيل دور الاستثمار الصناعي في دعم التنمية.

خلاصة الفصل الأول:

بناءً على ما سبق إدراجه ضمن هذا الفصل نستخلص أن الاستثمار الصناعي كأحد أهم أنواع الاستثمارات يعد ركيزة أساسية لنهوض وتطور مختلف اقتصاديات الدول، كونه عملية حيوية لما يتمتع به من أهمية بالغة من خلال دوره في عملية التنمية وفي تطوير مختلف أنشطة القطاع الاقتصادي، كذلك ما يوفره الاستثمار الصناعي من خدمات ومخرجات. وحتى يقوم هذا الأخير بأداء الدور المنوط به على أكمل وجه ويكون له دور فعال في الحياة الاقتصادية لابد من توفر جملة من المحفزات التي تشجع وتوجه أموال المستثمرين إليه، كذلك لابد من توفر عناصر داعمة ومساندة للاستثمارات الصناعية حتى تكلل بالنجاح، ولأجل هذا نجد أن هذه الأخيرة أخذت وتبنت عدة استراتيجيات لأداء وظيفتها وذلك وفقا وتماشيا مع أهدافها ومتطلباتها.

الفصل الثاني

تحقيق التنمية المحلية في ظل الاستثمار الصناعي

تمهيد.

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المحلية

المبحث الثاني: أسس التنمية المحلية

المبحث الثالث: دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد:

إن هدف التنمية المحلية حاز على اهتمام كبير من طرف الدول، نظرا للدور الذي تلعبه التنمية المحلية من خلال برامجها ومشروعاتها التي تستند على المشاركة الشعبية وروح التعاون في التكفل بحاجات كل اقليم والنهوض به من جميع الأصعدة، فالتنمية المحلية عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، لذلك نجد الكثير من الدول أخذت توجها تنمويا يرتكز ويتمحور حول تحقيق تنمية محلية، من خلال تنشيط جل القطاعات الفاعلة والتركيز على القطاع الصناعي خاصة، حيث أصبحت تقاس درجة تقدم الدول بمدى التطور في المجال الصناعي، فالنهوض والقيام باستثمارات صناعية يعد أمرا ملحا وضروريا لكل دولة ترغب في تحقيق تنمية محلية، وهو ما سنوضحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المحلية

استأثرت عملية التنمية المحلية بانشغال واسع من قبل علماء الاقتصاد والتنمية، حيث تعددت الدراسات حولها للنهوض بمختلف الاقتصاديات، فهي غاية ووسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة في نفس الوقت وذلك ما يبرز أهمية هذه الأخيرة، خاصة كونها تنفرد بمزايا جوهرية، فتبني هذه العملية يتطلب بدرجة أولى ترسيخ أسسها ومبادئها لأجل تفعيلها ونجاحها.

المطلب الأول: مفهوم، خصائص وأنواع التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية توليفة متكاملة من العمليات التي تتم داخل المجتمع المحلي وقد أخذ هذا المفهوم العديد من التعاريف نظرا لأهميته في رقي البلدان.

أولا: مفهوم التنمية المحلية

تتعدد التعاريف المقدمة للتنمية المحلية نذكر منها:

- التنمية المحلية هي مجموعة السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات وذلك بتحسين نظام توزيع الدخول[1].

– التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها في المساهمة التامة في التقدم القومي[2].

– هي تلك الجهود العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود، الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[3].

– التنمية المحلية كذلك هي نشاط منظم، الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة

(1)بومدين طاشمة، **"الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"**، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد26، جوان 2016، ص 29.

(2)جمال زيدان، **"إدارة التنمية المحلية في الجزائر"**، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2014، ص 17.

(3)عبد المطلب عبد الحميد، **"التمويل المحلي والتنمية المحلية"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2001،ص 13.

وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية أو الأهلية[1].

وعرفت أيضا من قبل منظمة الأمم المتحدة بأنها العملية التي يشترك فيها أشخاص محليون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وعليه فالتنمية المحلية هي نمط حديث للعمل الاجتماعي والاقتصادي، إذا أنها لا تقتصر على تطوير الحياة المادية بل تتعداها لتصل إلى تغيير المجتمع من المشاركة الايجابية والفعالة لأفراده وتحقيق التعاون الفعال بين المجهود الحكومي والمجهود الشعبي للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وهذا في إطار منظومة شاملة[2].

التنمية المحلية هي عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وبيئيا يقوم بها أبناء المجتمع، بنهج ديمقراطي وبتكاثف المساعدات الحكومية، بما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير[3].

كما تعرف أيضا أنها "تجنيد السكان لأجل تحسين المحيط الذي يعيشون فيه مع توفير قنوات دعم تنمي عمل الفاعلين المحليين وتظافر جهودهم لخدمة المجتمع المحلي"[4].

بناءً على ما سبق من تعاريف يمكن صياغة التعريف الشامل للتنمية المحلية كما يلي:

التنمية المحلية هي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، حيث تقوم على عدة عناصر أساسية كالتنسيق والتعاون والشمولية، بهدف رفع مستوى المعيشة وتلبية احتياجات ورغبات المجتمع مع مراعاة تحقيق التوازن والتلاحم فيما بين أفراد هذا الأخير.

ومن خلال استقراء التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى قواسم مشتركة التي تعتبر الركائز اللازمة لإحداث تنمية محلية وأهمها ما يلي[5] :

(1)مصطفى الجندي، "**الإدارة المحلية واستراتيجياتها**"، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 1987، ص 132.

(2)شعيب بونوة، عبد الغني بوشرى، "**دور الجباية المحلية في دعم التنمية المحلية في الجزائر**"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "أفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، الجزائر، يومي: 6 و7 نوفمبر 2013، ص 202.

(3) محمد سلمان طايع، **"أساليب ووسائل تحقيق التنمية: المشاركة الشعبية مدخلا"**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: "التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، القاهرة، أيام: 6- 10 ماي 2007، ص 50.

(4) Pierre Noel deniel," **Introduction aux théories et quelque pratiques du développement local et territorial",** Edition BIT, Genève, 2005, p 6.

(5)أيمن عودة المعاني، "**الإدارة المحلية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2013، ص ص 142، 143.

1- التأكيد على مفهوم التنمية الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية ، السياسية والبيئية، ذلك لان التركيز على جانب دون أخر يؤدي إلى إحداث خلل في الجهود التي تبذل لإحداث التطوير المنشود؛

2- التأكيد على ضرورة اعتبار التنمية المحلية كجزء من مفهوم التنمية الاقتصادية؛

3- إتباع الأساليب العلمية في وضع السياسات والخطط الرامية إلى إحداث تنمية محلية وحل مشاكلها؛

4- إشراك السكان المحليين حسب أنشطتهم وميولهم ومواقعهم المختلفة في إعداد خطط وبرامج التنمية الخاصة بمناطقهم المحلية وتنفيذها وتدريبهم على ممارسة المبادرة وتحمل المسؤولية؛

5- الاستعانة بالخبرات الفنية والاستشارية المتوفرة خارج المجتمع المحلي؛

6- أهمية دور القيادات المحلية الواعية والقادرة على إحداث التغيير في المجتمعات المحلية نحو الأفضل؛

7- نشر الوعي لدى مواطني المجتمعات المحلية لتقبل التغيرات والتطورات وعدم مناهضتهم لها.

كما تجدر الإشارة أن التحول نحو الاهتمام بالتنمية المحلية على المستوى المحلي كانت وراءه العديد من الأسباب والدوافع والتي نذكر منها ما يلي[1]:

1- أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة:

تتمثل في زيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة، حيث أن الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح والتفاعل الفكري والثقافي مما يؤدي إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.

2- أسباب عملية عديدة:

تتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية وأهمها ما يلي:

أ- الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية والكبرى وما رافقها من أثار سلبية؛

ب- الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة وغيرها وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة؛

ج- تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور المواطنين وكافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وكفاءة؛

د- تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يسهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.

(1)نائل عبد الحافظ العوالمة، **"ادارة التنمية (الأسس – النظريات – التطبيقات العملية)"**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 152، 153.

ثانيا: خصائص التنمية المحلية

تنفرد التنمية المحلية كونها عملية جوهرية في الحياة الاقتصادية بجملة من الخصائص التي تميزها وتتمثل في[1]:

1- تعتبر عملية شاملة، إذ أنها تشمل كافة مكونات المجتمع ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره، إذ تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية، الاقتصادية، التعليمية، الأسرية والعمرانية ...الخ، ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وكبار؛

2- تساهم في تطوير المجتمع، إذ أنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية والتعليمية في المجتمع؛

3- العمل على الاستفادة من كافة الموارد، إذ أنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءا منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملا؛

4- التنسيق وضرورة وجود قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء أهداف عملية التنمية؛

5- التعاون والتفاعل الايجابي، حيث يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية، وإيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون أو التفاعل الايجابي بين هذه الأجهزة؛

6 -تتميز التنمية المحلية بالتكامل بين الريف والحضر، وبين البناء الاجتماعي ووظائف هذا البناء وبين الجوانب المادية والجوانب المعنوية[2].

ثالثا: أنواع التنمية المحلية

تتخذ التنمية المحلية أشكالا عدة، حيث أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية كما هو موضح في الشكل التالي:

(1)هجيرة شيقارة، "**التنمية المحلية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقها**،"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية -البلديات نموذجا-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، يومي: 8و9 نوفمبر 2016، ص ص 4، 5.

(2)كريمة بكوش، "**دور المجتمع المدني في إرساء ثقافة المواطنة لتفعيل جهود التنمية المحلية**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 01، جانفي 2011، ص 32.

الشكل رقم (02): أنواع التنمية المحلية

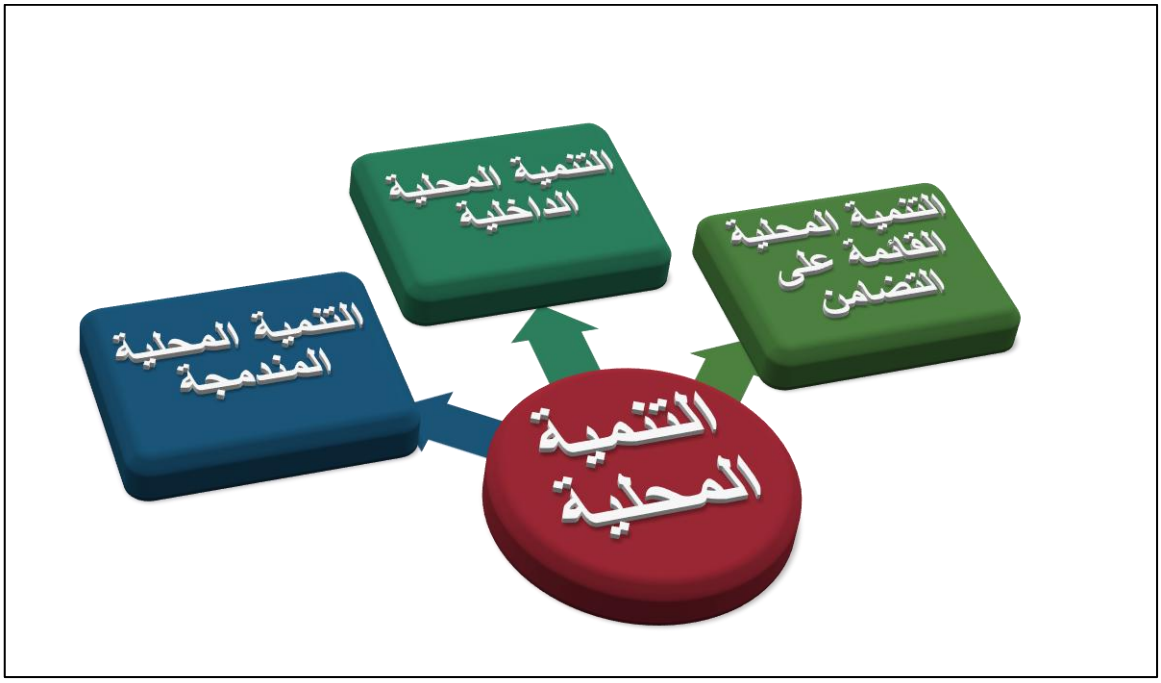

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على :محمد زرقون، محمد شوقي، **"نحو تمكين المجتمع المدني واشراكه في تحقيق التنمية المحلية"**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الثاني حول: "آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة تجارب بعض الدول"، جامعة البليدة 2، البليدة، يومي: 2 و3 جوان 2014. ص ص 2، 3.

الشكل أعلاه يوضح الأنواع الثلاث للتنمية المحلية والتي يمكن توضيحها كالآتي[1]:

1-التنمية المحلية الداخلية:

تهدف التنمية المحلية هنا إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع تنموي محلي بحيث يكون هذا الاستغلال كفء.

2-التنمية المحلية القائمة على التضامن:

نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات، ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفاده أن عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لا يتم إلا عبر مقاربة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج ما بين الجماعات المجاورة، فنجد هذا النوع من التنمية يستند بدرجة أولى على المزيج الفعال بين الكوادر البشرية المحلية والهيئات المحلية لأجل إحداث ثورة تنموية محلية ومنه وطنية.

(1) محمد زرقون، محمد شوقي، **"نحو تمكين المجتمع المدني واشراكه في تحقيق التنمية المحلية"**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الثاني حول: "آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة تجارب بعض الدول-"، جامعة البليدة 2، البليدة، يومي: 2 و3 جوان 2014، ص ص 2، 3.

3-التنمية المحلية المندمجة:

تتوخى تجاوز التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية و الذي ظل هاجسا هو البعد الاقتصادي؛ وهذه المقاربة تعيد الاعتبار للموارد البشرية من منطلق أنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية.

المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات التنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية على جملة من المبادئ وذلك لتحرير طاقات المواطنين في المجتمع لإشباع حاجاتهم، ويتطلب تحقيق ذلك مجموعة من المتطلبات الأساسية التي لا بد من توفرها.

أولا: مبادئ التنمية المحلية

تقوم فلسفة التنمية المحلية على تحريك وتحرير طاقات المواطنين في المجتمع لتحقيق الآمال الجماعية في حياة أفضل، وعلى أساس إشباع حاجاتهم باعتمادهم على أنفسهم، لذلك فالتنمية المحلية تعتمد في ذلك على مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي[1]:

1-التوازن:

يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجاته التي تفرض وزنا خاصا لكل جانب في المجتمعات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى. والتوازن بين الخدمات لا يعني توزيع الاهتمام بها بنفس القدر، حيث تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمية أو السلعية بالمساواة في حين أن المجتمع لا يحتاج إلى بعض منها بدرجة أكبر وإنما التوازن بين درجات إشباع الاحتياجات في المجتمع.

2-التنسيق:

يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتت ولاء المواطنين في المجتمع الواحد، مما يقلل الحماس للعمل الجماعي ويبدد الطاقات مما يكون له أثر على فشل جهود التنمية.

(1)محمد عبد الفتاح محمد، "**تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1991، ص- ص 23- 27.

3-اشتراك المواطنين:

يعد اشتراك المواطنين في جهود التنمية قضية محدودة يتوقف عليها نجاح أو فشل عمليات التنمية المحلية، وتعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء كان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع، أو من قادة المجتمع الشعبيين أو من المواطنين العاديين في رسم الخطط وتنفيذها، وفي تقويمها أيضا لأن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية، وأقرب إلى حاجات الناس، وأكثر تماشيا مع الثقافة المحلية، فضلا عن ذلك فإن اشتراك المواطنين في جهود التنمية يؤدي إلى مساندة الأهالي لهذه العمليات والاهتمام بها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة وتمتاز المساعدة الذاتية بانها تدفع المجتمع إلى الاستمرار في المشروع اللازم لنموه وتحسين ظروفه من تلقاء نفسه.

4-الشمول:

ويعنى هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ، فلا يمكن مثلا الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى سواء الصحية أو الزراعية أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، وهذا يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

5-التقبل والتوجيه:

يقصد به تقبل المتخصصين في التنمية المحلية كافة الظروف والخبرات والإمكانيات المحدودة للمجتمع الذي يعمل فيه وكذلك القيم والمعايير الموجودة فيه، كما أنه يجب أن يراعي الفروق الفردية بين أفراده وقياداته، والفروق الفردية بين المجتمعات المحلية المختلفة، ويجب هنا أن نوضح أن هذا التقبل لا يعني تسليم أخصائي التنمية بكل القيم والمعايير التي قد تعوق تقدم المجتمع وتنميته، ويقاوم محاولات التغير الاجتماعي، وذلك حتى يمكنه كسب ثقتهم في إيقاظ الرغبة في المواطنين بعد ذلك للتغيير، أي تغيير اتجاهاتهم وقيمهم نحو التغيرات المراد احداثها، بمعنى اخر فإن توثق العلاقة بالمواطنين تجعلهم يتقبلون توجهات أخصائي التنمية.

6-الاستعانة بالخبراء:

ينصرف هذا المبدأ إلى أن تتكاثف جهود المسؤولين في القطاعات المختلفة، وهذا يستلزم ضرورة الرجوع إلى المتخصصين في مجال التنمية المحلية كلما احتاج الأمر إلى ذلك فيستعين بالتربويين في المشروعات التربوية وبالأطباء عند دراسة المشروعات الصحية...إلخ.

7-التقويم:

يجب أن يقوم أخصائي تنمية المجتمع بعمليات التقويم بصفة مستمرة للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه أن يحدد اهداف عملياته بالتفصيل ويجب ان يراعى ان يشمل التقويم على الناحتين: مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عمليات تنمية المجتمع، ومدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات...الخ.

ثانيا: متطلبات التنمية المحلية

إن التنمية المحلية عبارة عن مجموعة برامج مترابطة ومنسجمة يمكن إدراج متطلباتها الأساسية فيما يلي[1]:

1- تخطيط البرامج التنموية:

يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، ذلك أن التخطيط الكفء هو الطريقة المثلى التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية، بطريقة علمية وعملية وإنسانية، لكي تحقق الرقي والرفاهية للمجتمع.

2- المشاركة الشعبية:

أي مشاركة أكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيرا وعملا في وضع وتنفيذ المشاريع مما يؤدي إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة للإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والادخار.

3- المساعدات الفنية:

وهي ما تقدمه الهيئات الحكومية، فعملية التنمية تحتاج إلى عنصرين هامين هما العنصر البشري والعنصر المادي، ويمتزج هذان العنصران امتزاجا كبيرا في الحياة الاجتماعية ويتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية.

(1)حميد بوزيدة، يوسف قاشي، "**تمويل التنمية المحلية، مقابلة بين المتطلبات المالية وواقع جباية الجماعات المحلية**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 1، 2011، ص- ص 146- 148.

4- التكامل بين الاختصاصات:

من خلال برامج متعددة الأغراض، وهذا نتيجة تشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكن فصل الظواهر الاقتصادية عن الظواهر الاجتماعية مثلا، فهي تعتمد على بعضها البعض وتتبادل التأثير والتأثر فيما بينها.

5- المورد البشري الكفء:

للموارد البشرية دور هام في عملية التنمية حيث يعتبر الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، فالإنسان غاية التنمية حيث أن الهدف النهائي لأي عملية تنموية هو رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وأما عن كونه وسيلة فإن الفرد هو من يرسم ويخطط وينفذ برامج التنمية المحلية ومدى نجاح عمليات التنمية مبني على القدرة والكفاءة والفعالية التي يتمتع بها المورد البشري، وعليه ينبغي أن تتوفر الجماعات المحلية على مهارات بشرية كفؤة من أجل إنجاح العملية التنموية على المستوى المحلي.

6- الموارد الطبيعية:

حيث تلعب الموارد الطبيعية دور مهم في عملية التنمية عامة والتنمية المحلية على وجه الخصوص، ويقصد بالموارد الطبيعية كل ما يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع به.

7- التمويل المناسب:

تتعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية من مصادر جبائية (مجموع الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية)، ومصادر غير جبائية(مداخيل الممتلكات، الإعانات والقروض)، فالحاجة إلى المال ضرورية من أجل تمويل التنمية ونجاح الهيئات المحلية في اتخاذ البرامج التنموية وتنفيذها وبالتالي تحقيق التنمية مبني ومكرس على مدى توافر المورد المالي الكافي لذلك.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية المحلية

كون التنمية المحلية عملية تشاركية مجتمعية تفاعلية، جعل منها تحتل مكانة بارزة لما لها من أهمية بالغة وأهداف مستقبلية.

أولا: أهمية التنمية المحلية

للتنمية المحلية أهمية جد بالغة بالنسبة للمجتمع وأفراده يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1- يشعر الأفراد في ظل التنمية المحلية شعورا حقيقيا بوجود الدولة، حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق أهداف المجتمع أو الدولة وهي تؤكد للأفراد الشعور بالوجدان الجماعي، لأن الدولة تكتسب كيانها

(1)جمال حلاوة، علي صالح، "**مدخل إلى علم التنمية**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 146، 147.

الحقيقي إذا ارتبط مواطنها بوعي جماعي وحساسية جماعية واكتسبوا قسطا من التحرر، بحيث لم تعد وظيفة الدولة تقتصر على ضمان الأمن والحماية فقط بل تمتد لتحقيق الرفاهية والسمو بأفكارهم ومعتقداتهم، والسمو بالمبادئ والقيم الإنسانية؛

2- تظهر كذلك أهمية التنمية المحلية في تحقيق وتأمين المجتمع وضمان استقرار وعدم جنوحة إلى الانحراف أو الاتجاه نحو المبادئ الصادمة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفراده، وتحقق بذلك وحدة المجتمع المادية والمعنوية؛

3- إن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان إلا على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد وتوحد بين أفكارهم ومشاريعهم وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم، وهو ما تسعى التنمية المحلية لتحقيقه في المقام الأول؛

4- تعتبر التنمية المحلية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تهدف عملية التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف، نوضح أهمها في[1]:

1- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيوية دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني؛

2- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية؛

3- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة؛

4- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وانجازها؛

5- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها؛

6- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع؛

7- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة؛

8- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها؛

(1)أيمن عودة المعاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 143، 144.

9- تنويع الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية وتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل؛

10- تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؛

11- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية[1].

12- كذلك تهدف عملية التنمية المحلية إلى تطوير عناصر البنية التحتية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذا استثمار المعارف المحلية كونها أصبحت محل دراسة ومصدر استلهام للعمل التنموي باعتبارها قابلة للتطوير والتكيف[2].

13- إدخال واستعمال التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية[3].

ومنه فان الهدف العام للتنمية المحلية يتسم بالشمولية وتعدد الأبعاد، لذا نجد أن التنمية المحلية تهدف أيضا إلى[4]:

1 - إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:

إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية من علاج، امن، سكن، لباس ، تعليم .....الخ، والحد من المشاكل التي تقف حاجزا أمام انجازها.

2 - تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية:

لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات النمط المادي، وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى أخر، والحقيقة أن المكانة تأتي مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني وبذلك يشعر الفرد بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي والولاء للإنسانية ويشعر كذلك انه في كيان يحترم ويأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسؤولين.

3- تقليل التفاوت بين الأفراد:

(1)نائل عبد الحافظ العوالمة، مرجع سبق ذكره، ص 156.

(2)عبد الوهاب رميدي، كمال عامر ، "**دور المقاربة التشاركية في تعزيز التنمية المحلية**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 01، جانفي 2011، ص 169.

(3)أحمد شريف، "**تجربة التنمية المحلية في الجزائر**"، بمجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009، ص 40.

(4) نائل عبد الحافظ العوالمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 154، 155.

تعيش معظم البلدان النامية في تمييز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها، وهذا التفاوت أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها، وينشأ بذلك التفاوت وغياب العدالة المجتمعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة. وتزايد طلبات فئات الأغنياء على الصنع الكمالية، وهنا تلجأ الدولة إلى استيراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان مدفوعاتها مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي. ومنه فان تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات يعد من الأهداف العامة التي تسعى التنمية الى تحقيقها.

4 . بناء الأساس المادي للتقدم:

إن التنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ذلك فان بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية المحلية بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة.

5 . زيادة الدخل المحلي ورفع المستوى المعيشي:

إن الرفع من المستوى المعيشي هدف ومطلب كل تنمية، فالتنمية المحلية تعمل على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية، فزيادة الدخل المحلي سيؤدي بالضرورة إلى رفع المستوى المعيشي.

6 . إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار:

إن التنمية المحلية تسعى لبلوغ درجات من التحرر وذلك لإزاحة الحواجز التي تقف عائقا أمام إحداثها والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية و الإنسانية لتحقيق حياة أفضل والتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.

المبحث الثاني: أسس التنمية المحلية ومعوقاتها

تعتبر التنمية المحلية عملية منظمة ومسيرة أي أنها لا تكون بصفة عشوائية، فقيامها يتطلب أعداد جملة من السياسات والإجراءات بما يحقق تنمية لجميع المجالات التي تندرج ضمنها، وهذا ما يوضح أن التنمية المحلية تقوم على جملة من المقومات والتي تدعم نجاحها وانتشارها رغم ما تتعرض له هذه الأخيرة من عقبات تحول دون ذلك.

المطلب الأول: مجالات واستراتيجيات التنمية المحلية

باعتبار أن عملية التنمية المحلية هي عملية شاملة، وتسعى إلى توسيع نطاقها فهي تطال وتمس مجالات عدة ولها علاقات وترابط بمختلف العناصر الاقتصادية وغيرها، الأمر الذي تطلب إعداد ووضع استراتيجيات تنموية وسياسات عملية تستمد خططها من الظروف المحلية المحيطة وتضمن التفاعل الناجح لعناصرها.

أولا: مجالات التنمية المحلية

تشمل التنمية المحلية عدة مجالات نذكر منها[1]:

1- المجال الاجتماعي:

في هذا الجانب يتم التركيز على الإنسان باعتباره جوهر التنمية وهدفها من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال اتخاذ القرار بكل شفافية، ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية يمثل حجر الزاوية، وتوفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنه أن يدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، ونجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وبنبذ الجريمة....الخ، بالإضافة إلى ميادين أخرى لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن.

2- المجال البيئي:

يركز الجانب البيئي على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وحالة تجاوز هذه الحدود يؤدي إلى اختلال وتدهور هذا النظام، وعليه

(1)أحمد غريبي، "**أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2010، ص- ص7- 10.

فالتنمية المحلية مجبرة على مراعاة الجوانب الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع.

3-المجال السياسي:

ويهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما، على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي وهذا الأخير لا يتم إلا بتوفير المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة واختيار أعضاء البرلمان ...الخ.

4- المجال الإداري:

يرتبط المجال الإداري بتواجد قيادة إدارية فعالة لها قدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمؤسسة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات ، كما أن الجانب الإداري يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصري الكفاءة والفاعلية في المؤسسات الإدارية العلمية، وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق تنمية اقتصادية .

5-المجال الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية الجانب الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، وبهذا فإن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن إدماج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص عمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء الاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات.....الخ، هذه الهياكل التي تسمح بدمج طالبي العمل وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في المنطقة، أضف إلى ذلك فهذا المجال يشمل على زيادة الدخل ورفع الإنتاجية وتحقيق فرص الاستثمار من خلال تغيير هيكل

الاقتصاد بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه خلال فترة محددة، بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع[1].

ثانيا: استراتيجيات التنمية المحلية

فيما يتعلق بالاستراتيجيات التي تقوم عليها التنمية المحلية والتي توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والقومية، فهي متعددة تنبثق من البيئة المحيطة ولا تأتي من فراغ، بل تنطلق من الواقع العملي وما يحتويه من خصائص اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية وغيرها، وفيما يلي بعض هذه الاستراتيجيات[2]:

1- التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي:

من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكليف جهات محلية بتنفيذ هذه الخطط أو الالتزام بها في أي مجال من المجالات التنموية، وقد تكون مثل هذه الاستراتيجية ملائمة في حالة عجز الإمكانات المحلية وتخلفها العام خصوصا في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية أو غيرها.

2- المشاركة المتوازنة:

أي المشاركة المتوازنة في الجهود التنموية وبمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرقابة المستمرة، وقد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في حالة توفر إمكانات محلية جيدة بما فيها القدرات البشرية والوعي الاجتماعي والسياسي وتوفر المصادر المالية وغيرها.

3- اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:

وقد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية المحلية الشاملة، حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعو لذلك، فعندما يتعقد المجتمع وينمو ويتطور بمستوى عالي، وعندما تتوفر الإمكانات المحلية المناسبة قد يكون مثل هذا التوجه اللامركزي عمليا وناجحا، حيث أن اختيار الاستراتيجية التنموية الملائمة للبيئة المحلية والوطنية محصلة لتفاعل عوامل اقتصادية وإدارية وسياسية واجتماعية وفكرية وثقافية وبيئية عديدة ومترابطة.

(1)فؤاد بوجنانة، سعاد بوبحة، "**التنمية المحلية الاقتصادية وآليات تحقيقها**"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول: "التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، ميلة، يومي: 19 و20 أكتوبر، 2015، ص 81.

(2)فؤاد بن غضبان، "**التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص ص53 ، 54.

إضافة للاستراتيجيات السابقة هناك استراتيجيات أخرى لتنمية المجتمع وذلك للدلالة على نوع السلوك والتنظيمات التي توجه لها عمليات التغيير، وتحديد أسلوب التدخل لإحداث ذلك التغيير، وتتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي[1]:

1-استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم:

تقوم على أساس أن النظام الحالي لتقديم الخدمات هو أفضل ما يمكن القيام به في حدود الواقع كما يدركه متخذي القرارات، ولذلك فإن الجهد الأساسي ينصب في هذه الاستراتيجية على زيادة كفاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها.

2-استراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية:

وهي عملية التغيير في المعايير والمعارف والتصورات، وهي تعتمد على مشاركة الإنسان والجماعة حتى تكون ناجحة، ومن أساليب تحقيق ذلك حلقات المناقشة الجماعية، والتي يمكن من خلالها الوصول إلى اتخاذ القرارات الجماعية والتي تعد وسيلة أساسية في إعادة صياغة البناء المعاييري القائم. وبوجه عالم يمكن القول أن الهدف البعيد لهذه الاستراتيجية يتمثل في تنمية قدرة أهالي المجتمع المحلي على حل مشكلاتهم.

3-استراتيجيات العملية الرشيدة:

تعتمد هذه الاستراتيجيات على نشر التعليم العام وإجراء البحوث العلمية المتعلقة بحل مشاكل الناس في حياتهم اليومية ونشر نتائجها، وتتضمن تكتيكات هذه الاستراتيجيات حفز الجماهير على تولي زمام المبادأة والسيطرة على شؤون مجتمعهم المحلي والتخطيط لتغييره من خلال الهيئات المحلية.

4-استراتيجيات القوة:

تقوم هذه الاستراتيجيات على استخدام الضغط سواء في شكله السياسي أو الإداري أو الاقتصادي، وذلك بإصدار القوانين أو التشريعات الملزمة في مجالات التغيير المخطط مثل المجالات التربوية او الصحية أو العمرانية....الخ، ويقصد هنا باستخدام القوة هو استخدام السلطة المشروعة القادرة على إصدار التشريعات والقوانين الملزمة والتي من شأنها القيام بإجراء جزاءات سياسية واقتصادية في استحداث التجديدات المتضمنة في برامج التغيير المخطط.

(1) محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص- ص67- 70.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية

إن نجاح عملية التنمية المحلية يتطلب وجود جملة من المقومات نذكر منها أهمها ما يلي[1]:

أولا: التغير البناء

هو ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار ومنظمات اجتماعية تختلف اختلافا نوعيا عن التنظيمات القائمة في المجتمع، إضافة إلى حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

ثانيا: الدفعة القوية

لا بد للمضي في تنمية محلية حقيقية من حدوث دفعة قوية والخروج من التخلف، ليتسنى التغلب بمقتضياتها على حالة الركود، وهي عملية ضرورية لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع وجميع المجالات، بداء من المشروعات الحيوية التي تهم الناس.

ثالثا: الاستراتيجية الملائمة

التي تمثل الإطار العام لصورة الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، ومن مستلزمات السياسية التنموية السليمة أن تكون هناك خططا استراتيجية تساعد على تعيين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية، أما الخطط التكتيكية فإنها تنشأ لمواجهة المواقف العملية والتصرف في هذا الموقف سواء أكانت متوقعة أو غير متوقعة تصرفا سليما، وينبغي أن تقوم استراتيجية التخطيط للتنمية المحلية والمجتمعية على أساس التكامل والتوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلى جانب المقومات الآنفة الذكر، توجد أيضا بعض المقومات الأخرى التي تقوم عليها التنمية المحلية أهمها[2]:

رابعا: المقومات المالية

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير خدمات المواطنين يتوقف بحد كبير على حجم مواردها المالية ، ومن الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن

(1)فيصل محمود الغرايبة، "**أبعاد التنمية الاجتماعية العربية**"، داريافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 69.

(2)سفيان بن بلقاسم، صالح حواس، "**دور التنظيم الإداري المحلي في التنمية المحلية**"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: "آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول"، جامعة البليدة 2، البليدة، يومي: 2و 3 جوان 2014، ص- ص 5- 10.

تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء للحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية ، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة ، كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق تنمية محلية، توفر نظام محاسبي كفؤ ، وتنظيم رشيد للمعلومات ، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة، ومنه فإن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

خامسا: المقومات البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو المسؤول عن تنفيذ هذه المشروعات ومتابعتها وكذا إعادة النظر فيما يقابلها من مشكلات ووضع حلول مناسبة لها في الوقت المناسب، وفي هذا الصدد، يمكن النظر لدور العنصر البشري في التنمية المحلية بأنه غاية ووسيلة لتحقيق التنمية، لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة منه فعلا في مواقع العمل المختلفة، وان الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق انجازات التنمية المحلية، لن يتأتى ذلك إلا عن طريق استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الاستراتيجية يجب أن ترتكز على مجموعة من المحاور هي:

1-**الرعاية الاجتماعية:** وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتتمثل في: الغذاء، الصحة، التعليم، السكن والتوظيف؛

2-**التأهيل الفني:** يتمثل في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

سادسا: المقومات التنظيمية

تعد المقومات التنظيمية ضرورة حتمية لإحداث تنمية محلية فاعلة ويعود ذلك لجملة من الأسباب منها:

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة؛

- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق؛
- ضمان سرعة الانجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات؛
- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار؛
- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية، إذ تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل؛
- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات؛
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تحقيق الإدارة المحلية للنقاط السابقة يعتمد على ضرورة اعتمادها على مبدأين أساسين هما:

- **مبدأ الديمقراطية**: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث انه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية؛
- **مبدأ اللامركزية**: أي أن تستند مسألة الفصل ببعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

لذا لابد من توفر إدارة محلية إلى جوار إدارة مركزية مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية على اعتبار أن الإدارة المحلية هي النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بموجب اكتسابها الشخصية المعنوية[1].

ويمكن للإدارة المحلية دعم مستويات التنمية المحلية لما تتمتع به من خصائص، نذكر أهمها فيما يلي[2]:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية؛
- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها انجاز تلك المصالح؛
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

(1)أبو منصف، "**مدخل للتنظيم الاداري والمالية العامة**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص 21.

(2) سفيان بن بلقاسم، صالح حواس، مرجع سبق ذكره، ص10.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية

تواجه عملية التنمية المحلية، والتي تهدف أساسا لتنمية المجتمع المحلي، جملة من المعوقات التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي لعملية التنمية وتتمثل أهم هذه المعوقات في[1]:

أولا: غياب المفهوم القومي للأهداف

وتبين ذلك من خلال الممارسات المحدودة من قبل التنمية المحلية والتي كانت جهودهم مجرد انجاز أهداف بعض المهام التي تتصل بعلاج بعض المشكلات اليومية الملحة والتي لا ينتج عنه إشباع للأحداث المحلية.

ثانيا: إهمال العملية في تنمية المجتمع المحلي

ويقصد بالعملية الجهود المنظمة من أجل احداث التغيير والتنمية، وذلك من خلال غياب التنظيم والتنسيق وعدم التركيز على رفع كفاءة المجتمع وعدم تحقيق الحكم الذاتي، وكذا عدم استمرارية عملية التغيير حيث أن ما تم إحداثه من التغييرات سوف يتلاشى بمجرد مغادرة أخصائي التغيير لعدم تفهم المجتمع المحلي لطبيعة هذا التغيير.

ثالثا: ضعف المشاركة الشعبية

حيث صارت اللامبالاة والعزلة والرضا بالأمر الواقع من السمات الشائعة للمجتمعات، التي أصبحت قدرتها الذاتية غير قادرة على اتخاذ القرار، وعدم إدراك الفرد لها.

رابعا: البيروقراطية

تعتبر البيروقراطية أحد المشكلات التي تواجهها التنمية المحلية والمجتمع المحلي والتي تتطلب دراسة لمواجهة أسبابها والحد من أثارها الضارة على المجتمع المحلي، وهذا يتطلب الكثير من الوقت والجهد حتى يمكن لعمليات التنمية أن تسير بالسرعة المناسبة وتحقق الأهداف المطلوبة منها.

خامسا: المثالية في تحقيق الأهداف

وذلك بسبب تحول ميدان العمل في التنمية المحلية إلى ساحة تمارس من خلالها التخيلات المثالية غير المرتبطة بالواقع وبالإمكانيات المحلية.

(1)أحمد رشاد عبد اللطيف، "**التنمية المحلية**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص- ص 185-188.

سادسا: عدم التشخيص السليم لمشكلات المجتمع المحلي

يعتبر سوء تشخيص مشكلات المجتمع المحلي من أهم المعوقات التي تواجه جهود التنمية المحلية حيث يؤدي هذا التشخيص غير الصحيح أو غير الدقيق إلى نتائج تؤثر سلبا على أفراد المجتمع وعلى الممارسات التنموية.

سابعا: معوقات أخرى

بالإضافة إلى المعوقات السابقة الذكر، توجد معوقات أخرى للتنمية المحلية نوجزها فيما يلي[1]:

1- يعتبر السكان معوق من معوقات التنمية المحلية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية المتاحة، إذ أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية للمجتمع تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع، كما أن الوسائل التي تستخدم لمواجهة هذه الزيادة لا تزال غير فعالة حيث تقف في سبيلها العادات والتقاليد والمعتقدات، وتعتبر نوعية السكان من حيث المعرفة والقدرات والمهارات المتوفرة والمستوى الصحي والنفسي والعقلي من المعوقات الأساسية أيضا، فانتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والصحي يعد معوقا أيضا لما له من أثار على استفادة المجتمع؛

2-يعتبر النظام السياسي القائم في المجتمع معوقا من معوقات التنمية المحلية بدرجات متفاوتة، ويتوقف ذلك على مدى تقبل أفراد المجتمع للمشروعات ودور الحكومة وهيئات التنمية في توجيه وتنفيذ المشروعات؛

3-تعتبر العوامل الثقافية من العوامل المعوقة للتنمية المحلية، من ذلك نجد المعتقدات والتقاليد السائدة في المجتمع حيث تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية، حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه ا أجداد و الآباء ويعتزون به، وبذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاها سلبيا؛

4-يعتبر اختلاف إدراك أهداف التنمية بين كل من المخططين والمنفذين وأفراد المجتمع معوقا للتنمية والتغيير، فقد يعتقد واضعو البرامج والمشروعات أن برامجهم ومشروعاتهم واضحة ومفهومة ومقبولة من الناس التي وضعت من أجلهم ولكن بعد فترة من الزمن لا يحظى المشروع أو البرنامج بالرضا والقبول، ولذلك فإهمال الجانب الإنساني في مشروعات التنمية يمثل أكبر عقبة في سبيل نجاح المشروع وتقبله مهما كانت أهمية المشروع وإمكانياته المادية والفنية؛

(1)أحمد مصطفى خاطر، **"تنمية المجتمع المحلي"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص- ص 171 - 183.

5-إن الظروف البيئية، الطبيعية والمناخية قد تكون عامل من العوامل المعوقة للتنمية في بعض المجتمعات خاصة التقليدية التي تعتمد اعتمادا مباشرا على الطبيعة التي يقع على الدولة عبئ مواجهتها والتغلب عليها لأنها اكبر من قدرات وإمكانيات المجتمع بأفراده وهيئاته المختلفة؛

6-تعد الخدمات كمعوق للتنمية المحلية في حالة عدم كفاية المرافق العامة ونقص الخدمات في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والإسكان والترفيه وغير ذلك من الخدمات التي يكون المجتمع بحاجتها، خاصة إذا كانت تمثل لهم حاجات ملحة، كما تمثل وحدات الخدمات معوقا آخر حيث يعتمد عليها في تنفيذ البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية، كما تواجه وحدات الخدمات مشكلة نقص الموارد البشرية المتخصصة والموجهة للتنمية المحلية من حيث الكم والنوع؛ إن تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية قد يكون معوقا في حد ذاته إذا لم يتفق تخطيط مشروعات وبرامج التنمية وحاجات المجتمع، وذلك لاختلاف المجتمعات في ظروفها ومواردها وحاجات أفرادها ؛

7-يعتبر عدم إجراء البحوث قبل البدء في عمليات التخطيط معوقا أيضا لبرامج التنمية، فكثير من المشروعات التي تنفذ دون إجراء دراسات سابقة تتعرض للفشل.

عليه نجد أن تحقيق التنمية للأهداف المنتظرة منها يتوقف على مدى توفير المستلزمات الضرورية لتجسيد استراتيجيتها المناسبة من جهة ومدى القدرة على مواجهة والتقليل من التحديات التي تواجهها من جهة أخرى.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية

سارعت العديد من الدول للاعتماد على الاستثمار الصناعي كآلية لرفع مستويات التنمية بها نظرا للدور الذي يلعبه في التنمية المحلية ومن ثم التنمية الاقتصادية، ويمثل أحد الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تصبوا إليها جميع المجتمعات، وأضف إلى ذلك الأثر الايجابي له على القطاعات الأخرى.

المطلب الأول: آلية دعم الاستثمار الصناعي للتنمية المحلية

يعمل الاستثمار الصناعي على دعم التنمية المحلية من خلال مساهمته في العديد من المؤشرات والتي نذكر أهمها فيما يلي[1]:

1- يساهم الاستثمار الصناعي في الارتباط الموجب بينه وبين متوسط إنتاجية الفرد، ذلك لأن التقدم في القطاع الصناعي يؤدي إلى استعمال المزيد من الآلات والمكائن في عملية الإنتاج وحتى في القطاع الزراعي، وبالتالي فإن كل من إنتاجية الأرض وإنتاجية العمل ترتفع في آن واحد، إضافة إلى ذلك فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة الصناعية يؤدي إلى رفع مستوى المهارة وارتفاع مستوى التنظيم؛

2- تساهم معدلات الإنتاجية المرتفعة في القطاع الصناعي في تعجيل وتائر النمو والدخل القومي من خلال علاقات تشابك وترابط الصناعة والقطاعات الأخرى؛

3- تعتمد مختلف الدول النامية خاصة على الاستثمار الصناعي، باعتباره أحد الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل وتخفيف وطأة البطالة خاصة وأن القطاع الزراعي لم يعد قادرا على استيعاب قدر كبير من قوة العمل خاصة في معظم الدول النامية والتي تتصف بالنمو السريع للسكان والقوى العاملة؛

4- يساعد الاستثمار الصناعي في رفع مستوى الأجور للعاملين وبذلك يساهم في إعادة توزيع الدخول لصالح العمال وذوي الدخول المنخفضة؛

5- إن ترقية الاستثمار الصناعي وتطوره يساعد على تخفيف ظاهرة عدم الاستقرار ويخفف من التقلبات في مستويات الدخول، ويستند هذا الرأي على حقيقة أن الإنتاج الزراعي يتعرض لتقلبات أكثر من الإنتاج الصناعي، وذلك بسبب انخفاض مرونات الطلب والعرض للمنتجات الأولية، والمعلوم أن الاعتماد على منج واحد يعرض البلد إلى التقلبات في مستوى الدخول ومنه يؤثر على معدلات التنمية، لذلك لا يمكن تصور تطور الزراعة بدون التصنيع كما لا يمكن تصور توسع وتطور صناعي بدون تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي والذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام ومواد غذائية؛

(1)مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 39- 41.

6- يوفر الاستثمار الصناعي العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من استيراد مثل هذه السلع، وهذا من شأنه توفير قدر من التنوع والمرونة في السلع المصنعة حسب تخصص كل منطقة وذلك وفقا لما تتمتع به من خصائص استراتيجية؛

7- إن توسع الاستثمار الصناعي السريع نسبيا لا بد أن يؤدي إلى ارتفاع مساهمة الاستثمار الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ويحقق نوع من التوازن في الهيكل الاقتصادي الداخلي للبلد، من خلال رفع معدل النمو ومعدلات الإنتاجية[1].

8- يعمل الاستثمار الصناعي على الاهتمام بالمناطق المتطورة وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي والدخل الفردي لرفع معدلات النمو لكونه هدفا رئيسيا ضمن سياسة التنمية المحلية و توطن الاستثمارات الصناعية في مناطق معينة له تأثيراته الواضحة على النواحي الاقتصادية، من خلال تأثيرها على الدخل ومستوى المعيشة ورفاهية المجتمع وتطورهم اقتصاديا، أما التأثيرات الأخرى فتتمثل بما تحدثه من تغيرات على النواحي الاجتماعية(الفرد، الأسرة، الخدمات، الجوانب الأمنية)، وتأثيرات عمرانية تظهر في المنطقة من خلال تأثير الاستثمارات الصناعية من أبنية إنتاجية أو سكن وخدمات بمختلف أنواعها، إضافة إلى تأثيراتها البيئية التي ازداد الاهتمام بها مؤخرا[2].

9- كذلك يلعب الاستثمار الصناعي دورا هاما في تحقيق التوازن المحلي لعملية التنمية، لما له من خصائص ومزايا تؤهله للانتشار الجغرافي والتوطن في المناطق التي تتوفر على المؤهلات وعوامل لجذبه بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويعمل على تحقيق نمو متوازن في معظم أو جميع مناطق الدولة وإزالة الفوارق بينها، وعلى ذلك فالانتشار الجغرافي للاستثمار الصناعي في المناطق المختلفة للدولة خاصة، نعني في ذلك الصناعات الصغيرة تمكنها بالقيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية واجتماعية في بعدها المحلي والتي أشارت إليها سابقا كالتخفيف من حدة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل الأفراد، ويقلل هذا من حدة الفقر ويرفع من مستوى معيشتهم، نشر الوعي الصناعي بين المناطق المختلفة والإسراع بعملية التنمية الصناعية[3].

10- إن الاهتمام بالمناطق كل واحدة على حداً والتدقيق في خصائص كل منها يسمح بإقامة المشاريع التي تتماشى مع طبيعتها وهذا ما يسمح باشتراك المواطنين في عملية التخطيط والتنفيذ، ويعد الاستثمار الصناعي

---

(1)هشام خوجة طراد، "**التنمية المحلية في البلديات ذات الطابع الفلاحي الصناعي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)،تخصص: نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2004، ص 54.

(2)كامل كاظم بشير الكناني، "**الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 62.

(3)فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مؤسسة شباب بالجامعة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص- ص 73- 75.

واحد من أهم الاستثمارات التي يمكن أن تبرز فيها هذه النقطة من عملية التنمية المحلية، فله القدرة على تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحاضر للدول خاصة النامية منها[1].

المطلب الثاني: الآثار الايجابية للاستثمار الصناعي على القطاعات الأخرى

يعد الاستثمار الصناعي آلية للتكامل الاقتصادي والذي يعد بدوره أحد الركائز الأساسية للتنمية المحلية من خلال تشابك علاقاته مع باقي القطاعات الأخرى للدولة، وفيما يلي توضيح لذلك[2]:

أولا: تصنيع المواد الأولية الزراعية

إن الاستثمار الصناعي يعتمد في إنتاجه للعديد من السلع الصناعية على المواد الأولية الزراعية وخاصة الصناعات الغذائية وصناعات النسيج، لذلك فإن تطور القطاع الصناعي في أي بلد يعتمد على المحاصيل الزراعية المختلفة وتحويلها إلى منتجات مصنعة، ومن هنا فإن الاستثمار الصناعي يعمل على تصريف الإنتاج الزراعي وتأمين الأسواق له من جهة، وكذلك رفع قيمة المواد الأولية عند تحويلها إلى منتجات نهائية والاستفادة من قيمة المضافة للاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

ثانيا: توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي

يقوم الاستثمار الصناعي بإنتاج العديد من السلع المصنعة التي تمثل مستلزمات إنتاج في الزراعة مثل الأسمدة الكيمياوية والمبيدات التي تساعد على زيادة خصوبة التربة ومحاربة الآفات والأمراض الزراعية الأمر الذي يساعد على زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية، كما يقوم القطاع الصناعي أيضا بإنتاج الآلات الزراعية والتي يستخدمها القطاع الزراعي لتطوير وتوسيع إنتاجه، ولهذا فإن توسيع وتطوير القطاع الصناعي بأي بلد بمختلف استثماراته ومشاريعه من شأنه أن يعمل على تطوير الاستثمار الزراعي ومنه استغلال الموارد والإمكانيات في المناطق الفلاحية.

ثالثا: توفير مصادر الطاقة للقطاعات الأخرى

إن القطاع الصناعي يقوم بإنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية وغيرها والتي تستخدمها بقية القطاعات الاقتصادية، وهذا ما يساهم في تطوير وتوسيع الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية وفي تحسين مستوى حياة المجتمع ككل، وبطبيعة الحال يعزز الروابط فيما بين القطاعات المختلفة، ولهذا فإن تطوير الاستثمار الصناعي يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ككل.

---

(1)سمية سريدي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

(2)مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص- ص 169- 172.

رابعا: تعزيز الروابط مع بقية القطاعات

إن ما يقال عن قطاع الزراعة والروابط التي تجمعه مع القطاع الصناعي ينطبق أيضا على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع النقل وقطاع إنتاج الطاقة وقطاع الإسكان ...الخ، وبذلك فإن تطور الصناعة من شأنه أن يعزز الروابط الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولذلك فإن زيادة الإنتاجية والنمو في الصناعة تنتقل آثارهما إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

خامسا: المساهمة في عملية التحديث والتحولات

إن تطور الصناعة المحلية في البلد وتقدمها التكنولوجي يساهم في إحداث التحولات في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والنفسية ويرفع من مستوى المعيشة، كما أنه يعمل على تحقيق التحديث المطلوب والذي يعتبر من ضمن مستلزمات التنمية المحلية والاقتصاد ومصاحبا لها، لذلك لا يمكن تحقيق التحديث والتحولات التي ترافق عملية التنمية دون توسيع وتطوير القطاع الصناعي الذي يعتبر حجر الزاوية في العملية التنموية المحلية.

سادسا: المساهمة في تحقيق التغير الهيكلي في الاقتصاد

حيث أن النمو والتوسع الصناعي يعمل على تنويع وتوسيع الإنتاج والدخل في الاقتصاد الوطني ما يساهم في إحداث التغيرات الهيكلية المرغوبة في الاقتصاد والقضاء على التشوهات في هيكل الاقتصادي المحلي والداخلي الذي تعاني منه معظم الاقتصاديات المختلفة، والمعلوم أن جوهر التنمية يكمن في التغيرات الهيكلية التي تصاحب النمو الناتج المحلي الإجمالي[1].

(1)علي جدوع الشرفات، **"التنمية الاقتصادية في العالم العربي"**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 227.

المطلب الثالث: المؤشرات الإيجابية لأثر التقدم التقني الصناعي على التنمية المحلية

إن تطور الصناعي من شأنه أن يعزز ويرفع مستوى التكنولوجيا في البلد، لاسيما وأن القطاع الصناعي يتميز عن بقية الصناعات في اعتماده على العلم والتكنولوجية والتقنيات المبتكرة والحديثة وهذا بدوره ينعكس على التنمية المحلية من خلال تأثيره الإيجابي، وذلك من خلال[1]:

أولا: زيادة الناتج والدخل المحلي

يعد زيادة الناتج المحلي وتنوعه، أحد أبرز أهداف سياسة التنمية المحلية التي تؤمن النمو المتوازن لمختلف أقاليم وقطاعات البلد، غير أن ذلك لا يتم إلا عن طريق رفع كفاءة استغلال عوامل الإنتاج المحلية، أي زيادة إنتاجية هذه العوامل وتصحيح الاختلال في هيكل الاقتصاد المحلي وكذا اعتماد الاقتصاد المحلي على نشاطات إنتاجية محددة، خصوصا النشاطات الأولية أو حتى بعض الفروع الصناعية الاستهلاكية التي تعمل بإنتاجية منخفضة والمستخدمة لأنماط تكنولوجية مزدوجة (تقليدية وحديثة) في آن واحد، تجعل عملية زيادة حصة الإقليم من الناتج المحلي الإجمالي عملية غير مؤكدة كما تبقى على مستويات دخول منخفضة للأفراد.

فنجد أن معدلات النمو المحلي تتأثر بدرجة كبيرة بالسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة في مجال تخصيص الاستثمارات مكانيا كذلك تتأثر بهيكلة توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية داخل البلد وحصة القطاع الصناعي منها.

حيث تستلزم هذه العملية اختيار نوع الصناعة ومستوى التكنولوجية المستخدمة فيها وموقع الاستثمارات، إن اختيار نوع الصناعة هي ليست فقط مسألة نظرية بل أنها تثير مشاكل كبيرة بسبب التعارض بين تطوير الصناعات القائمة وإقامة الصناعات الجديدة بين الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، كذلك اختيار نوع الصناعة يتطلب أيضا اختيار الفن الإنتاجي الملائم للإقليم والتكنولوجيا الملائمة للإنتاج، كما أن الاعتبارات المكانية بطبيعة الحال مهمة جدا لأنها تشتمل على الاستفادة من وجود الوفورات الخارجية.فأي محاولة لفهم طبيعة العلاقة بين نمو الناتج والدخل الإقليمي وعملية التقدم التكنولوجي وانتشار الابتكارات يجب أن تدرس في نطاق العلاقة السببية الدائرية لهما، لأن تبني وانتشار التكنولوجيا عملية تسبق وتخلف عملية التنمية الإقليمية.

(1)كامل كاظم بشير الكناني، مرجع سبق ذكره، ص- ص 69- 73.

ثانيا: زيادة فرص الاستخدام

ازداد الاهتمام بدراسة الآثار التي يتركها التقدم التكنولوجي الصناعي على حجم وهيكلة وحركة القوى العاملة محليا، إلا أنه لابد من التأكد أن درجة انخفاض حجم العمل يعتمد على عوامل مثل إجمالي الطلب على سلع وخدمات المنطقة ومعدل النمو في عرض العمل ومعدل النمو في إنتاجية العمل إضافة إلى اعتماده على نمط الفن الإنتاجي المستخدم.

لذا فإن أي محاولة لأحداث توازن بين هذه العوامل من شأنه أن يؤدي إلى منع الزيادة التي يمكن أن تحصل في إجمالي البطالة شريطة أن يكون معدل الزيادة في الطلب الإجمالي على السلع والخدمات متناسب مع معدل الزيادة في القوى العاملة ومعدل الزيادة في الإنتاجية، بمعنى آخر فإن التقدم التكنولوجي الصناعي يعمل وبدون شك على زيادة إنتاجية ودخل العامل ضمن حدود تلك المنطقة ومجالها مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الفعلي على السلع والخدمات المحلية خاصة تلك التي تتمتع بارتفاع مرونة الطلب الداخلي، وإن ارتفاع الطلب سوف يؤدي في الأمدين المتوسط والبعيد إلى استخدام المزيد من العمل في أنشطة وصناعات جديدة.

ثالثا: تقليل فجوة التباين بين الأقاليم (المناطق)

تتميز اقتصاديات الدول النامية بوجود تباين واضح في انتشار المشاريع الصناعية بين مختلف المناطق والمجالات المختلفة داخل البلد، سواء فيما يتعلق بأهمية تلك المشاريع كطبيعة الإنتاج أو حجمه او طريقة انتاجه أو من ناحية حجم رؤوس الأموال المستثمرة وعدد العاملين ومستوى تدريبهم وتأهيلهم.

فالاختلال المكاني في توقيع المشاريع الصناعية وتباين المستويات التكنولوجية المستخدمة تنعكس آثاره على التفاوت في توزيع الأيدي العاملة وكفاءة استخدامها ومعدلات الإنتاجية والدخول وبالتالي سيادة صفة الاختلال العام على هيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجال المحلي أو المنطقة المعنية، مثلما يؤدي إلى تعميق التفاوت القائم أصلا في مستويات التنمية بين هذه الأقاليم، وبهدف التكافؤ في نمو الأقاليم يبرز دور التكنولوجيا كأداة حاسمة وفعالة في تصحيح الاختلال في هيكل الاقتصاد المحلي، من خلال استخدامها لعوامل الإنتاج بكفاءة، بما ينعكس على رفع إنتاجية العامل بمعدلات أعلى مما لو استخدمت مستويات من التكنولوجية المتدنية، كذلك فإن تركز الاستثمارات الصناعية في مناطق محددة من البلد له آثار سلبية كبيرة على مستقبل تطوره لأنه يؤدي إلى تقسيم مناطق البلد إلى مناطق طاردة ومناطق جاذبة لهم وما تلحقه هذه الحالة من آثار سلبية على توزيع السكان والقوى العاملة وبالتالي على الخدمات المقدمة لهم ومعدلات نمو الإنتاج والدخل المحلي، وتكريس لحالة التفاوت في مستويات المعيشة، وهذا عكس ما تستهدفه التنمية المحلية.

وهنا يبرز دور التكنولوجيا في معالجة جوهر مشكلة الاختلال في هيكل الاقتصاد المحلي بما يقدمه من إمكانية كبيرة في زيادة حجم الإنتاج وتنويعه، خاصة بالنسبة للصناعات التي تتميز باستجابتها السريعة للتطورات التكنولوجية وبمرونة عالية في الطلب على منتجاتها النهائية والوسيطة مثل الصناعات الهندسية والكيمياوية والبتروكيمياوية، والتي تشكل قاعدة أساسية لاكتساب وتطوير التكنولوجيا، إذا ما توفرت المقومات الضرورية لإقامة هذه الصناعات في أقاليم القطر المختلفة من خلال التخطيط المعتمد على تحليل الإمكانيات التنموية في هذه الأقاليم وبالتالي تحديد الصناعات الملائمة لكل منطقة داخل البلد، على حساب خصائص المجالات السكانية المعنية.

خلاصة الفصل الثاني

ما تم تناوله خلال هذا الفصل بين لنا أسباب توجه الكثير من الدول لتجسيد وتفعيل متطلبات التنمية المحلية كخطوة للوصول إلى التنمية الشاملة، وذلك نظرا لاعتمادها على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في ظل تفاعل وترابط الجهود الحكومية مع المشاركة الشعبية.

وفي هذا الإطار ونظرا للخصائص والمميزات المتعددة للاستثمار الصناعي والمزايا التي تمنحها للمجتمعات المحلية، عملت الدول جاهدة على وضع الأسس والركائز الضرورية لدعم الاستثمار الصناعي بها ليتمكن هذا الأخير من تحقيق الأهداف المنوطة به مما ينعكس إيجابا على مستويات التنمية المحلية بها.

الفصل الثالث

دعم الاستثمار الصناعي كآلية لتحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة

تمهيد.

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية في ولاية قالمة

المبحث الثاني: واقع مساهمة الاستثمار الصناعي في تحقيق تنمية محلية بولاية قالمة وآليات دعمه

المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في دعم الاستثمار الصناعي في ولاية قالمة

خلاصة الفصل الثالث.

تمهيد:

إن وضع آليات عملية من أجل النهوض بمشاريع التنمية المحلية في ولاية قالمة يتطلب تفعيل دور جميع القطاعات الاستراتيجية بها والعمل على محاربة وحل مختلف العراقيل التي تعيقها، خاصة ما تعلق منها بالاستثمار الصناعي على اعتبار أنه أكثر القطاعات اتساعا وتعددا وشمولية لتنويع مصادر الدخل فضلا عن مساهمته في الإنتاج وتنشيط سوق العمل.

وعليه، سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل بعض الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات التنمية المحلية بولاية قالمة وكذا الوقوف على مدى مساهمة الاستثمار الصناعي بها، مع اتخاذ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كأحد الآليات الداعمة له كمثال محلي يمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة.

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية في ولاية قالمة

إن الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة يتطلب في البداية الانطلاق والتركيز على المحليات التي تعد النواة الجوهرية لبداية مشوار التنمية، ولذلك فإن الاهتمام بتحقيق تنمية محلية يعد أمر ضروري وحتمي للنهوض بالاقتصاد الوطني وهذا في إطار جملة الإجراءات والتدابير التي تصبوا إليها الدولة في ضوء الظروف الصعبة التي يعيشها البلد.

المطلب الأول: التعريف بولاية قالمة

تعد ولاية قالمة أحد المدن الجزائرية ذات الموقع الاستراتيجي، نسبة إلى موقعها الجغرافي والمناخ الذي تتمتع به وفيما يلي نوضح ذلك[1]:

أولا: موقع ولاية قالمة

تقع ولاية قالمة شما شرق الوطن، اذ تشكل نقطة التقاء بين الأقطاب الصناعية في الشمال "عنابة وسكيكدة" ومراكز التبادل في الجنوب "أم البواقي وتبسة" ولها حدود مع عدة ولايات:

- عنابة من الشمال؛
- سوق أهراس من الشرق؛
- أم البواقي من الجنوب؛
- سكيكدة من الشمال الغربي؛
- قسنطينة من الغرب.

منطقة قالمة عبارة عن حوض شبه مغلق تتوسطه مدينة قالمة التي ترتفع عن سطح البحر بـ 279م وتبتعد عنه بـ 60 كلم، أنشئت على أثر التقسيم الإداري لسنة 1974 وتشمل على 34 بلدية مجمعة في 10 دوائر وتمتد على مساحة 368684 كلم^2 ويقدر عدد سكانها بـ 481376 نسمة، تحيط بها الجبال والتلال من كل النواحي وهي موزعة كالآتي:

الجبال بنسبة 37.82% أهمها:

- جبل ماونة، جبل دباغ، جبل طابة، وجبل هوارة؛
- السهول والهضاب بنسبة 27.28%؛
- سفوح الجبال والتلال بنسبة 26.29%؛
- تضاريس أخرى بنسبة 8.61% .

(1) وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

ثانيا: مناخ ولاية قالمة

مناخ منطقة قالمة رطب على العموم دافئ وممطر شتاءا وحار وجاف صيفا، تتراوح درجة الحرارة بها بين 4 درجات شتاءا و 35.4 درجة صيفا وتختلف درجة الحرارة في الفصل الواحد بين المرتفعات والجبال والمنخفضات المحصورة بينما، وتشتد خاصة في فصل الصيف.

المطلب الثاني: نظرة عن التنمية المحلية لولاية قالمة

تسعى ولاية قالمة كغيرها من الولايات في الجزائر إلى تحقيق تنمية محلية في ظل ما تتمتع به من امكانيات محلية ومالية من خلال القيام بمشاريع تنموية متعددة، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم البرامج التنموية في الولاية ودراسة المخصصات التمويلية لهذه الأخيرة.

أولا: المخصصات التمويلية للتنمية المحلية لولاية قالمة

استفادت ولاية قالمة من العديد من المشاريع التنموية التي خصص لها غلاف مالي في إطار المخططات والبرامج القطاعية كالمخطط الخماسي (2005-2009) والمخطط الخماسي (2010-2015)، فولاية قالمة استفادت من 366 مشروع بمبلغ مالي قدره 41مليار دينار جزائري في إطار المخطط الخماسي 2005-2009 ،من جهة أخرى تم منحها في إطار المخططات البلدية للتنمية 2417 مشروع بمبلغ مالي قدره 6200 مليار سنتيم .

أما في إطار البرنامج الخماسي (2010-2015) استفادت من 564 مشروع بمبلغ مالي قدره 7400 مليار سنتيم، أما في إطار المخططات البلدية للتنمية تم تسجيل 1688 مشروع، بمبلغ قدره 850 مليار سنتيم، وفيما يلي نوضح توزيع الغلاف المالي للبرنامج الخماسي (2010-2015):

جدول رقم (01): توزيع الغلاف المالي للبرنامج الخماسي لدعم التنمية المحلية بولاية قالمة للفترة(2010-2011)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

البيان	عدد المشاريع	المخصصات التمويلية
الغابات	20	870
الري	50	8900
الطرقات	39	9540
التربية	114	8900
الصحة	33	3520
الشباب والرياضة	52	5410
المجموع	**308**	**37140**

المصدر: من اعداد الباحثتين بناءً على معلومات مقدمة من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة

من خلال الجدول السابق نجد أن ولاية قالمة قد استفادت من قدر لا بأس به من مشاريع بلغت 308 مشروع بمخصصات تمويلية قدرت اجمالها ب37140، كما نجد أن الحصة الأكبر كانت من نصيب الطرقات بمبلغ قدره 9540 مليون دينار جزائري و يرجع ذلك إلى ضخامة هذه المشاريع، أما في المرتبة الثانية نجد قطاع التربية وكذلك قطاع الري بمبلغ تمويلي قدر بـ 8900 مليون دينار جزائري، في حين أن المخصصات التمويلية الخاصة بالغابات ضئيلة جدا مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى.

وفي هذا الإطار لابد الإشارة إلى أنه سنة 2015 وعلى أثر انخفاض أسعار البترول وصعوبة التحصيل الضريبي للجباية البترولية ارتأت السلطات العليا إلى اللجوء إلى سياسة أكثر صرامة فيما يخص المخصصات التمويلية لدعم التنمية عبر مختلف ولايات التراب الوطني من حيث ترشيد النفقات العمومية، أضف إلى

ذلك قد اجلت المشاريع التي لم تنطلق بعد إلى فترات لاحقة، والتوجه نحو أولويات التمويل حسب القطاع الاستراتيجي والحساس كقطاع التربية والصحة والمياه الصالحة للشرب ... الخ.

ثانيا: الإمكانيات المحلية لولاية قالمة

تتمتع ولاية قالمة بالعديد من المؤهلات والإمكانيات المتعددة في العديد من المجالات: الطبيعية أي المؤهلات السياحية، الإمكانيات الفلاحية، التجارية والمالية...الخ، تساهم كل منها في دعم التنمية المحلية في الولاية.

1- الإمكانيات الفلاحية:

تتميز ولاية قالمة بطابعها الفلاحي حيث تعتبر منطقة فلاحية بالدرجة الأولى، حيث تحتوي على قدرات فلاحية كبيرة من خلال تربعها على مساحة فلاحية اجمالية قدرها 264618 هكتار، والمستغلة منها 187338 هكتار، إضافة إلى المراعي التي تقدر بـ 50875 هكتار[1]، فالقطاع الفلاحي تنبع أهميته من خلال استغلاله للموارد الطبيعية المحلية للولاية ومساهمته في توفير احتياجات المجتمع المحلي وكذلك امتصاص جزء من البطالة ... الخ.

أ- تطور الإنتاج الفلاحي لولاية قالمة

يمكن استعراض تطور الإنتاج الفلاحي لولاية قالمة من خلال الفترة (2011-2016) ☎ كما هو مبين في الجدول الآتي:

(1) معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

☎ انظر الى **الملحق رقم (01) : تطور الإنتاج والعمالة في القطاع الفلاحي لولاية قالمة .**

الجدول رقم (02): تطور الانتاج الفلاحي لولاية قالمة لمختلف الشعب للفترة (2011-2016)

السنوات / نوع الزراعة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الحبوب	1891740	2184000	2005420	2368000	1900000	2180800
البقول الجافة	51120	57130	70310	791000	65085	81145
الأعلاف	1372467	1750066	1859105	2318440	234627	2438475
الطماطم الصناعية	1890240	1912910	1984810	2662185	3129165	3146195
البطاطا	1015714	862468	497030	848538	545280	505105
الأشجار المثمرة	330040	406768	463835	460560	427120	580630
الحليب (10^3لتر)	46588	47680	50310	55240	64515	47605
اللحوم الحمراء	84450	105000	117581	130430	148750	152075
اللحوم البيضاء	47806	60693	73081	96452	116128	129665
المجموع	**6730165**	**7386715**	**7121419**	**9018945**	**6628670**	**9261695**

المصدر: من اعداد الباحثتين بناءً على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة

من خلال استقراء الجدول السابق نلاحظ أن هناك تنوع في الإنتاج الفلاحي لولاية قالمة بين الانتاج النباتي كالحبوب، الطماطم الصناعية ... الخ، والانتاج الحيواني كاللحوم البيضاء واللحوم الحمراء، ونلاحظ كذلك أن الانتاج الفلاحي لولاية قالمة قد شهد تطورا ملحوظا من الفترة الممتدة من (2011- 2016)إلا أن هناك تذبذبات بالارتفاع والانخفاض وهذا بطبيعة الحال راجع إلى حالة الموسم الفلاحي والظروف المناخية إلا أنه في الأغلب شهد ارتفاعا، وفي ذلك يمكن الوقوف على النقاط التالية:

- بالنسبة للطماطم الصناعية، اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء قد شهدت تطورا ايجابيا طيلة الفترة(2011- 2016)وهذا قد يرجع إلى التحفيزات الممنوحة للفلاحين فيما يخص اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء، أما بالنسبة للطماطم الصناعية فيمكن أن يرجع ذلك إلى ملائمة الظروف، أضف إلى ذلك سهولة رواج وتسويق هذا المنتوج؛
- بالنسبة للبقول الجافة، الأعلاف فقد شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2011- 2014) لتشهد انخفاضا سنة 2015 وذلك لنقص مخصصات الاستثمار خلال هذه السنة؛
- بالنسبة لإنتاج الحليب فقد شهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2011 - 2015)لينخفض في 2016 بـ 16910×10^3لتر.

ب- تطور المستثمرات الفلاحية بولاية قالمة

توضح لنا المعطيات والإحصائيات التي تناولها الملحق رقم (02) [1]عدد المستثمرات الفلاحية وتضييفها لولاية قالمة وتوزعها حسب البلديات، إذ بلغ عدد هذه المستثمرات 13479 مستثمرة، كذلك نلاحظ أن هذه المستثمرات قد اتخذت (06) أنواع، تصدرتها المستثمرات الخاصة بـ 9600 مستثمرة، ثم المستثمرات الفردية بـ 2676 مستثمرة تليها العامة للامتيازات الفلاحية (GCA) بـ 644 مستثمرة أما المستثمرات الجماعية فلم يتعدى عددها 545 مستثمرة، في حين لا تتجاوز المزارع النموذجية في كل البلديات 9 مستثمرات، أما بالنسبة لتوزع وتمركز هذه المستثمرات فنجد أن لبلدية حمام النبائل حصة الأسد بأكبر عدد من المستثمرات بـ 1285 مستثمرة وهذا لكونها منطقة فلاحية بامتياز، بينما استأثرت بلدية عين العربي بـ 844 مستثمرة، ثم بعدهما في المرتبة الثالثة بلدية عين مخلوف بـ 825 مستثمرة، أما المرتبة الرابعة فكانت لبرج سباط بـ 783 مستثمرة على التوالي، في حين تتراوح عدد المستثمرات بباقي بلديات قالمة ما بين 69-487 مستثمرة، وهذا ما يؤكد أن الولاية تتمتع بثروة فلاحية كبيرة كذلك فإن هذه الامكانيات الفلاحية التي تزخر بها الولاية تعتبر ثروة محلية تساعد وتساهم في تحقيق ودفع العملية التنموية بها.

[1] انظر الى **الملحق رقم (02) : تطور المستثمرات الفلاحية بولاية قالمة.**

ج- مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل

يمكن استعراض مدى مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل[1] كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(03): تطور مناصب الشغل في قطاع الفلاحة

السنوات / طبيعة العمال	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العمال الدائمين	39	7	0	0	0	0
العمال الموسميين	198074	422760	506381	499957	912459	439248

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة

يوضح لنا الجدول السابق تطور مناصب الشغل التي توفرها المشاريع الاستثمارية الفلاحية، فمن خلال استقرائنا للجدول نجد أنه هناك نوعين من المناصب دائمة و موسمية أي التي تكون بحلول مواسم معينة و خلال عام 2011 بلغ عدد العمال الدائمين 39 عامل و 198074 عامل موسمي، أما خلال سنة 2012 انخفض عدد العمال الدائمين إلى 7 عمال بينما ارتفع عدد العمال الموسميين إلى 422760 عامل و هو رقم مرتفع مقارنة بالسنة السابقة، كذلك نلاحظ أن عدد العمال الدائمين ابتداءُ من سنة 2013 إلى غاية 2016معدوم، و هنا لا بد من الاشارة أن الاحصائيات المقدمة هي طبعا في إطارها الرسمي أي في إطار الإحصائيات المصرح بها لدى مديرية المصالح الفلاحية، رغم هذا لا بد من التنويه إلى العمالة الموسمية غير الرسمية التي يستقبلها القطاع و أهميتها على مستوى الإنتاج أو حتى مناصب الشغل، بينما ارتفع عدد مناصب الشغل سنة 2013 إلى 506381 لتنخفض سنة 2014 إلى 499957 ليعود مرة أخرى للارتفاع سنة 2015 ليصل أكبر قدر لها 912.459 عامل دائم، في حين أنه سنة 2016 استقر عدد مناصب الشغل في 439248 عامل.

هذه الإحصائيات تعتبر مؤشر واضح لما يوفره القطاع الفلاحي من دعائم للعملية التنموية المحلية سواء بطريقة أو غير مباشرة فهي تمتص نسبة معتبرة من البطالة كون أن ولاية قالمة تعتبر منطقة فلاحية بامتياز.

[1] انظر إلى **الملحق رقم (01) : تطور الانتاج والعمالة في القطاع الفلاحي بولاية قالمة.**

2- الإمكانيات والمؤهلات السياحية لولاية قالمة:

تزخر ولاية قالمة بموقع حيوي، حيث تتوفر على مؤهلات سياحية محفزة على تفعيل السياحة بالولاية كالسياحة الحموية، السياحة المناخية، السياحة التجوالية، سياحة الصيد....الخ، ويمكن حصر أهم هذه المؤهلات فيما يلي[1]:

أ- المعالم التاريخية:

تتوفر الولاية على معالم تاريخية هامة تعود إلى أزمنة عابرة نذكر منها:

- مدينة الأموات بالركنية؛
- المسرح الروماني بقالمة؛
- الحديقة الأثرية كالاما؛
- المسبح الروماني بحمام برادع ببلدة هيليوبوليس؛
- المدينة الأثرية تيبليس بسلاوة عنونة.

ب - المساجد و الزوايا:

تتمثل أهمها في :

- المسجد العتيق بمدينة قالمة ذو طابع عثماني اسلامي؛
- زاوية الشيخ الحفناوي بديار الناظور بلدية بني مزلين.

ج- الهياكل القاعدية:

تعد الهياكل القاعدية الحجر الأساس لدعم التنمية المحلية حيث تتوفر ولاية قالمة على شبكة طرقات هامة و متنوعة يبلغ طولها 29791502 كلم تتنوع كالآتي:

- الطرق الوطنية: 296200 كلم؛
- الطرق الولائية: 406020 كلم؛
- الطرق البلدية: 1309 كلم.

د- أهم رموز الولاية: تتمثل أهمها في:

- الرمز الطبيعي: الشلال الشامخ ببلدية حمام دباغ ؛
- الرمز التاريخي : مجازر 8 ماي 1945؛
- غابتي ماونة ببن جراح و بني صالح ببوشقوف بما يتميزان بمناظرهما الخلابة و الهواء النقي و هو ما يؤهلهما لبعث منتوج السياحة المناخية و التجوالية؛
- بئر عصمان، دار الجماعة (مغارة الجماعة) .

(1) معلومات مقدمة من طرف مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية قالمة.

هـ- الفنادق والوكالات السياحية:

- **الفنادق**: بلغ تعدادها 14 فندق بقدرة استيعاب 1506 سرير نذكر منها: الفندق الجديد، فندق التاج، فندق هالة، فندق النجمة، فندق بن ناجي، فندق هوارة، فندق مرمورة و فندق الشرق؛
- **الوكالات السياحية**: بلغ عددها 22 وكالة.
- و فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد قدرت ب 12 مشروع بقدرة إيواء 1035 سرير فندق 5 نجوم، إعادة تهيئة و عصرنة فنادق عمومية، و بالنسبة لمشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز تتمثل في فنادق مصنفة في الرتب 3، و 4 نجوم محطات حموية، إقامة سياحية.

بالإضافة إلى ما سبق يمكننا أن نلتمس المؤهلات السياحية التي تزخر بها الولاية من خلال تطور عدد السياح إلى الولاية و كذا تطور المداخيل الفندقية السياحية.

الشكل رقم (03): تطور عدد السياح الوافدين لولاية قالمة للفترة (2012- 2016)

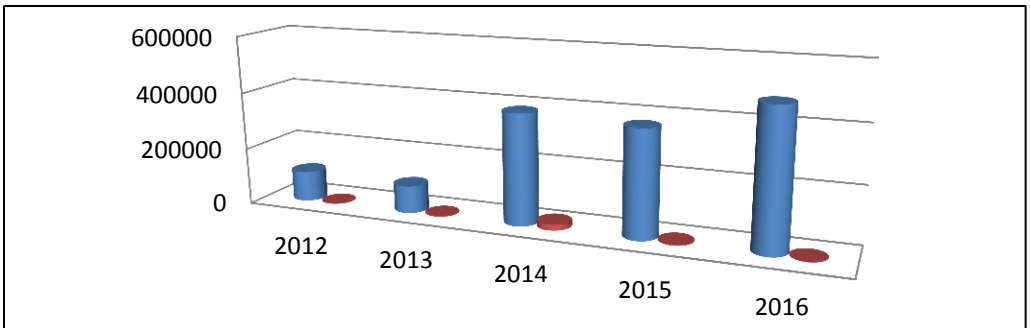

	2012	2013	2014	2015	2016
السياح الجزائريين	106651	96060	387434	372635	479673
السياح الأجانب	1505	1504	20184	2832	1776

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة السياحة لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية قالمة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن ولاية قالمة تستقطب قدر معتبر من السياح الجزائريين بالدرجة الأولى و الأجانب بالدرجة الثانية، بالنسبة للسياح الجزائريين فتارة يرتفع و تارة ينخفض ليصل إلى أقصاه سنة 2016 بحيث بلغ 479673 سائح جزائري ،بينما السياح الأجانب شهدت تطور ايجابيا من 2012 إلى غاية 2015 لتعرف انخفاض سنة 2016 بـ 1056 سائح أجنبي، الأمر الذي أدى إلى تذبذب في المداخيل النقدية السياحية في الولاية و هو ما سيوضحه الجدول الآتي:

الشكل رقم(04): تطور المداخيل النقدية السياحية بولاية قالمة للفترة (2011 - 2016)

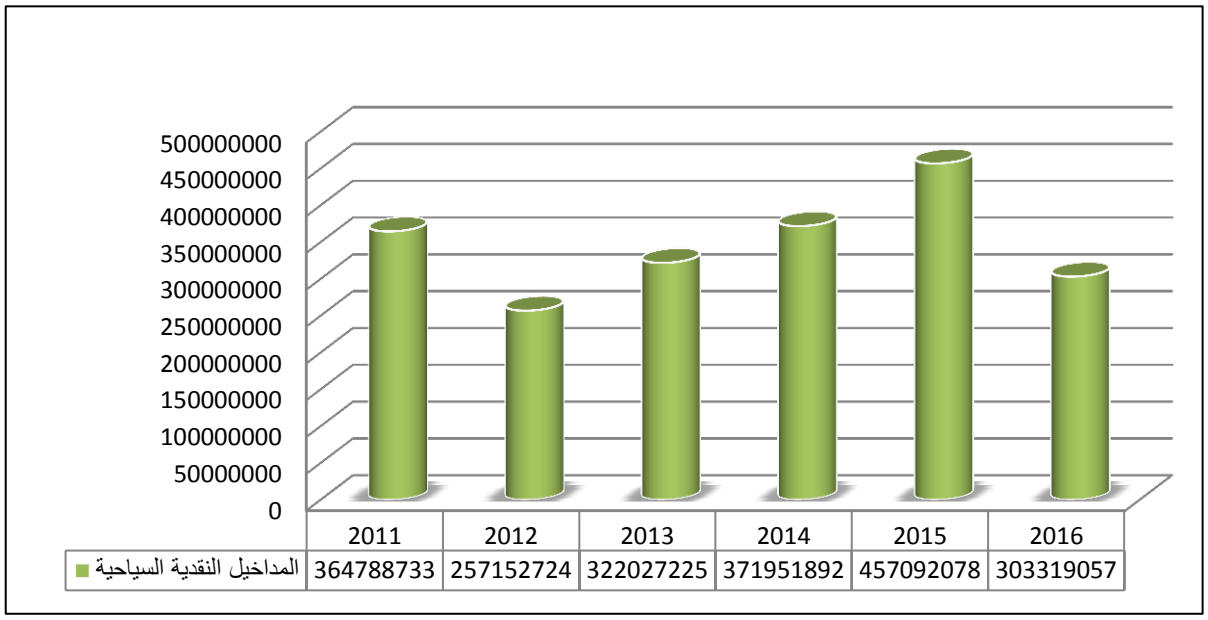

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة السياحة لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية قالمة.

من الشكل السابق نلاحظ أن المداخيل النقدية السياحية في ولاية قالمة قد شهدت عدة تغييرات بين الارتفاع و الانخفاض حيث عرفت انخفاض بعد سنة 2011 أي في سنتي 2012 و 2013 على التوالي لتعرف ارتفاعا خلال العامين الموالين 2014 و 2015 أما في سنة 2016 شهدت انخفاضا بالرغم من الارتفاع الكبير الذي عرفته هذه السنة فيما يتعلق بعدد السياح الوافدين و قد يرجع ذلك إلى قلة الإنفاق و ضعف الآليات التسويقية المبتكرة.

3- النسيج التجاري بولاية قالمة:

تتربع ولاية قالمة على نسيج تجاري هام حسب قاعدة البيانات التجارية المتعلقة بإجمالي المتعاملين الاقتصاديين المسجلين في مختلف النشاطات التجارية الممارسة بالولاية[*]:

(*) أنظر إلى **الملحق رقم (03): توزيع التجار الناشطين في ولاية قالمة حسب قطاع النشاط.**

الجدول رقم (04): توزيع التجار الناشطين في ولاية قالمة حسب قطاع النشاط

	انتاج صناعي	انتاج حرفي	تجارة بالجملة	استبراد	تجارة بالتجزئة	خدمات	تصدير	المجموع
شخص طبيعي	3347	24	316	19	13061	11788	0	28555
شخص معنوي	430	8	79	165	97	392	19	1190
المجموع	3777	32	395	184	13158	12180	19	29745
النسبة%	12,7	0,11	1,33	0,62	44,23	40,95	0,06	100

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية التجارة لولاية قالمة

يوضح لنا الجدول السابق التجار الناشطين بولاية قالمة و كذا توزعهم حسب قطاع النشاط، إذ يراعى في ذلك طبيعة التجار طبيعيين أو معنويين و من هنا نجد أن عدد التجار الطبيعيين يمثل أكبر عدد حيث قدر بـ 28555 بنسبة 99,95%تاجر، أما المعنويين فبلغ 190 تاجر فقط.

من معطيات الجدول أيضا نجد أن التجار الفاعلين في قطاع تجارة التجزئة له حصة الأسد بما نسبته 23, 44% من إجمالي التجار الناشطين في الولاية منها 13061 تاجر طبيعي و 97 تاجر معنوي، يليه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة 95,40% منها 11788 عامل طبيعي و 392 عامل معنوي ثم يأتي بعدهما قطاع نشاط الإنتاج الصناعي بما نسبته 12,7% ثم تجارة الجملة بـ 1,33 % و هي نسبة ضئيلة مقارنة بباقي قطاعات النشاط، يليه باقي القطاعات و التي تتراوح ما بين 0,06% إلى 0,11 % و هي شبه منعدمة.

4- المداخيل الجبائية و توزيعها في ولاية قالمة:

باعتبار أن عملية التنمية المحلية هي عملية تشاركية فهي لا تقوم دون تظافر الجهود القطاعية، حيث يساهم كل قطاع في هذه العملية، و باعتبار أن الضريبة من أهم الإيرادات التي توجه إلى تمويل المشاريع التنموية، بصفتها مصدر تمويلي رئيسي تعتمد عليه الدولة و ولاياتها في تغذية برامجها و مخططاتها التنموية الوطنية و المحلية و تغطية احتياجاتها.

أ- التحصيل الضريبي:

يمكن عرض التحصيل الضريبي لولاية قالمة خلال الفترة (2012-2016) [☎] كما هو موضح في الجدول الآتي:

[☎] انظر الى **الملحق رقم (04) : نتائج التحصيل الضريبي للفترة (2012-2016) في ولاية قالمة .**

جدول(05): نتائج التحصيل الضريبي للفترة (2012- 2016)في ولاية قالمة

		2012	2013	2014	2015	2016
قباضات الضرائب	8 ماي 1945	60945864636	54064176816	55291794794	63825084457	73405063706
	ماونة	81184680527	75569345266	86112355666	88997275390	97913286914
	هواري بومدين	254289839534	197109361394	223375389009	259853218096	303526033001
	بوشقوف	31209207041	27792090756	29125966533	34937340845	41923094808
	وادي الزناتي	46225208070	30230233882	32287328480	33081863151	38892507473
	حمام الدباغ	17028584744	12385957511	15271245014	-	-
	ابن باديس	66133901276	32084636121	39320451497	-	-
	مركز الضرائب قالمة	139506833274	216387859017	247263564956	373721533455	338609651853
	المركز الجهوي هيليوبوليس	-	-	-	54604889932	48879552511
	المجموع	**69524119102**	**636623660763**	**728048095949**	**809021205326**	**943149190166**
خزينة البلديات	وادي الزناتي	252149220	694657542	421827558	414001489	839480210
	خزارة	65525038	44987927	21763610	44438139	109619319
	بوشقوف	167642603	238236921	163401486	115209664	356213490
	هواري بومدين	80372198	150705100	79366007	109394165	305020663
	حمام النبائل	211481262	165575478	186917280	193835408	346910601
	قلعة بوصبع	672872117	991431693	728148704	429756793	1200751003
	بلدية قالمة	725669324	1930669068	842473123	848858276	2054538890
	عين مخلوف	174256175	183511651	182893625	303493667	609128967
	حمام الدباغ	80207720	298154708	157209854	136079301	503596596
	هيليوبوليس	627546674	608775757	977519046	132100598	638656774
	المستشفى	0000	0000	478267315	000	12257673
	المجموع	3057722331	5306705845	4239787608	2970167500	6976174186
	المجموع الكلي	**699581841433**	**641930366608**	**732287883557**	**811991372826**	**950125364352**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على الوثائق المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية قالمة

الجدول يوضح لنا المداخيل المتأتية من الضريبة و التي تم تحصيلها على مستوى ولاية قالمة وبلدياتها للفترة (2012- 2016) أين تلاحظ أن عملية التحصيل تتم على مستويين القبضات و التي تدفع على مستواها كل من الضرائب و الرسوم كالرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني و الضريبة الجزافية الوحيدة، أو على مستوى خزينة البلديات التي تدفع فيها الرسوم الرمزية التي تتعلق مثلا بعقود الزواج و الرسوم الرمزية على مستوى المستشفيات الحكومية ...الخ، كذلك نجد أن المبالغ (المداخيل) التي يتم تحصيلها على مستوى القباضات تفوق المداخيل الضريبية في خزينة البلديات حيث بلغ إجمالي المداخيل الضريبية سنة 2012 بـ6995818414.33 دج ثم شهدت انخفاضا سنة 2013 ومن ثم عرفت ارتفاع مستمر طيلة الفترة (2014-2016) و هذا الارتفاع المستمر يعود إلى التغيير في قانون المالية و كذا توجه الدولة نحو سياسة تعويض الجباية البترولية التي عرفت تراجع بسبب انهيار أسعار النفط في السنوات الأخيرة بمداخيل ضريبية أخرى، وهذه المداخيل توزع بعد تحصيلها بنسب متفاوتة على كل من الخزينة العمومية و الولايات والتي يتم توجيهها لتغطية المتطلبات المحلية لإنشاء مشاريع و برامج تنموية تعمل على النهوض بالواقع التنموي المحلي، وهذا ما يوضح دور الجباية الضريبية التي تضخها مختلف قطاعات الاقتصاد في تغذية البرامج التنموية الوطنية و المحلية.

ب- آلية توزيع عائدات الضرائب و الرسوم لولاية قالمة

يمكن عرض أنواع الضريبة الموزعة لولاية قالمة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): توزيع مختلف عائدات الضرائب و الرسوم المختلفة لولاية قالمة

%	المبلغ					نوع الضريبة	النسبة %
	2016	2015	2014	2013	2012		
50	33851061963	41083014735	41525441160	42438456854	5193501865	الرسم على النشاط المهني	65
2.8	2205128705	823894077	931554031	1876723104	827431163	الرسم العقاري	100
0.005	464250	31149270	29115795	19951061	38548512	الدفع الجزافي	30
3.45	2684569432	507915527	512956313	1610882481	39222668	رسم نقل القمامة المنزلية	100
1.99	1545042717	14077003094	1233005170	1039687066	1010057265	الضريبة على الدخل	50
23.9	18599372517	14022665924	1106774976	8469789757	6878524999	الرسم على القيمة المضافة	10
17.74	10141296762	9263566783	6512474460	264668225	5188959846	الضريبة الجزافية الوحيدة	40.25
	3033204969	1862640594	245866602	264668225	261519404		100
	6122126.63	837514.01	/	/	/		100
100	776723539	69089901465	63322733476	61691867369	66522282022	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على وثائق مقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية قالمة.

بعد عملية التحصيل الضريبي يتم توزيع هذه المداخيل الجبائية– عائدات الضرائب والرسوم- على البلديات وهذا التوزيع لا يكون بطريقة عشوائية بل يتم بناءً على نسب مختلفة و الجدول السابق يوضح لنا أنواع الضريبة التي يتم تخصيصها كلها أو جزء منها للبلدية فنجد أن الرسم على النشاط المهني TAP مثلا يخصص ما نسبته 65% منها إلى البلديات و هي تساهم بأكبر نسبة في خزينة البلدية حيث قدر المبلغ الذي استفادت منه خزينة البلديات سنة 2016 ما يعادل نسبته 50% من إجمالي المداخيل، أما بالنسبة للرسم العقاري فهو يخصص كاملا إلى البلدية ما يعادل نسبته 2,8% من اجمالي المداخيل، كذلك يتم توزيع ما نسبته 30% من ضريبة الدفع الجزافي للبلديات و قد قدرت سنة 2016 بـ 464250 دج و هو مبلغ ضئيل جدا، كذلك هناك رسم نقل القمامة المنزلية و التي تخصص كاملة للبلدية فقد قدرت نسبتها سنة 2016 بـ 3,45%، أما الضريبة على الدخل العقاري فقد ساهمت بنسبة 1,99% من اجمالي المداخيل الضريبية للبلدية الواحدة سنة 2016، أما بالنسبة للرسم على القيمة المضافة فإن 10% منه يخصص للبلدية ليساهم سنة 2016 بـ 23,9% و هي ثاني أكبر نسبة بعد الرسم على النشاط المهني، تليها في المرتبة الثالثة الضريبة الجزافية الوحيدة التي ساهمت بما نسبته 17,74%و من هنا نجد أن هذه الضرائب تساهم بطريقة أو بأخرى في التمويل و الذي يوجه للقيام بدعم العملية التنموية المحلية.

أما بالنسبة لتذبذبات في التحصيل عبر هذه السنوات حيث نلاحظ تارة ارتفاع وتارة أخرى انخفاض فهذا راجع إلى التعديلات الحاصلة في قانون المالية، عبر مختلف السنوات.

ج- تطور المداخيل الجبائية لبلدية قالمة للفترة (2011- 2016)

الجدول الموالي يوضح تطور المداخيل الجبائية لبلدية قالمة للفترة (2011-2016)[1]

الجدول رقم(07): تطور المداخيل الجبائية لبلدية قالمة للفترة (2011- 2016)

		2011	2012	2013	2014	2015	2016
طبيعة الضرائب و الرسوم المحصلة	الرسم على النشاط المهني	19889992817	21966306547	21486040250	23609598894	23647422499	25191244783
	الرسم العقاري ورسم نقل القمامة المنزلية	1517502019	378559576	1429455694	458724805	528644384	1594130978
	الرسم على القيمة المضافة	2747521498	1693194066	1968145965	2265710696	2126767181	1902430770
	الضريبة الجزافية الوحيدة	2228847932	2745228608	2512305156	3393546430	5682042514	6496041074
	الضريبة على الدخل العقاري	668233276	683903161	579637148	637180438	899322824	1046924995
	المجموع	**27052097542**	**27467191958**	**27975584209**	**30364761223**	**32884199402**	**36230772600**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على وثائق مقدمة من طرف خزينة بلديات قالمة.

يوضح لنا الجدول السابق تطور المداخيل الجبائية الموجهة لبلدية قالمة شهدت ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة (2011- 2016)، ويعود هذا الارتفاع المستمر في المداخيل الجبائية إلى السياسة الجبائية الجديدة التي تنتهجها الدولة من خلال بحثها عن مداخيل جديدة لتعويض النقص التي تعاني منه بسبب انخفاض إيراداتها من الجباية البترولية، و كذا سعيها إلى النهوض بالجماعات المحلية من خلال قيام هذه الأخيرة بتمويل نفسها بنفسها و العمل على تغطية احتياجاتها محليا، كذلك يلفت انتباهنا أن للرسم على النشاط المهني المساهمة بالحصة الأكبر في مداخيل البلدية.

و منه فإن مختلف القطاعات و النشاطات الفاعلة تساهم بطريقة أو بأخرى سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة في دعم عملية التنمية المحلية.

[1] انظر الى **الملحق رقم (05) :تطور المداخيل الجبائية لبلدية قالمة**

5- الإمكانيات الصناعية:

تتوفر ولاية قالمة قاعدة صناعية متنوعة خاصة منها الصناعات الغذائية و التي تشتهر بها الولاية، وهو ما سيتم تسليط الضوء عليه في المبحث الثاني الموالي.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية لولاية قالمة

إن عملية التنمية المحلية هدف وغاية تسعى ولاية قالمة إلى بلوغها وحشد كافة إمكانياتها لأجل ذلك إلا أن هذه الأخيرة تكتنفها العديد من العوائق والمشاكل التي تحول دون تحقيقها، وهذه المشاكل مختلفة ومتعددة فمنها مشاكل تتعلق بالقطاعات الفاعلة فيها و منها مشاكل أخرى.

أولا: معوقات قطاع السياحة لولاية قالمة

كون أن ولاية قالمة تتمتع بإمكانيات و ثروات سياحية عديدة لقد كان منتظرا من هذا القطاع المساهمة بشكل معتبر في تحقيق التنمية المحلية إلا أننافي الواقع نجد هذا القطاع لا يخدم عملية التنمية المحلية بشكل جيد سواء من خلال مساهمته في المداخيل أو من حيث الهياكل السياحية المتواجدة على مستوى الولاية، و هذا راجع إلى:

1- ولاية قالمة تعتبر ولاية فلاحية بالدرجة الأولى لذلك فإن مشكل العقار السياحي يطرح بقوة كون أغلب المناطق السياحية بالولاية على سبيل المثال منطقة حمام الدباغ، حمام ولاد علي، عين الصفراء، ...الخ تفتقر للعقارات السياحية الموجهة للاستثمار، حيث نجدها إما أراضي فلاحية أو أملاك غابية يمنع القانون استغلالها لأغراض أخرى ؛

2- نجد أن هياكل الإيواء و الاستقبال الحالية و المتوفرة غير قادرة على استيعاب العدد الهائل من السواح الوافدين على الولاية خاصة في موسم الذروة ألا و هو فصل الربيع و الشتاء ؛

3- نقص اليد العاملة المؤهلة و المحترفة في المجال السياحي انعكس سلبا على مستوى الخدمات السياحية المقدمة للزبون ؛

4- ضعف الخدمات والعروض التي تقدمها الوكالات السياحية بالولاية؛

5- ضعف مراكز الصيرفة المتواجدة على مستوى الولاية والتي تعتبر من أهم المشاكل التي تنفر السياح، إذ يقتصر الصرف في الولاية على البنوك التي تفرض سقف تحويل معين، كذلك انتشار الصرافين في السوق السوداء وهي أكثر خطر يهدد السواح؛

6- افتقار وضعف التمويل الموجه والمخصص للمشاريع السياحية، وكذا ضعف الهيئات الداعمة لهذا القطاعّ؛

7- نقص ثقافة السياحة الواعية أدى إلى عدم إعطاء القطاع السياحي مكانته اللازمة وموقعه الاستراتيجي في عملية التنمية المحلية.

ثانيا: معوقات قطاع الفلاحة بولاية قالمة

رغم ما تزخر به الولاية من مقومات فلاحية إلا أن هذا القطاع تعترضه عدة عراقيل تحد من مساهمته في التنمية المحلية، ونذكر منها:

1- الملكية الخاصة لمعظم المزارع، ومنه نقص وضعف استغلال هذه المزارع ؛

2- ضعف المشاريع التكميلية والمساعدة لهذا القطاع، حيث هنالك نقص في الوحدات المعالجة للمنتجات الزراعية، وكذا غياب الهياكل اللازمة لتعبئة وتغليف هذه المنتجات ؛

3- نقص التمويل اللازم لدعم هذا القطاع وتشجيع المستثمرين ؛

4- جزء كبير من المساحات الزراعية القابلة للزراعة غير مستغلة وهذا راجع لوجودها في مناطق نائية ومنعزلة، وعدم توفر المرافق اللازمة بها لأجل جذب المستثمر للقطاع الفلاحي ؛

5- غياب الوعي الفلاحي خاصة لدى الشباب الذي يرفض التوجه نحو هذا القطاع نظرا لصعوبة ممارسته.

ثالثا: معوقات قطاع الصناعة

يكتنف قطاع الصناعة جملة من العراقيل تحد دون تفعيل دوره، سنتطرق إليها في المبحث الثاني ونحاول تسليط الضوء على أهمها.

رابعا: معوقات أخرى

إضافة إلى ما تم ذكره أنفا من معوقات في كل من قطاع السياحة، الفلاحة، والصناعة، كون أن هذه القطاعات أهم الأعمدة التي تقوم عليها التنمية المحلية، هناك أيضا عراقيل أخرى تتعلق بمنهج تسيير هذه العملية.

1- غياب عنصر المشاركة والتكامل بين أهم القطاعات الاستراتيجية التي تقوم عليها الولاية وكذا العملية التنموية، وضعف الترابط بين أهداف كل منها خاصة ما تعلقت بقطاع الفلاحة والصناعة؛

2- عدم تفعيل العنصر البشري أي المساهمة الشعبية وإدماجها ضمن إطار التنمية المحلية وعدم وجود عناصر ربط بين المواطن والهيئات الإدارية؛

3- عدم وجود سياسة ممنهجة ودقيقة لتدرج تحقيق عملية التنمية المحلية، وغياب التسيير السليم للإمكانيات المتاحة وحشدها بشكل كفؤ، وكذا الصرامة في تطبيق البرامج التنموية المتفق عليها على مستوى الولاية؛

4- العشوائية في تقديم المشاريع وعدم تتبعها والتأكد من التطبيق الفعلي لها وأنها تخدم العملية التنموية؛

لا يمكن قيام عملية تنموية محلية دون تضافر الجهود القطاعية، والتي تشكل البنية التي تقوم عليها هذه العملية، خاصة لما تتمتع به ولاية قالمة من إمكانيات متعددة والتي تم ذكرها ضمن هذا المبحث بناءً على المعطيات والإحصائيات المقدمة من المديريات ذات العلاقة بالتنمية المحلية بالولاية كذلك استطعنا الوقوف على أهم العراقيل التي تحول دون تفعيل دور هذه القطاعات في تحقيق تنمية محلية وهو ما يتطلب ضرورة إيجاد حلول لها.

المبحث الثاني: واقع مساهمة الاستثمار الصناعي في تحقيق تنمية محلية بولاية قالمة وآليات دعمه

تتميز ولاية قالمة بطابع فلاحي بالدرجة الأولى حيث تتمتع بقدرات فلاحية كبيرة، إلا أن هذا لا يمنع بوجود قطاع صناعي له دور في تحقيق تنمية محلية وذلك من خلال مساهمته في التخفيف من حدة البطالة وكذلك مساهمته في توفير احتياجات المجتمع المحلي في ولاية قالمة ودعم التوازن بهذه الأخيرة...إلخ.

المطلب الأول: توفير احتياجات المجتمع المحلي ودعم التوازن الجغرافي في ولاية قالمة

تتوفر ولاية قالمة على العديد من المشاريع الصناعية الناشطة في العديد من المجالات القائمة في سبيل دعم التنمية المحلية من خلال توفير احتياجات المجتمع المحلي ودعم التوازن الجغرافي في الولاية.

أولا: توفير احتياجات المجتمع المحلي في ولاية قالمة

تتمتع ولاية قالمة بالعديد من المشاريع الصناعية التي تنشيط في مجالات مختلفة، مما يساهم في تلبية احتياجات المجتمع المحلي، نوجز أهمها فيما يلي[1]:

1- الصناعات الميكانيكية:

وتتمثل في الصناعات المتعلقة بصناعات الدرجات النارية والهوائية وتركيب الشاحنات، وهناك مصنعين:

- مصنع الدرجات النارية والهوائية.
- فرع مصنع الرويبة لتركيب الشاحنات.

2- الصناعة الغذائية:

تحتوي الولاية على مجموعة من المصانع تختص في الصناعة الغذائية وإنتاج السلع واسعة الاستهلاك:

- مصنع عمر بن عمر الذي تأسس 1984، ويعتبر أهم مصنع في المنطقة في مجال الصناعات الغذائية، حيث يهتم ثلاث شركات، شركة المصبرات بمختلف أنواعها(طماطم، هريسة، مربى.....)، وشركة مطاحن عمر بن عمر لإنتاج السميد، بالإضافة إلى شركة العجائن المختلفة مثل الكسكس والعجائن الأخرى؛
- مصنع السكر، مصنع الحليب ببني فوغال، مصنع الصافية للحليب والفرينة، مصنع المشروبات الغازية، مصنع العصير الدجلة، مصنع تنقية المياه، شركة تعبئة المواد الغذائية.

3- الصناعة الاستخراجية:

ونذكر أهم المصانع الناشطة في هذا النوع من الصناعة فيما يلي:

- مناجم بوشقوف ؛
- مناجم حمام النبائل الأطلال؛
- المحجرة اليابانية؛

(1)خالد بن جلول، **" العناقيد الصناعية كآلية تطوير الصناعة المحلية وتتحقق تنمية محلية**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: "التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي: 9و 10 ديسمبر، 2014، ص 457.

4- مواد البناء:

نذكر أهمها في:

- مصنع الخزف؛
- مصنع الأجر؛

❖ بالإضافة إلى هذه الإمكانيات الصناعية التي تتوفر عليها الولاية يمكن أن نشير إلى المناطق الصناعية الموجودة حاليا وكذلك التي في طور الإنجاز، وتتمثل في [1]:

المنطقة الصناعية:" ذراع لحراش- قالمة بلخير":

التي تتربع على 45 هكتار بها حوالي 7 مصانع نشطة في الصناعات الغذائية، و60% طور الانجاز، واستفادت هذه المنطقة مؤخرا من عملية التهيئة كإنجاز الطرق، التزويد بالماء والكهرباء....إلخ، وهي قابلة للتوسع لحدود 1000 هكتار.

المنطقة الصناعية" حجر مركب ببلدية عين رقادة":

والتي خصص لها 2 مليار دينار جزائري في إطار تحفيز القطاع الصناعي والتي مقرر انطلاقها في جوان 2017 والتي من شأنها خلق حوالي 20ألف منصب شغل للقضاء على البطالة، خاصة أنها منطقة تقع في موقع استراتيجي هام، وتتوسط 5 ولايات هي: قالمة، قسنطينة، سكيكدة، أم البواقي، وسوق أهراس بشعاع 50 كلم لكل ولاية، وستكون المنطقة الصناعية من الجيل الجديد بمواصفات عالمية في ظل وجود الصناعة بمختلف أنواعها، ناهيك عن البنوك والفنادق، كمرحلة أولية تم توفير 140 هكتار لهذه المنطقة الصناعية وبإمكانها أن تتوسع إلى 540 هكتار ثم 1000هكتار، مما يبين استعداد الدولة لمنح العقار الصناعي، بحيث وفرت إلى غاية الآن على مستوى ولاية قالمة عبر مختلف الصيغ التي تخص العقار الصناعي أو الاقتصادي 64766 هكتار وهو رقم كبير يعكس جهد الدولة في منح امتيازات للمستفيدين في العقار الصناعي، بحيث يتم تسديد 5 %. من طرف المستفيدين و95% إعفاءات، بما فيما ذلك امتيازات جبائية وشبه جبائية.

❖ بالإضافة إلى المؤسسات الصناعية الكبيرة السابقة الذكر يظهر كذلك توفير احتياجات المجتمع المحلي من خلال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الولاية حسب قطاعات النشاط المختلفة وهو ما سنوضحه في الآتي:

(1)من إعداد الباحثين بناءً على معلومات مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

انظر الى **الملحق رقم (06): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل للقطاع الخاص لولاية قالمة .**

جدول رقم(08): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي الخاص لولاية قالمة حسب قطاع النشاط

السنوات / قطاع النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المياه والطاقة	1	1	1	1	1	1
المناجم والمحاجر	30	31	32	33	31	34
الحديد والصلب	32	39	42	44	40	50
مواد البناء	49	55	61	67	64	71
كمياء-مطاط- بلاستيك	8	9	10	10	11	12
الصناعة الغذائية	161	176	195	219	206	227
صناعة النسيج	14	36	62	79	84	79
صناعة الجلود	3	4	6	7	8	13
صناعةالخشب والفلين الورق	110	106	113	117	97	103
صناعات مختلفة	54	56	65	76	59	64
المجموع	**462**	**513**	**589**	**653**	**601**	**654**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على وثائق مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي في الولاية قد شهد تطورا ملحوظا من سنة 2011 إلى غاية 2014 في حين شهد انخفاضا خلال سنة 2015 ليبلغ 601 مؤسسة في مختلف قطاعات النشاط الخاصة بالقطاع الصناعي، ليشهد ارتفاعا ملحوظا في السنة الموالية ليبلغ 654 مؤسسة، أما بالنسبة لعدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية فتحتل الصدارة في سنة 2016 بـ 227 مؤسسة ما يقارب 34.7% خاصة وأن الولاية تشتهر بهذا النوع من الصناعة ،لتليها في المرتبة الثانية صناعة الخشب والفلين والورق ب 103 مؤسسة أي 15.74% وتليها في المرتبة الثالثة صناعة النسيج بنسبة 12.07% وفي المرتبة الرابعة قطاع مواد البناء بنسبة 10.85 %، في حين أن قطاع الطاقة والمياه شهد ثباتا طوال الفترة (2011- 2016).

ثانيا: دعم التوازن الجغرافي في ولاية قالمة

تتوفر ولاية قالمة على العديد من الوحدات الصناعية المنتشرة عبر مختلف بلدياتها[1]، وهذا ما يدعم التوازن الجغرافي من الولاية ونوضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(09): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي حسب البلديات إلى غاية 2016/12/31

الرقم	البلديات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الرقم	البلديات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1	قالمة	309	18	الفجوج	28
2	نشماية	8	19	برج سباط	6
3	بوعاتي محمود	6	20	حمام النبائل	9
4	واد زناتي	50	21	عين العربي	5
5	عين صندل	1	22	مجاز عمار	3
6	راس العقبة	1	23	بوشقوف	45
7	دهوارة	3	24	هيليوبوليس	33
8	بلخير	39	25	هواري بومدين	4
9	بن جراح	3	26	الركنية	4
10	بوحمدان	0	27	سلاوة عنونة	3
11	عين مخلوف	5	28	مجاز صفا	3
12	عين بن بيضاء	3	29	بومهرة أحمد	26
13	الخزارة	3	30	عين رقادة	6
14	بني مزلين	1	31	واد شحم	9
15	بوحشانة	4	32	جبالة خمسي	3
16	قلعة بوصبع	4	33	تاملوكة	13
17	حمام دباغ	9	34	واد فراغة	5

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي تتركز في بلدية قالمة والبلديات الرئيسية بسبب توفر المصالح والهيئات الإدارية لإقامة مثل هذه المؤسسات، تليها في

[1] انظر الى **الملحق رقم (07) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي حسب البلديات الى غاية 31-12-2016 بولاية قالمة**

المرتبة الثانية بلدية واد زناتي ب50 مؤسسة ثم بلدية بوشقوف في المرتبة الثالثة ب 45 مؤسسة في حين لم تحظى بلدية عين صندل وبلدية راس العقبة وبني مزلين إلا بمؤسسة واحدة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل في ولاية قالمة

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي تساهم في ترقية مناصب الشغل بالولاية بما يعمل على التقليل من معدلات البطالة بها، وهو ما ينعكس إيجابا على مستويات التنمية المحلية بها.

أولا: مناصب الشغل حسب طبيعة المؤسسات الصناعية في ولاية قالمة

يختلف عدد مناصب الشغل الموفرة حسب نوع المؤسسات من كبيرة إلى متوسطة، صغيرة وفيما يلي عرض لمناصب الشغل التي تخلقها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[*]:

الشكل رقم (05): مناصب الشغل التي تخلقها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي حسب طبيعة المؤسسات إلى غاية 2016/12/31

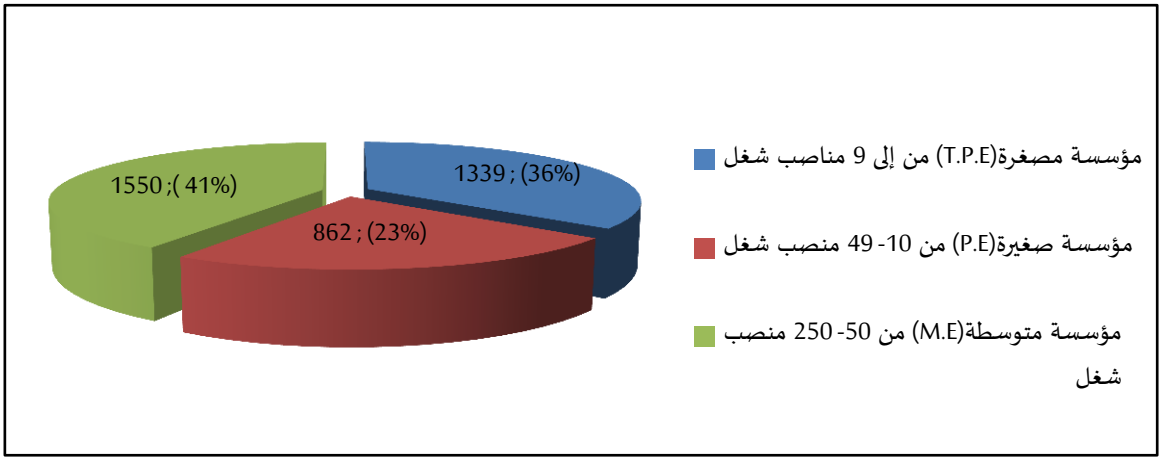

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

نلاحظ من خلال الشكل أنه وحسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي هناك عملية خلق لمناصب شغل توفرها هذه الأخيرة، إذ تأثره المؤسسات المتوسطة بأكبر نسبة حيث خلقت 1550 منصب عمل أي ما يعادل 41.32%من إجمالي مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، وهذا لحجمها، بينما أن المؤسسات المصغرة توفر 1339 منصب عمل أي ما يعادل 35.70 %،في حين تفتح المؤسسة الصغيرة 862 منصب عمل وهو ما يقابله نسبة 22.98%.

ثانيا: تطور مناصب الشغل حسب قطاع النشاط في ولاية قالمة

(*) انظر الى **الملحق رقم (08) :توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي الخاص حسب طبيعة المؤسسة الى غاية 31-12-2016 بولاية قالمة.**

يمكن عرض مناصب الشغل الموفرة من قبل مؤسسات القطاع الصناعي حسب قطاع النشاط[1] كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي حسب قطاع النشاط (2011 - 2016)

مناصب الشغل						
قطاع النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المناجم والمحاجر	542	630	369	347	433	449
الحديد والصلب	200	391	111	108	76	96
مواد البناء	728	870	663	669	649	619
كيمياء-مطاط-بلاستيك	106	63	62	92	268	301
الصناعة الغذائية	824	1290	1162	1236	1236	1710
صناعة النسيج	52	123	213	273	216	235
صناعة الجلود	06	06	08	13	20	33
صناعة الخشب والفلين والورق	297	325	190	183	144	147
المياه والطاقة	32	61	30	30	33	32
صناعات مختلفة	166	211	111	142	115	129
المجموع	**2953**	**3970**	**2919**	**3093**	**3235**	**3751**

المصدر:من إعداد الباحثتين بناءً على وثائق مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل لمؤسسات القطاع الصناعي شهدت تطور ملحوظ عبر السنوات، حيث قدرت سنة 2011بـ 2953 منصب عمل والتي عرفت ارتفاع بـ 1017، إذ قدرت سنة 2012 بـ 3970 منصب عمل، لتشهد بعد ذلك انخفاض سنة 2013 بـ 1051 منصب حيث قدرت سنة 2013 بـ 2919 منصب لتعود بعد ذلك للارتفاع المستمر من سنة 2013 إلى غاية نهاية سنة 2016لتصل إلى 3751 منصب وهو رقم معتبر حيث يعكس دور قطاع الصناعة في امتصاص جزء من البطالة التي تعتبر خطوة مهمة في تحقيق العملية التنموية المحلية.

[1] انظر الى **الملحق رقم (06) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل للقطاع الخاص لولاية قالمة.**

أما بالنسبة لمناصب الشغل حسب قطاع النشاط فنجد أن الصناعات الغذائية تحتل الصدارة في توفير أكبر قدر من مناصب الشغل إذ قدرت في نهاية 2016 بـ 1710 منصب عمل، كون أن ولاية قالمة ذات طابع فلاحي تشتهر بالصناعات الغذائية، تليها في المرتبة الثانية صناعة مواد البناء التي وفرت 619 منصب عمل في نهاية 2016، ثم في المرتبة الثالثة المناجم والمحاجر بـ 449 منصب عمل، في حين أن قطاع الحديد والصلب، صناعة الجلود وقطاع المياه والطاقة وفرت 96، 33 و 32 منصب عمل على التوالي والتي تعتبر ضئيلة مقارنة بباقي الصناعات الأخرى.

إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل المؤسسات الكبيرة بدورها على توفير العديد من مناصب الشغل، الأمر الذي ينعكس إيجابا على مستويات التنمية المحلية، وفي هذا الصدد، نذكر على سبيل المثال مناصب الشغل الموفرة من قبل مؤسسة عمر بن عمر ضمن الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): عدد مناصب الشغل بمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية

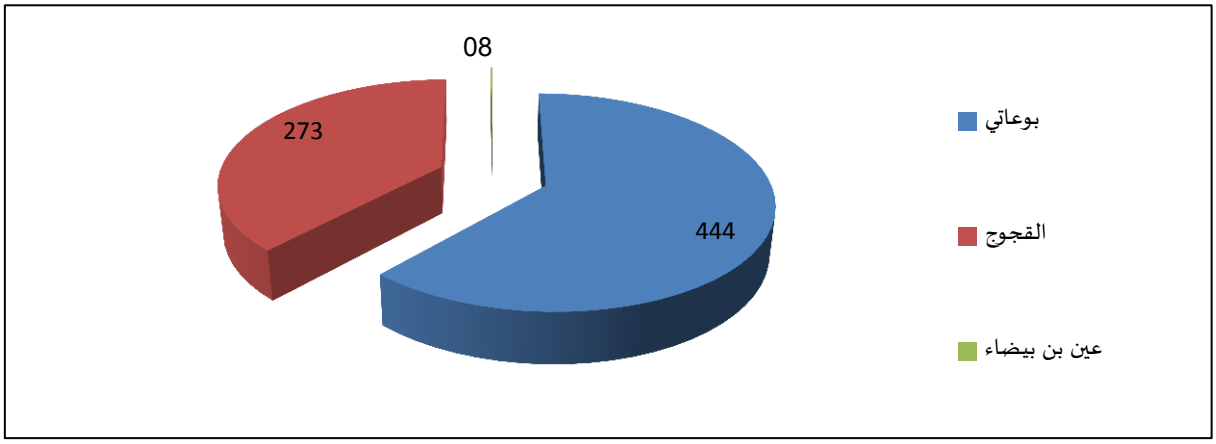

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على معلومات مقدمة من طرف مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة بوعاتي محمود، قالمة.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في الحصيلة الضريبية في ولاية قالمة.

تتوفر ولاية قالمة على قاعدة صناعية تساهم بدورها في الحصيلة الضريبية للولاية، وحسب ما تحصلنا عليه من معلومات أسقطنا الضوء على نوع من الضرائب وهو الرسم على القيمة المضافة[*].

(*) أنظر الى **الملحق رقم (09) : الرسم على القيمة المضافة المدفوعة حسب قطاع النشاط بولاية قالمة.**

الجدول رقم(11): الرسم على القيمة المضافة المدفوعة حسب قطاع النشاط

السنوات / قطاعات النشاط	2012		2013		2014		2015		2016	
	عدد	Tva المدفوعة	عدد	Tva المدفوعة	عدد	Tva المدفوعة	عدد	Tva المدفوعة	عدد	Tva المدفوعة
الصناعة	151	259516223	142	498139336	140	57532712	146	790864635	135	1093586710
بناء وأشغال عمومية	80	35974867	83	48665430	98	32485608	99	133838630	88	113619399
تجارة	127	14521129	184	35074433	190	58972905	132	97337185	110	99416974
خدمات	122	96508416	118	52652055	125	360846645	118	146005778	93	85214548
أعمال حرة	8	31027322	8	51788993	8	44758577	9	48668595	9	28404850
المجموع	488	437547957	535	686320247	561	747627647	504	121671823	435	1420242481

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على معلومات مقدمة من قبل مركز الضرائب لولاية قالمة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تطورا إيجابيا بالنسبة لقيمة الرسم على القيمة المضافة المدفوعة من مختلف قطاعات النشاط على مستوى ولاية قالمة خلال الفترة (2012- 2016)، حيث نجد أن القطاع الصناعي هو القطاع الرائد من خلال مساهمته في دفع الرسم على القيمة المضافة طيلة الفترة (2012- 2016)، فهو القطاع الأكثر مساهمة في دفع الرسم على القيمة المضافة مقارنة بباقي القطاعات.

المطلب الرابع: عراقيل الاستثمار الصناعي وآليات دعمه في ولاية قالمة

كان ومزال القطاع الصناعي يواجه عدة مشاكل ومعوقات تحول دون قيامه بدوره الاستراتيجي في العملية التنموية، وقد تعددت هذه المعوقات، الأمر الذي استلزم إلى إنشاء أجهزة وآليات داعمة له.

أولا: عراقيل الاستثمار الصناعي في ولاية قالمة

يواجه قطاع الصناعة في ولاية قالمة حواجز عدة تحد من فاعليته في الاقتصاد ككل وفي تفعيل العملية التنموية المحلية، ونوجز أهم هذه العراقيل في:

1- مشكلة العقار:

يعتبر العقار الصناعي أحد أكبر المشاكل التي تعيق الاستثمار الصناعي بصفة عامة و بولاية قالمة بصفة خاصة وذلك راجع إلى:

أ-صعوبة الحصول على العقار، وكذا غياب سوق عقاري حقيقي؛

ب- منح العقار الصناعي في مناطق غير مجهزة ومؤهلة أو جبلية؛

ج- غياب البنية التحتية والتجهيزات اللازمة من كهرباء، ماء، طرقات.....الخ؛ ومنه ارتفاع تكاليف المشروع والذي عادة ما يؤول إلى التوقف؛

د- الصراعات والنزاعات القضائية التي عادة ما تكون عند منح العقار الصناعي في أراضي ملكيتها للدولة لكنها مستغلة لمدة طويلة من قبل الفلاحين، ومنه تكاليف إضافية وطول مدة المشروع؛

2-**عوائق إدارية:** تتمثل أهمها في:

أ-كثرة الوثائق الإدارية المطلوبة ومشقة وصعوبة توفيرها؛

ب-طول فترة الإجراءات وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة لبداية المشروع الصناعي (رخصة البناء، عقد الامتياز، رخصة البيئة.....إلخ).

3-مشكلة التمويل:

تعد من أهم العوائق التي تعترض المستثمر لصعوبة الحصول على التمويل اللازم من مصادر (خارجية وعدم كفاية الأموال الخاصة كون أن هذا النوع من الاستثمارات ذات تكاليف مرتفعة وتتطلب إمكانيات تمويلية ضخمة.

4-**عوائق تتعلق بالمستثمر:**

تتمثل في ضعف ثقافة الاستثمار الصناعي لدى المستثمرين المحليين وكذا غياب الرشادة لدى المستثمر، خاصة فيما يتعلق بدراسة جدوى المشروع بدقة.

ثانيا: الهيئات الداعمة للاستثمار الصناعي في ولاية قالمة

أولت الجزائر أهمية بالغة للقطاع الصناعي، وفي إطار ذلك قامت بالعديد من الإصلاحات والإجراءات التي مست كافة قطاعات الاقتصاد بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، فإلى جانب الامتيازات الجبائية المتعلقة بالنشاطات التابعة لبعض الفروع الصناعية، والتي تضمنتها المادة 75 من قانون المالية 2015 وكذا الامتيازات الموجهة للمستثمرين في القطاع الصناعي وغيرها، قامت أيضا بوضع هيئات محلية متعددة ومتخصصة في دعم الاستثمار بصفة عامة والاستثمارات الصناعية بصفة خاصة أهمها:

1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قالمة(ANSEJ):

وهي وكالة متخصصة في دعم الشباب العاطل عن العمل ومساعدته في إنشاء مشاريع مصغرة، فهي تهدف إلى تشجيع وإحداث أنشطة لإنتاج السلع والخدمات، أنشأت في 1998/02/07 تتواجد في قالمة بالحي الإداري 80 مكتب طريق سدراتة.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- قالمة- (ANGEM).

وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت في 22 جانفي 2004، وهي تهدف إلى ضمان الاستقرار السكاني خاصة الأرياف عن طريق خلق نشاطات اقتصادية منتجة، وكذا محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية.

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة –قالمة (CNAC):

هو هيئة عمومية ذات شخصية معنوية، واستقلالية مالية، يهدف إلى تقليل البطالة وإنشاء مشاريع استثمارية للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال ما يقدمه من مساعدات وامتيازات، وانشأ هذا الصندوق في 01 أكتوبر 1997 مقرها حي السبتي بوحفصة (باب سكيكدة)، قالمة.

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار –قالمة- (ANDI):

تأسست في الفاتح من أكتوبر 2011، وهي مكلفة بترقية الاستثمارات وتطويرها، سنتطرق إلى هذه الوكالة لاحقا بشكل أكثر توسعا.

5- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI):

أنشأت هذه الهيئة في أفريل 2011 بولاية قالمة وهي مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات، وكذا تقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لا صحاب المشاريع، ومنه فالهدف الرئيسي لها يتلخص في الحصول على الأراضي، تهيئة المناطق الصناعية، بيع الأراضي وتأجير العمارات.

المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كآلية لدعم الاستثمار الصناعي في ولاية قالمة

أولت الحكومة اهتماما للمشاريع الاستثمارية حيث توجهت إلى إنشاء هيئات ومؤسسات لتسهيل إنشاء و تنمية المشاريع الاستثمارية لأجل تحقيق الإقلاع والتنوع الاقتصادي، من أهم هذه الهيئات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أهم الهيئات التي سخرتها الحكومة للنهوض بالاستثمارات والمشاريع الوطنية والمحلية، حيث لعبت هذه الوكالة دورا هام على المستوى المحلي من خلال ما تقدمه من امتيازات للنهوض بالصناعات المحلية .

أولا: التعريف بالوكالة

وهي وكالة حكومية مكلفة بالاستثمار و تدعيمه تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تأسست وكالة ترقية ودعم الاستثمارات في 5 أكتوبر 1993 لتدعيم ومساعدة المستثمرين ووضع تحت تصرفهم المعلومات الاستثمارية اللازمة و الاستفادة من الامتيازات ،و التي تحولت فيما بعد إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و ذلك بموجب الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 لأجل ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها، و لتسهيل القيام بإجراءات التأسيس و تجسيد المشاريع ، أنشئت الشبابيك الوحيدة اللامركزية المتواجدة على مستوى كل ولاية لتأمين سهولة العمليات الاستثمارية، من منطلق أنها المخاطب الوحيد للمستثمرين.

أما الوكالة الفرعية لولاية قالمة فقد أنشأت في الفاتح أكتوبر سنة 2011 تتواجد بشارع المذبح القديم طريق قسنطينة قالمة، مديرها في الوقت الراهن السيد محمد زوارة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة و مهامها

باعتبار الشباك الوحيد غير المركزي من أهم هياكل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، نوضح أهم مصالحه فيما يلي:

1 -الهيكل التنظيمي:

يعبر الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة عن طبيعة سير الملفات عبر مختلف المصالح كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم(07): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة

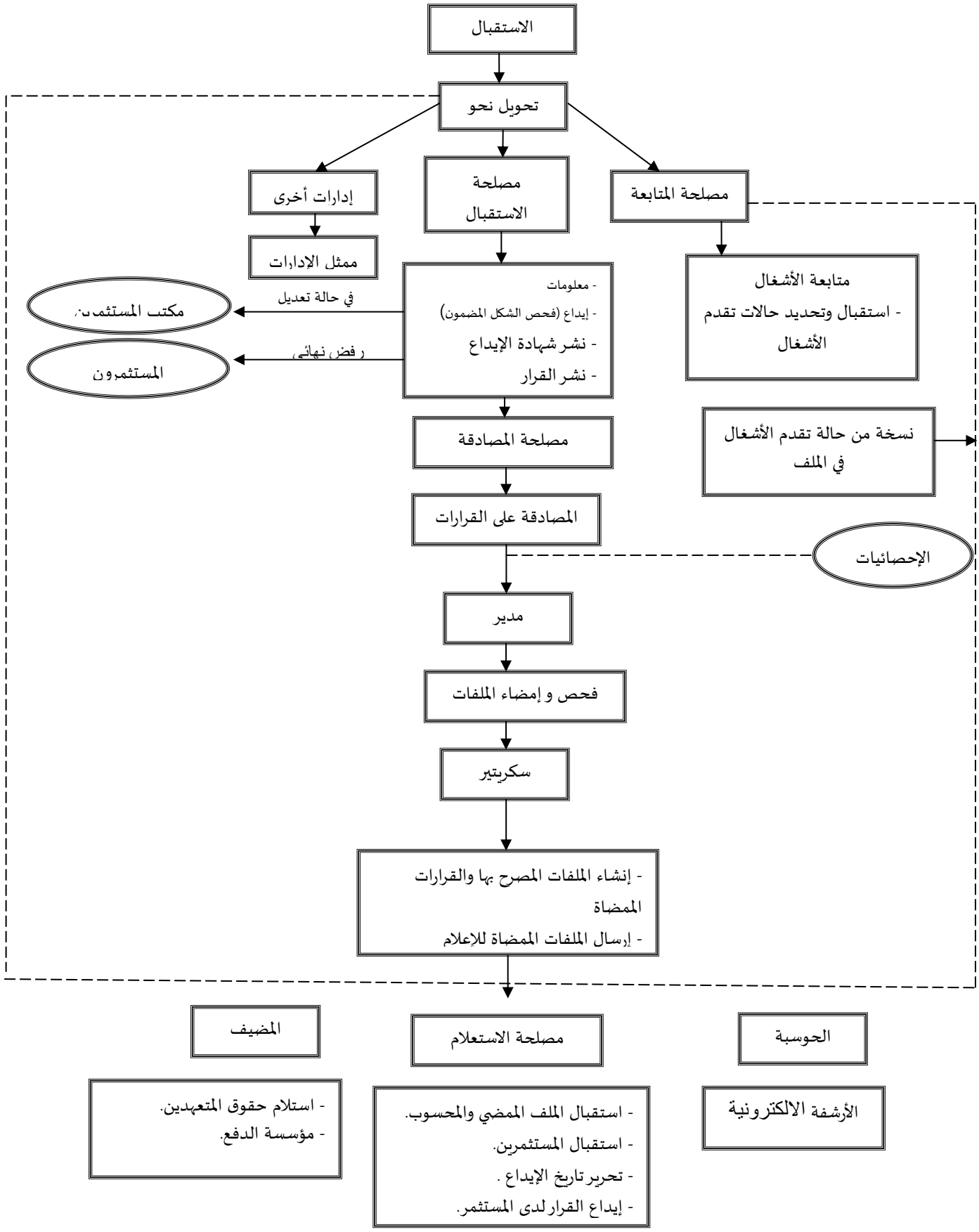

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لولاية قالمة

يوضح لنا الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لولاية قالمة السيرورة التي تمر بها الملفات المقدمة من قبل المستثمرين، ويمكن إيضاح ذلك من خلال مجموعة من النقاط التالية:

أ- يمر المستثمر أولا بمصلحة الاستقبال كخطوة أولى يحصل من خلالها على الشروحات اللازمة من جهة والتعرف على رغبات المستثمرين من جهة ثانية، والتي بناءً عليها يتم تحديد الملف المطلوب للمستثمر وفي هذا الصدد، يختلف الملف المطلوب حسب نوع الاستفادة التي يرغب فيها المستثمر وذلك كالآتي[1]:

✓ **ملف إنشاء أو توسيع المشروع الاستثماري**: يشترك ملف الإنشاء والتوسيع في نفس المضمون حيث يشمل:

- نسختان من التصريح بالاستثمار ممضية من طرف المستثمر ومصادق عليها من البلدية، وطلب المزايا ممضية من طرف المستثمر (الوثيقة تقدم من طرف الوكالة أو يمكن تحميلها من الموقع الالكتروني للوكالة)؛

- أربع نسخ من قائمة السلع والخدمات المراد اقتنائها ممضية ومصادق عليها من البلدية (الوثيقة تقدم من طرف الوكالة أو يمكن تحميلها من الموقع الالكتروني من الوكالة)؛

- قائمة بأسعار السلع والخدمات المراد اقتنائها ممضية من طرف المستثمر؛

- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها من البلدية؛

- دفع مبلغ 10.000 دج يوم إيداع الملف.

✓ **ملف طلب التنازل عن الاستثمار:**

ويتضمن هذا الملف ما يلي:

- طلب التنازل عن الاستثمار ممضي من طرف صاحب المشروع وموجه إلى مدير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة؛

-توثيق الالتزام من طرف المسير الجديد (المؤسسة الجديدة)، يتعهد للوكالة باحترام كل التعهدات المتخذة من قبل المستثمر الأول (المؤسسة الأولى) التي منحت بذلك المزايا المذكورة؛

- ملئ استمارة خاصة بمدى تقدم المشروع (تقدم من الوكالة أو يمكن تحميلها من الموقع الالكتروني للوكالة)، تكون ممضية من طرف صاحب المشروع؛

- يمكن للوكالة طلب وثائق أخرى التي تعتبرها ضرورية؛

- دفع مبلغ 500 دج يوم إيداع الملف.

(1) وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة.

✓ **ملف مزايا الاستغلال**

يتضمن هذا الملف ما يلي:

أ-طلب مزايا الاستغلال، موجه إلى مدير الشباك الوحيد اللامركزي ممضي ومصادق عليه من البلدية، محضر معاينة الدخول في الاستغلال التي تعده المصالح الجبائية (نموذج في الجريدة الرسمية رقم 57 المؤرخ في 05-10-2008؛

ب - بعد تقديم المستثمر للملف تقوم مصلحة الاستقبال و الإيداع بفحصه شكلا و مضمونا وتحرير شهادة الإيداع لضمان حقوق المستثمر؛

ج - في اقل من 72 ساعة يتخذ القرار ويتم طبع مقرر منح المزايا (أي الموافقة على المشروع) وإعلام المستثمر؛

د- يرسل الملف إلى المدير الذي يفحصه و يقوم بالمصادقة عليه والإمضاء؛

هـ- يعاد الملف للسكريتير ثم إعادته بعد ذلك لمصلحة الإعلام الآلي التي تقوم بأرشفته الكترونيا؛

و- يتوجب بعد ذلك على المستثمر دفع حقوق التسجيل المقدرة ب 10.000 دج و تحرير شهادة سحب الملف؛

ز - يصبح صاحب الملف قادر على الاستفادة من الامتيازات الممنوحة له من الوكالة؛

إن عملية سير الملف المقدم للوكالة لا تكون بصفة عشوائية وإنما تتم بشكل منظم يسمح للمستثمر بالاستفادة من المزايا و الدعم الممنوح من الوكالة بأسرع وقت ممكن.

2- **مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة:**

يتمثل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة، في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، لهذا الغرض ممثلو الإدارات والهيئات المكونة له مكلفين بالإصدار مباشرة على مستواهم، وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، وزيادة على ذلك هم مكلفين بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإدارتهم أو هيأتهم الأصلية لتدليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون من أجل ضمان فعالية عمل الوكالة وجعله إدارة حقيقية للتبسيط و للتسهيل، كذلك ثم إدخال تعديلات جديدة لتمكينها من لعب دورها كمساحة لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية، أضف إلى ذلك فإن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة لم تعد تقتصر على المعلومات البسيطة ولكنها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة عن طريق التفويض الفعلي للسلطة باتخاذ القرار والتوقيع عن الإدارات والهيئات المعنية.

ثالثا: المزايا التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة

تنفرد الوكالة ولتطوير الاستثمار دون غيرها بجملة من المزايا والتي تمنحها في إطار عملها، حيث أن طبيعة الدعم التي تقدمه يختلف عن غيرها، ومنه يمكن ذكر هذه المزايا والحوافز فيما يلي[1]:

1- **النظام العام**: يتضمن هذا النظام ما يلي:

أ- مرحلة الانجاز (إعفاء لمدة 3 0سنوات):

وتشمل الإعفاءات التالية:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيها يخص السلع والخدمات غير المستثناة؛

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة؛

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

ب- مرحلة الاستغلال: (إعفاء لمدة تتراوح من ثلاثة 03 إلى 05 سنوات:

تتضمن الإعفاءات التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛

هذه المدة يمكن أن تمتد من 03 –إلى 05 سنوات بالنسبة للمشاريع التي تخلق 100 منصب شغل أو أكثر.

2- النظام الاستثنائي:

يتكون هذا النظام من قسمين هما:

أ- المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:

تقدم الإعفاءات والامتيازات هنا حسب المرحلة التي يكون فيها المشروع:

- مرحلة الانجاز:(اعفاء لمدة 03 سنوات):

تتضمن هذه المرحلة الإعفاءات التالية:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة؛

- الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة غير المستثناة؛

- الإعفاء من دفع حقوق التسجيل بنسبة 02%؛

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

([1]) وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة.

- مرحلة الاستغلال (إعفاء لمدة 10 سنوات):

شملت الإعفاءات التالية :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

ب- المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني:

وتختلف حسب كل مرحلة:

- مرحلة الانجاز(إعفاء لمدة 05سنوات): تتضمن:

- الإعفاء من الحقوق، والرسوم، والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتنيات من السوق الحلية؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل؛

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المقتنيات القارية والاشهارات القانونية.

- مرحلة الاستغلال(إعفاء لمدة 10 سنوات):

تشمل الإعفاءات التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات(IBS)؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP).

المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة ودورها في دعم الاستثمار الصناعي

تلعب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دورا كبيرا في تشجيع ودعم و حتى مرافقة مختلف الاستثمارات، وذلك في إطار إجراءات الدعم التي تسعى الدولة من خلالها إلى تشجيع المستثمرين للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية محلية ومن تم تفعيل التنمية الشاملة، ومن خلال هذا المطلب سنبين الدور الذي تلعبه الوكالة في دعم الاستثمار الصناعي بناءً على المعطيات والبيانات المتحصل عليها من الوكالة.

أولا: التعداد الكلي للمشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة

قامت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة بدعم العديد من المشاريع التي تنتمي إلى قطاعات مختلفة، من خلال ما تقدمه من حزمة الامتيازات الجبائية.

1- تعداد المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط:

قامت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها بولاية قالمة بدعم 482 مشروع في مختلف القطاعات[1] كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12):عدد المشاريع المدعمة من طرف ANDI حسب قطاع النشاط للفترة (2011/10/01- 2017/03/31)

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاع	عدد المشاريع	%	المبالغ	%
صناعة	117	24.27	23900	56.99
فلاحة	17	3.52	1490	6.23
أشغال عمومية وبناء	55	11.41	4760	11.35
الصحة	8	1.65	1342	3.2
خدمات	18	3.73	1444	3.44
سياحة	14	2.9	3663	8.73
النقل	253	52.48	5335	1472
المجموع	**482**	**%100**	**41934**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع النقل يحتل الصدارة في عدد المشاريع المدعمة من طرف ANDI بحجم تمويل 5335، ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع مربح ولا يتطلب جهدا كبيرا أي سهولة إنشاء المؤسسة، ولا يتطلب كذلك إلى مستوى تأهيل عالي، أضف إلى ذلك رغبة المستثمرين في هذا القطاع، أما قطاع الصناعة يحتل المرتبة الثانية بأكبر حجم تمويل مقارنة بباقي القطاعات ما يعادل نسبة 56.99% وذلك راجع لضخامة تكاليف البناء والتجهيز، في حين أن قطاع النقل على الرغم من ارتفاع عدد المشاريع المسجلة في الوكالة إلا أن تكلفته لم تكن بالنسبة الكبيرة، أما قطاع الأشغال العمومية والبناء فنلاحظ أنه سجلت فيه 55 مؤسسة مدعمة بحجم تمويل قدر بـ 4760 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة لقطاعي الفلاحة والخدمات فقدرت عدد المؤسسات المسجلة في هذين القطاعين بـ 17 و18 مؤسسة على التوالي بحجم تمويلين 1490، 1444 مليون د.ج على التوالي، في حين أن قطاع الصحة فلم يكن تمويله معتبرا نظرا لقلة المؤسسات المسجلة فيه.

[1] انظر إلى **الملحق رقم (10): عدد المشاريع المدعمة من طرف ANDI ،مناصب الشغل الموفرة بها وقيمتها خلال الفترة (2011/10/01 – 2017/03/31).**

2- طبيعة المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة

إن 482 مشروع التي تم دعمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منها ما هو في طور النشأة، ومنها ما هو في طور مرحلة التوسيع أو إعادة الهيكلة[☎]، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(13): طبيعة المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة(2011/10/01- 2017/03/31)

الوحدة:مليون دينار جزائري

طبيعة المؤسسات	عدد المؤسسات	%	المبالغ	%
المؤسسات المنشأة	314	65.14	23760	56.66
المؤسسات الموسعة	167	34.64	18024	42.98
المؤسسات المعاد هيكلتها	1	0.22	150	0.36
المجموع	**482**	**100 %**	**41934**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع المنشأة تأخذ حصة الأسد في الحصول على الدعم من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنسبة تفوق النصف والتي تقدر بـ 65.14 %بحجم تمويل قدره 23760 مليون دينار جزائري ما يعادل نسبته 56.66%في حين نجد أن المؤسسات الموسعة قد بلغت نسبة 34.64% بحجم تمويل قدره 18024 مليون د.ج ما يعادل نسبة 42.98%، حيث يمكن أن تتجسد هذه المؤسسات الموسعة في المؤسسات القائمة التي حققت نجاحات في مسيرتها المهنية وتحاول توسيع وتطوير قدراتها الإنتاجية وأحسن مثال على ذلك مؤسسة عمر بن عمر، في حين أن المؤسسات المعاد هيكلتها فهي خاصة بالمؤسسات العامة ونجد أن الوكالة سجلت ملف واحد في هذا المجال بحجم تمويل قدره 150 مليون د.ج لتحديث واستبدال الآلات القديمة.

[☎] انظر الى **الملحق رقم (11) : توزيع المشاريع المدعمة من طرف ANDI حسب طبيعة المؤسسة .**

ثانيا: دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة في توفير الاحتياجات المحلية من خلال الاستثمار الصناعي

قامت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها إلى غاية 2017/03/31 بدعم 177 مؤسسة صناعية منها ما هو عام ومنها ما هو خاص[1] كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): عدد المشاريع الصناعية المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة حسب القطاع القانوني للفترة (2011/10/01 - 31 /2017/03)

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	المبالغ (MDA)	%
عامة	2	1.71	330	1.39
خاصة	115	98.29	23570	98.61
المجموع	**117**	**%100**	**23900**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن القطاع الخاص الصناعي هو القطاع المسيطر في ولاية قالمة حيث حاز على أكبر عدد للمشاريع الصناعية المدعمة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنسبة كبيرة جدا تعادل 98.29% ،أما بالنسبة للقطاع العام لم يحظى إلا بدعم ضئيل جدا ما يعادل نسبة 1.71% بحجم تمويل قدره 1.39% وتعود أسباب سيطرة القطاع الخاص على القطاع العام إلى جملة التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاش وتطوير الاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية محلية، خاصة من خلال إقامة العديد من المناطق الصناعية عبر التراب الوطني لتفعيل دور قطاع الصناعة في تحقيق تنمية شاملة .

❖ ويمكن توضيح دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة في توفير الاحتياجات المحلية من خلال الجدول الموالي الذي يوضح عدد المؤسسات الصناعية المدعمة من قبل الوكالة حسب قطاع النشاط[2]:

[1] انظر إلى **الملحق رقم (12): توزيع المشاريع المدعمة من طرف ANDI حسب القطاع القانوني.**

[2] انظر إلى **الملحق رقم (10): عدد المشاريع المدعمة من طرف ANDI ،مناصب الشغل الموفرة بها و قيمتها من 01-10-2011 الى غاية 31-03-2017.**

الجدول رقم (15): عدد المشاريع الصناعية المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة (2011/10/01- 2017/03/31)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبالغMDA	النسبة %
كيمياء- بلاستيك- مطاط	12	10.25	2534	10.6
المياه و الطاقة	5	4.27	939	3.92
الصناعات الغذائية	49	41.88	14009	62.34
صناعات مختلفة	5	4.27	376	1.57
صناعات الخشب والفلين والورق	4	3.41	86	0.35
صناعات حديدية	14	11.96	2223	9.3
المحاجر والمناجم	4	3.41	657	2.74
صناعات مواد البناء	24	20.51	3076	12.87
المجموع	**117**	**% 100**	**23900**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصناعات الغذائية تشكل النسبة الأكبر من الصناعات المدعمة من طرف الوكالة حيث قدرت بـ 49 مشروع أي ما يعدل نسبة 41.88% والذي سجل فيها أكبر حجم تمويل ما يعادل 62.34% إجمالي المشاريع الصناعية المدعمة من طرف ANDI، لتليها في المرتبة الثانية صناعات مواد البناء بنسبة 20.51 % وحجم تمويل قدر بـ 3076 أي ما يعادل 12.87 %، ثم بعد ذلك نجد الصناعات الحديدية في المرتبة الثالثة والتي بلغت 11.96% بحجم تمويل قدر بـ 2223 لـ 14 مؤسسة، أما بالنسبة لصناعات الخشب والفلين والمحاجر والمناجم فنلاحظ أن عدد هما ضئيل مقارنة بصناعات الغذائية وصناعات مواد البناء.

ثالثا: دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحقيق التوازن الجغرافي بولاية قالمة من خلال الاستثمار الصناعي

نوضح دور الوكالة في دعم التوازن الجغرافي عن طريق توزيع المشاريع عبر مختلف بلديات الولاية كالآتي:

الجدول رقم (16): المشاريع الصناعية المدعمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولاية قالمة من النشأة إلى غاية 2017/03/31

البلديات	عدد المشاريع	النسبة %	المبالغ(مليون د.ج)	النسبة%
عين بن بيضاء	8	6.84	2406	10.07
عين حساسنة	1	0.85	133	0.56
عين العربي	2	1.71	318	1.33
عين رقادة	1	0.85	51	0.21
عين صندل	2	1.71	112	0.47
بلخير	12	10.26	1832	7.66
بوشقوف	4	3.42	448	1.87
بومهرة أحمد	4	3.42	387	1.62
بن جراح	4	3.42	177	0.74
الفجوج	20	17.09	3710	15.52
قلعة بوصبع	2	1.71	136	0.57
قالمة	21	17.95	3914	16.38
هليو بوليس	5	4.27	481	2.01
مجاز الصفا	6	5.13	1860	7.78
مجاز عمار	3	2.56	150	0.63
نشماية	4	3.42	2042	8.54
واد زناتي	4	3.42	269	1.13
واد فراغة	5	4.27	1603	6.71
الركنية	2	1.71	268	1.12
بوعاتي	5	4.27	3274	13.70
سلاوة عنونة	2	1.71	329	1.38
المجموع	**117**	**100**	**23.900**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على وثائق مقدمة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة.

من خلال استقرائنا للجدول أعلاه نستخلص إلى أنه معظم بلديات ولاية قالمة استطاعت أن تستفيد من الدعم التي تقدمه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة، حيث توضح لنا هذه الأرقام عدد المشاريع الصناعية التي قامت الوكالة بدعمها، فنجد بلدية قالمة تحتل الصدارة بـ 21 مؤسسة صناعية

مستفادة من امتيازات الوكالة بما يعادل 16.38 % من إجمالي مبلغ التمويل، ثم تأتي في المرتبة الثانية الفجوج بـ 20 مؤسسة صناعية بنسبة 15.52 %من إجمالي مبلغ التمويل، وذلك كون الفجوج منطقة صناعية بدرجة أولى فهي تتوفر على أكبر عدد من المؤسسات الصناعية الرائجة والنشطة في الولاية، بها مصانع ومجمعات ضخمة كمجمع عمر بن عمر للعجائن والمصبرات، مصنع الحليب ... الخ، وكذا لقربها من الولاية فهي تبعد عنها ب 5 كلم و توفرها على البنى التحتية، المصالح والهيئات الإدارية المختلفة، أما في المرتبة الثالثة بلخير بـ 12 مؤسسة بما يعادل 7.66%من إجمالي مبلغ التمويل، ثم تليها عين بن بيضاء بـ 8 مؤسسات بـ 10.07 % من إجمالي مبلغ التمويل بعدها بوعاتي، وهيليوبوليس بـ 5 مؤسسات، في حين يتراوح عدد المؤسسات الصناعية بباقي بلديات الولاية ما بين [0-4] مؤسسة وهي منخفضة، وذلك راجع لبعض الظروف والعوائق، منها بعد هذه البلديات عن الولاية وكذا افتقارها للمرافق والبنى التحتية وصعوبة ظروف الاستثمار فيها، وهذا ما يدل على التوزيع الغير عادل وكذا عدم وجود توازن جغرافي من حيث انتشار المؤسسات الصناعية التي دعمتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

رابعا: مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة في توفير منصب الشغل من خلال دعم المشاريع الصناعية

إن دعم الوكالة لمشاريع الاستثمار الصناعي ساهم في توفير العديد من مناصب الشغل عبر معظم بلديات الولاية كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (17): عدد مناصب الشغل التي وفرتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة حسب البلديات

البلديات	عدد مناصب الشغل	النسبة%	البلديات	عدد مناصب الشغل	النسبة%
عين بن بيضاء	304	8.88	بن جراح	53	1.55
عين حساسنة	24	0.70	قلعة بوصبع	23	0.67
عين العربي	80	2.34	قالمة	420	12.27
عين رقادة	12	0.35	هليو بوليس	90	2.63
عين صندل	32	0.94	مجاز عمار	100	2.92
بلخير	521	15.23	مجاز الصفا	191	5.58
بوشقوف	84	2.45	نشماية	107	3.13
بومهرة أحمد	42	1.23	واد فراغة	282	8.24
الفجوج	693	20.25	واد زناتي	69	2.02
بوعاتي محمود	239	6.98	الركنية	32	0.94
			سلاوة عنونة	24	0.70
			المجموع	3422	100

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على وثائق مقدمة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة.

يوضح لنا الجدول السابق عدد مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة والتي استفادت من الامتيازات والدعم الذي تمنحه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة، حيث قدرت بـ 3422 منصب عمل وهو عدد كبير وراجع إلى طبيعة المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة إذ أن المؤسسة الصناعية تحتاج إلى عدد كبير من العمالة أكثر من غيرها، فنلاحظ أن بلدية الفجوج تحتل الصدارة بـ 693 منصب شغل وفرته خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية الثلاثي الأول من 2017 وذلك باعتبار بلدية الفجوج منطقة صناعية خاصة الصناعات الغذائية التي تعرف بها البلدية ، حيث ساهمت بامتصاص جزء كبير من البطالة المحلية، أما في المرتبة الثانية تأتي بلدية بالخير بـ 521 منصب عمل كونها تتمتع بطابع اقتصادي فلاحي وصناعي يعطيها موقعها اقتصاديا واستراتيجيا، تليها في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي بلدية قالمة بـ 420 منصب عمل حيث عين بن بيضاء بـ 304 منصب عمل، ثم بعدهما تأتي واد فراغة بـ282 منصب شغل، كذلك وفرت المؤسسات الصناعية المدعمة من الوكالة بولاية قالمة لباقي بلديات قالمة مناصب شغل تعتبر مقبولة نوعا ما، بوعاتي محمود، مجاز الصفا ب 239، 191 منصب شغل على التوالي، أما باقي المؤسسات الصناعية بالبلديات الأخرى فكانت عدد المناصب التي وفرتها ضئيلة جدا وذلك راجع ربما لقلة المؤسسات الصناعية المتواجدة على مستوى هاذه البلديات.

❖كما نشير أن مناصب الشغل الموفرة كانت أغلبها تنتمي إلى المشاريع الناشطة في مجال الصناعات الغذائية بالنسبة تفوق 53% [*] كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 08: عدد مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصناعية المدعمة من طرف ANDIولاية قالمة للفترة (2011/10/1 - 2017/03/31)

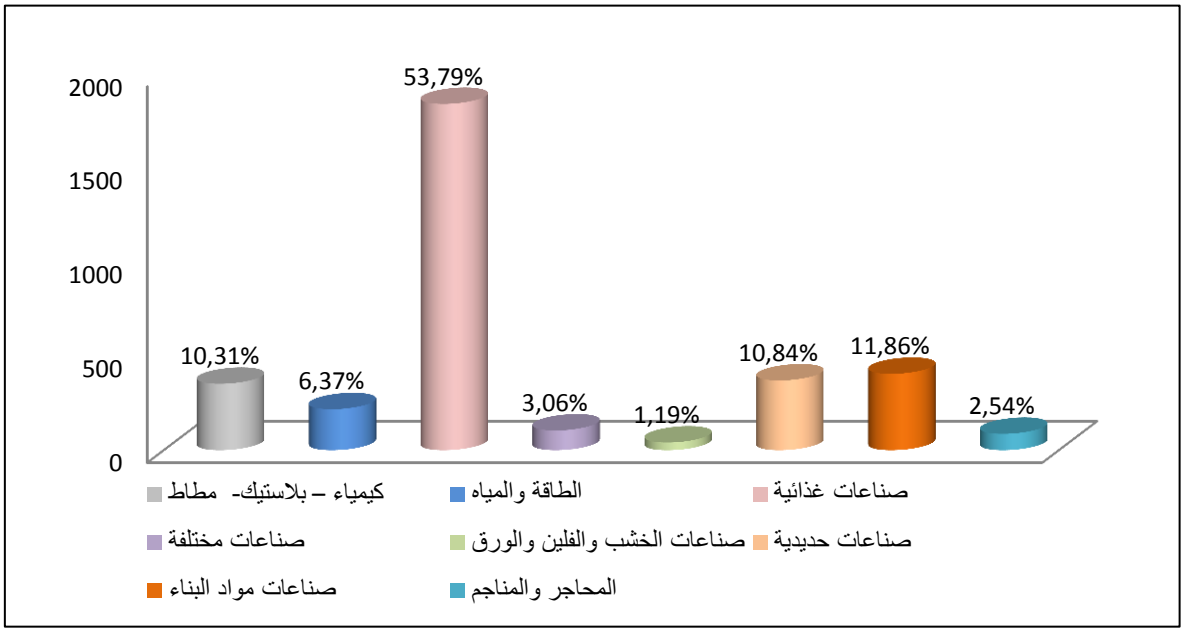

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة

(*) انظر الى **الملحق رقم (10):عدد المشاريع المدعمة من طرف ANDI ، مناصب الشغل الموفرة بها و قيمتها للفترة(01/ 2011/10 - 2017/ 03/31)**

نلاحظ من الشكل السابق أن المشاريع الصناعية قد ساهمت بقدر معتبر في امتصاص جزء من البطالة، حيث تم تسجيل أكبر عدد لمناصب الشغل في الصناعات الغذائية بالنسبة 53.79%ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع يستحوذ على الحصة الأكبر من حيث عدد المشاريع التي قدرت ب 49 مشروع، ثم في المرتبة الثانية تليه صناعات مواد البناء بـ 11.86%، في حين أن الصناعات الحديدية والصناعات الكيميائية يوفران ما نسبته 10.84%،10.31%على التوالي، بينما يساهم قطاع المحاجر والمناجم بنسبة ضئيلة في توفير مناصب شغل مقارنة بما توفره الصناعات الأخرى ويرجع ذلك إلى طبيعة هذا القطاع في حد ذاته وكذلك إلى مستوى التأهيل العالي المطلوب لدى القوى العاملة.

المطلب الثالث: تقييم عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة وآليات تفعيلها

تعددت مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية وكذا مساهمتها في تشجيع وترقية الاستثمار، إلا أن هذا لا يعني أنها استطاعت أن تحد من العراقيل التي تحول دون قيامها بدورها التنموي.

أولا: تقييم عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة

رغم الجهود المبذولة وطنيا ومحليا لترقية الاستثمار إلا أننا نلاحظ عدم قدرة الهيئات الداعمة المجندة للنهوض بالاستثمار على تأدية الدور المنتظر منها، إذ لا نجد على أرض الواقع جدوى اقتصادية لهذا الكم من الهيئات المشجعة شكليا للاستثمار، حيث نجد مثلا أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لم تستطع أن تلعب الدور المنوط بها في دفع عجلة الاستثمارات والمشاريع المحلية وذلك لتداخل مهامها وغياب الدقة في عملها، كذلك نجد عدم قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية منها والأجنبية، وذلك لغياب سياسة واضحة ومعالجة لضعف البنية الاستثمارية، كذلك يعود هذا الخلل إلى العشوائية في منح الامتيازات بناءً على معطيات سياسية، وسيطرة أصحاب الأموال على العقار الصناعي[1].

وهناك مشاكل أخرى تكتنف سير عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بينها نقص الخبراء والمتخصصين، حيث أن هذه الأخيرة لا تتوفر على تطوير الاستثمار الصناعي، وذلك يعود لغياب الاستقلالية الفعلية في توظيف المستخدمين وفي صرف النفقات وفي توفير الوسائل اللازمة لنشاط تطوير الاستثمار، وكذلك يمكن القول أن هذه الوكالة(ANDI) تستجيب لمحددات ومعايير إدارية، أكثر من استجابتها لمعايير الفعالية والأداء الأمثل على المستوى الدولي والوطني الذي من المفروض أن يكون هو السمة المميزة على كل الأجهزة والهياكل المكلفة بتطوير الاستثمار[2].

(1)حفيظ صواليلي،" **لا جدوى اقتصادية في وجود عدة هيئات مشجعة شكليا للاستثمار**"، جريدة الخبر الجزائرية، الصادرة يوم 12-03-2017م، ص 09.

(2) الزين منصوري ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 297، 298.

ثانيا: آليات تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة

لتطوير عمل الوكالة، وفي مجال تطوير الاستثمار فإنه يجب إدخال بعض الإجراءات نذكر أهمها فيما يلي:

1- توظيف المتخصصين وأصحاب الكفاءات في مجال تشجيع وترقية الاستثمار الصناعي؛
2- تسهيل إجراءات التراخيص التي تقوم بها الوكالة وغيرها من الصعوبات الإدارية الأخرى؛
3- وضع أجهزة معلومات متطورة تسمح للوكالة بتجديد المعلومات وتحسينها لفائدة المستثمرين؛
4- الوكالة مطالبة بمرافقة المستثمر خلال فترة حياة المشروع، وأن تضمن له المتابعة والمساعدة المستمرة؛
5- تطوير مراكز الإعلام وتوجيه المستثمرين قبل وبعد مباشرتهم للاستثمار وتوفير كل المعلومات الكافية واللازمة عن الفرص الاستثمارية والمزايا الممنوحة للمستثمرين، والتعريف بالخصائص التي تتمتع بها المناطق الصناعية، أضف إلى ذلك الامتيازات الجبائية وطرق التمويل...الخ؛
6- إدخال تغييرات على عمل هذه الوكالة، وذلك بالتركيز على الاحترافية والفاعلية في مهامها وتقسيم عمل الوكالة إلى قسمين، قسم يختص بالقطاع الخاص الوطني وآخر يختص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
7- إحداث تكامل وترابط بين مختلف الهيئات الداعمة الأخرى لأجل تحفيز قيام الاستثمارات الصناعية؛
8- إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول الدور الذي تلعبه ANDI في إنشاء وتوسيع المشاريع الصناعية، وذلك على مستوى الجامعات أو على مستوى قاعات الثقافة من أجل توعية الفئة الشبابية الطموحة.

وعليه، يتضح لنا الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قالمة في دعم الاستثمارات الصناعية، وذلك من خلال ما تمنحه هذه الأخيرة من امتيازات جبائية، وكذا مرافقتها لضمان استمرارها، وبالتالي مساهمتها في تحقيق تنمية محلية ولو بنسبة مقبولة نظرا لما يعترضها من عراقيل تقف حاجزا دون قيامها بدورها التنموي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال استعراضنا وتحليلنا لأهم الإحصائيات المتعلقة بالتنمية المحلية لولاية قالمة وكذا الاستثمار الصناعي بها، يتبين لنا حقيقة المستوى الضعيف لمساهمة هذا الأخير في دعم التنمية المحلية بها نظرا لكثرة العراقيل التي يواجهها من جهة إلى جانب غياب استراتيجية واضحة لتفعيل هذه المساهمة من جهة أخرى. غير أننا ننوه بالدور الذي تؤديه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار رغم حداثة نشأتها والتي نرى انه لابد من وضع الرضية الملائمة لها حتى تستطيع تأدية الدور المنتظر منها ومن ثم تمكين الاستثمار الصناعي

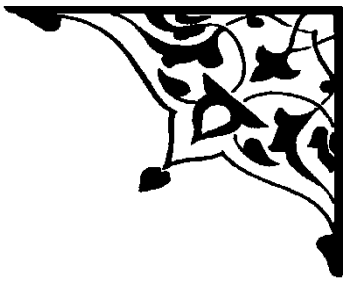

الخاتمة

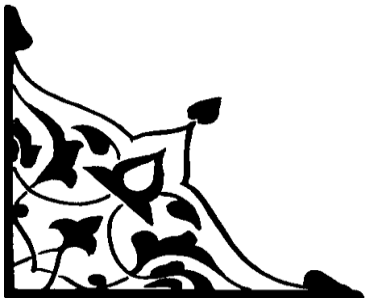

إن دراسة موضوع الاستثمار الصناعي في دعم التنمية يحظى باهتمام كبير من دول العالم، خاصة منها المتقدمة، نتيجة لما حققه هذا الأخير من نتائج مرضية.

غير أن دراستنا مكنتنا من التماس عكس ذلك في الواقع الجزائري من خلال إسقاطه على ولاية قالمة، إذ يمكننا القول انه بالرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بالاستثمار الصناعي، ورغم التطور الطفيف الذي تشهده الولاية في هذا المجال إلا انه مازال لم يعتمد على أساليب فعلية لتطوير الصناعة المحلية التي هي أساس تطور المجتمع وبيئته ومن ثم تحقيق تنمية محلية وان كانت نسبية.

وبالتالي كان من الضروري البحث عن سبل واليات لدعم الاستثمار الصناعي لمواجهة وإزالة العراقيل والتحديات التي تواجهه وتحول دون تأديته للدور المنتظر منه اتجاه التنمية المحلية، وفي هذا الصدد، تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار احد أهم هذه الآليات المعتمد عليها لدعم الاستثمار الصناعي والتي رغم حداثة نشأتها في ولاية قالمة إلا أننا سجلنا مساهمة معتبرة لها في دعمه بتحليلنا للإحصائيات المقدمة منها.

من خلال الامتيازات الممنوحة سواء لإنشاء للمشاريع آو التوسع فيها أو إعادة هيكلتها، غير أننا نؤكد ضرورة تفعيل الحلول المناسبة للارتقاء بدور الوكالة وإزالة العراقيل التي تواجهها مما ينعكس إيجابا على مستويات التنمية المحلية بولاية قالمة.

❖ **اختبار الفرضيات:**

بعد دراسة الموضوع ومحاولة الإحاطة بكل جوانبه يمكننا اختبار الفرضيات المصاغة في مقدمة الدراسة كالآتي :

1 - الفرضية الأولى:

بعد تحليلنا للمعطيات الإحصائية للواقع الفعلي والعملي لمختلف القطاعات الإستراتيجية في ولاية قالمة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن ما حققته الولاية من مشاريع وسياسات استثمارية ليس سوى نتائج محدودة لا تعكس حقيقة الجهود والطموحات ولا تفي بكل المتطلبات التنموية اللازمة، كما أنها لا تعكس القدرات والمؤهلات التي تزخر بها الولاية، فتفعيل هذه المشاريع التنموية في الولاية يستدعي ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة النقائص والثغرات والمعوقات التي تم التحدث عنها. **وهو ما يقودنا إلى نفي الفرضية الأولى.**

2- الفرضية الثانية:

يساهم الاستثمار الصناعي في دعم التنمية المحلية بولاية قالمة من خلال مساهمته في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، توفير المنتجات المحلية ودعم التوازن الجهوي، كذلك محاربة الفقر من خلال خلق مناصب شغل، أضف إلى ذلك دوره الفعال في تنويع مصادر الدخل وتحسين المستوى المعيشي، كذلك تنشيط القطاعات الأخرى الفاعلة في التنمية المحلية، غير أن الواقع أثبت أنه مازال في مرحلة النمو ونلتمس ذلك من خلال قلة الوحدات الصناعية بالولاية، وعدم تنوع المنتجات ومحدوديتها، ذلك أن معظم صناعاتها القائمة في مجال الصناعات الغذائية، والافتقار للإبداع والابتكار وكذا قلة الكفاءة والخبر المسيرة، وبالتالي نخلص إلى أن القطاع الصناعي بولاية قالمة يساهم في دعم التنمية المحلية لكن بمستويات ضعيفة. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية**

3- الفرضية الثالثة:

بعد استعراض حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال دعم وتنمية الاستثمار الصناعي، يمكن التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه الوكالة في التذليل والتخفيف من حدة الصعوبات التي تعيق الاستثمار الصناعي، حيث لعبت الوكالة دورا محوريا في إنشاء وتنمية عدد المؤسسات الصناعية، أضف إلى ذلك منحها حزمة من التحفيزات الجبائية التي تخفف كاهل هذه المؤسسات من العبء، ومساعدة المستثمر في دراسة الجدوى الاقتصادية. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

❖ **نتائج الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة استخلصنا مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر القطاعي الصناعي قطاعا حيويا لما يلعبه من دور ريادي في تحقيق تنمية محلية وتفعيل التنمية الشاملة؛
- إن التوسع في الاستثمارات الصناعية المحلية من شانه أن يؤدي إلى تنويع وزيادة مدا خيل الدولة الناتجة عن مختلف الموارد الجبائية الناتجة عن رواج النشاطات الصناعية والتجارية؛
- إن عملية التنمية المحلية هي محصلة الجهود مجتمعة، تتطلب توفير قاعدة إنتاجية أساسية تستطيع تحقيق الأهداف المجتمعية؛

- تعتبر التنمية المحلية جسر للعبور للتنمية الشاملة وذلك بتضافر الجهود الشعبية والحكومية الكفيلة بتلبية مختلف الاحتياجات المجتمعية؛
- بذلت الجزائر جهود معتبرة لتطوير وتنمية الاستثمار الصناعي من خلا اتخاذ جملة من الإجراءات التحفيزية وتوفير الهيئات الداعمة والمرافقة لقيام مثل هذه المشاريع، إلا انه تعترضه جملة من العراقيل التي تبطئ من تنميته وتطويره، أهمها مشكل العقار الصناعي والموارد التمويلية المتاحة وكذا تعقيد الإجراءات الإدارية؛
- إن الاستثمارات والمخصصات التمويلية لا تكف وحدها لتحقيق تنمية محلية بل يتطلب إلى جانب ذلك تهيئة المناخ المناسب الكفيل بإنجاح المشاريع التنموية القائمة وكذا اعتماد سياسات واستراتيجيات واضحة المعالم تقوم على الواقعية وتتناسب والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة كذلك، مع ضرورة وجود رقابة وصرامة وكذا إرادة فعالة في تطبيق هذه الأخيرة بالطريقة السليمة للوصول للأهداف المسطرة؛
- على الرغم من ضخامة المخصصات التمويلية التي أنفقت على مختلف البرامج التنموية لولاية قالمة إلا أنها لم تستطع بعد بلوغ المستوى المراد الوصول إليه؛
- تتمتع ولاية قالمة بمجموعة من المؤهلات والقدرات المتنوعة في مختلف قطاعاتها ،حيث تشكل هذه الأخيرة مزيج متكامل قادر على النهوض بالعملية التنموية إذا ما أحسن استغلاله وتسييره بطريقة رشيدة وممنهجة؛
- يساهم الاستثمار الصناعي في عملية التنمية المحلية بقدر محتشم وضعيف اذا ما تم مقارنته مع الإمكانيات المتاحة والمسخرة لدعمه ؛
- من استعراض حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال دعم الاستثمار الصناعي يتضح لنا جليا الدور المحوري الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحجيم الصعوبات التي تحول دون تنمية الاستثمارات الصناعية ، حيث كان للوكالة دور جوهري في مجال إنشاء وتوسيع المؤسسات الصناعية وتقديم الدعم لها خاصة ما تعلق بالإعانات الجبائية وبالتالي دفعها الى تنافسية جادة ومثمرة؛
- من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يتضح ان مساهمة القطاع الخاص تفوق مساهمة القطاع العام الذي هو في تراجع مستمر؛
- تكشف قراءة ملامح الاستثمار الصناعي وواقعه حسب الإحصائيات المقدمة من الوكالة حالة من العشوائية في الجذب والتوزيع الجهوي بسبب غياب رؤية واضحة وإستراتيجية ممنهجة؛

- يؤمل من الاستثمار الصناعي لاحقا ان يساهم في تحقيق التنمية المخلية بقدر معتبر يفوق أداءه الحالي المحتشم، لتوفر الولاية على جملة من الإمكانيات القادرة على النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي وتوفره كذلك على قاعدة صناعية قابلة للتطوير والتوسع . من ذلك المنطقتين الصناعيتين ذراع الأحرش -بلخير-وحجر مركب- عين رقادة المقرر انطلاقها في جوان 2017؛
- ان الوسائل البشرية والمالية التي تتوفر عليها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا يسمح لها القيام بالمهام الموكلة لها بفاعلية وذلك لغياب الخبراء والمتخصصين من جانب تطوير الاستثمار وكذلك لغياب الاستقلالية الفعلية لتوظيف المستخدمين الأكفاء والمتخصصين؛

❖ **الاقتراحات :**

بناءً على ما تم عرضه في هذه الدراسة وكذا النتائج المشار إليها، نقوم بإدراج جملة من الاقتراحات التي من شأنها دعم مساهمة الاستثمار الصناعي في التنمية المحلية بولاية قالمة وذلك كالآتي:

- ✍ تعزيز جهود الدولة في مجال تحفيز الاستثمار الصناعي وتهيئة المناخ المناسب للنهوض بالصناعات المحلية ؛
- ✍ التطبيق الفعلي للإجراءات والقرارات الإستراتيجية المحفزة للاستثمار الصناعي ؛
- ✍ تضافر الجهود الشعبية والحكومية للنهوض بالتنمية المحلية ومن ثم تفعيل التنمية الشاملة؛
- ✍ ضرورة التكامل والارتباط بين القطاعات الفاعلة والنشطة في عملية التنمية المحلية، خاصة بين القطاع الفلاحي والصناعي باعتماد كل منهما عللا الآخر؛
- ✍ تبسيط الإجراءات الإدارية المرافقة لمختلف مراحل إنشاء ونمو الاستثمار الصناعي؛
- ✍ تبسيط وتسهيل العلاقات بين الأجهزة والهياكل المكلفة بتطوير وترقية الاستثمار الصناعي وتعميق التنسيق والترابط فيما بينها؛
- ✍ رفع القيود وإزاحة العراقيل أمام المبادرة الفردية في مجال الاستثمار الصناعي وذلك بإتاحة الفرص وتهيئة المستلزمات؛
- ✍ تهيئة وتجهيز المناطق الصناعية بمختلف مرافق الحياة (كهرباء، ماء، طرق،...) وإنشاء مناطق صناعية أخرى عصرية تواكب التطور التكنولوجي الحالي وتلبي الاحتياجات الأساسية المتنوعة والمتجددة؛

- تقديم حلول جادة وفعلية لأشكال العقار الصناعي بما يمنح المزيد من الثقة لدى المستثمرين بإنشاء سوق عقاري يخضع لآليات العرض والطلب، كذلك منح تسهيلات وامتيازات عقارية أكبر؛
- الاحتكاك والاستفادة من التجارب الصناعية الغربية الناجحة، والاستعانة بخبراء متخصصين في هذا المجال بتقديم نصائح في المجال الإداري،، الفني، التمويلي...؛
- ضرورة تركيز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على نوعية المشروعات ذات الجودة العالية؛
- لتفعيل دور الوكالة لابد من التركيز على الاحترافية والفاعلية في مهامها وتوظيف المتخصصين وأصحاب الكفاءات؛
- تطوير مراكز الإعلام وتوجيه المستثمرين ووضع أجهزة معلومات متطورة تسمح للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتجديد المعلومات وتحيينها لفائدة المستثمرين.

❖ **آفاق الدراسة:**

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها وكذا الاقتراحات المقدمة التي شهدتها هذه الدراسة نجد أنفسنا أمام امتدادات وآفاق مستقبلية أخرى واسعة تثير بشكل مستمر تساؤلات عديدة متعلقة بموضوع الدراسة لما له من أهمية بالغة، حيث يمكن أنى تكون منطلق لدراسات أخرى نذكر منها:

- دعم التنمية الصناعية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؛
- تأثير المناطق الصناعية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ؛
- استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق في الجزائر؛
- التكامل والترابط بين مختلف هيئات دعم وتطوير الاستثمار للنهوض بالصناعات المحلية؛
- المناولة والشراكة الصناعية ودورها في تطوير علاقات التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1) أبو سيد فتحي السيد عبده أحمد، **"الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية"**، مؤسسة شباب بالجامعة للنشر، الإسكندرية، 2005.
2) أبو منصف، "**مدخل للتنظيم الاداري والمالية العامة**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، .
3) بشير الكناني كامل كاظم ، **"الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
4) بن ضيف محمد، "**مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
5) بن غضبان فؤاد ، "**التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.
6) بوشامة شوام، "**تقييم واختيار الاستثمارات**"، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003.
7) جاويش عبد الفتاح محمد أحمد ، "**إدارة الاستثمار الأجنبي**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016.
8) الجميلي باسم ، "**سياسة التصنيع**"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006..
9) حردان طاهر ، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
10) حلاوة جمال ، صالح علي ، "**مدخل إلى علم التنمية**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
11) الحناوي محمد، مصطفى نهال فريد ، "**مبادئ و أساسيات الاستثمار**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
12) خاطر أحمد مصطفى، **"تنمية المجتمع المحلي"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.
13) خلفان محمد عيسى، "**إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**"، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
14) الدوري مؤيد عبد الرحمن ،"**إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
15) رمضان زياد ، "**الاستثمار المالي والحقيقي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
16) رمضان زياد، "**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2005.
17) زيدان جمال ، "**إدارة التنمية المحلية في الجزائر**"، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2014، ص17.
18) السماك محمد أزهر سعيد ، "**اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
19) شاندرا راجيس، "**التصنيع والتنمية**"، ترجمة: محمد محمود عمار، مطبعة المعرفة، الإسكندرية، 1994.
20) الشرفات علي جدوع ، **"التنمية الاقتصادية في العالم العربي"**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

21) شقيري موسى نوري، الزرقان صالح طاهر، الدويكات مهند فايز، الحداد وسيم محمد، "**إدارة الاستثمار**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

22) شموط مروان ، كنجو عبود كنجو، "**أسس الاستثمار**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

23) صخري عمر، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

24) عبد الحميد عبد المطلب، "**التمويل المحلي والتنمية المحلية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2001.

25) عبد الرحيم محمد ابراهيم، "**الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

26) عبد الفتاح محمد محمد، "**تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1991.

27) عبد اللطيف أحمد رشاد ، "**التنمية المحلية**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011

28) عجمية محمد عبد العزيز ، أحمد عبد الرحمان يسري ، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

29) عجمية محمد عبد العزيز ، محمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

30) عجمية محمد عبد العزيز وناصف ايمان عطية، نجا علي عبد الوهاب، "**التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

31) العذاري عدنان داود محمد ، "**الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016.

32) عطا الله ماجد أحمد ، "**إدارة الاستثمار**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

33) علوان ثامر المصلح ، "**تقييم قرارات الاستثمار**"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

34) العمر حسين، المؤمن عزام، العازمي عبد الله، "**مقدمة في الاقتصاد الصناعي**"، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 2002.

35) العوالمة نائل عبد الحافظ ، "**ادارة التنمية (الأسس – النظريات – التطبيقات العملية)**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

36) غرايبة فيصل محمود ، "**أبعاد التنمية الاجتماعية العربية**"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

37) القريشي محمد صالح تركي ، "**علم اقتصاد التنمية**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

38) القريشي مدحت ، "**الاقتصاد الصناعي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005.

39) القريشي مدحت ، "**التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

40) القريشي مدحت كاظم ، "**الاقتصاد الصناعي**"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
41) الجندي مصطفى، "**الإدارة المحلية واستراتيجياتها**"، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، ص132.
42) قاسم خالد مصطفى، "**الطاقة الاستيعابية بين التقويم واستراتيجيات التصنيع**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
43) المعاني أيمن عودة، "**الإدارة المحلية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2013.
44) معروف هوشيار ، "**التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)**"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.
45) المعماري عبد الغفور حسن كنعان ، "**اقتصاديات الإنتاج الصناعي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
46) منصوري الزين، "**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
47) الور فوزي يوسف ، "**الإشراف والتنظيم الصناعي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية.

ثانيا: المذكرات

أ- أطروحات الدكتوراه:

1) سريدي سمية، "**أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2016.

ب- مذكرات الماجستير:

1) أعميري خالد ، "**أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.
2) حازم حجلة سعيدة، "**دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)،تخصص: تحليل قطاعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2011.
3) طراد هشام خوجة ، "**التنمية المحلية في البلديات ذات الطابع الفلاحي الصناعي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)،تخصص: نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2004.

ثالثا: الملتقيات

1) الملتقى الوطني حول: "**التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، يومي 9-10 ديسمبر 2014.

2) الملتقى الوطني الأول حول: "**أفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، الجزائر، يومي 6 و7 نوفمبر 2013، ص202.
3) الملتقى الوطني حول: "**التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية -البلديات نموذجا-**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، يومي08و09 نوفمبر 2016.
4) الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: "**آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة تجارب بعض الدول-**"، جامعة البليدة 2، البليدة، ليومي 2 و3 جوان 2014.
5) الملتقى العلمي الدولي حول: "**التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، القاهرة، 6- 10 ماي 2007.
6) الملتقى الوطني الثاني حول: "**التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، يومي 19 و20 أكتوبر. 2014

رابعا: المجلات

1) مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 01، جانفي 2011.
2) مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 1، 2011.
3) مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 01، جانفي 2011.
4) مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009.
5) مجلة التواصل، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، العدد26، جوان2016.
6) مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2010.

خامسا: الجرائد

1) جريدة الخبر الجزائرية، الصادرة يوم 12-03-2017.

المراجع باللغة الفرنسية

1) Deniel Pierre Noel," **Introduction aux théories et quelque pratiques du développement local et territorial",** Edition BIT, Genève, 2005.
2) Miloudi Boubaker, **Investissement et stratégies de développement**, office de publications universitaires, Algérie, 1988.
3) Vizzavone Patrice,**"Gestion financière: analyse financière et analyse prévisionnelle**", Edition Berti, Algérie, 9eme Ed, 1993.

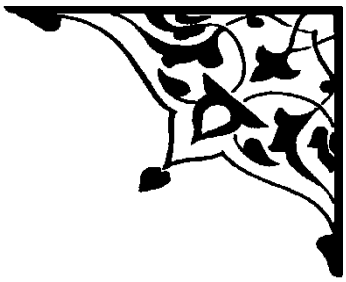

الملاحق

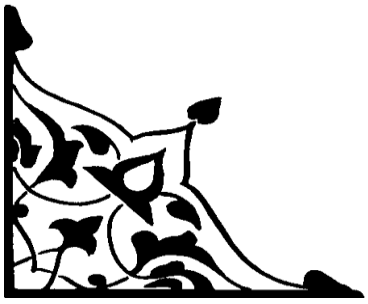

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم/ 1122 /ق.ع.إ.ق.ت.ع.ت.ا.ج/د/2017. قالمة في: 11 أفريل 2017

إلى السيّد/ة مدير/ة الفلاحة لولاية قالمة .

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

يشرفني أنا رئيس قسم العلوم الاقتصادية أن أشهد بأنّ الطالبتين:

- ✓ بوزيدي زينب .
- ✓ هباشي ريم.

و المسجلتين بالسنة الثانية مـــــاستر، تخصص: تمويل التنمية،

في حاجة ماسّة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، و ذلك لاستكمال مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تحت عنوان:

آليات دعم الاستثمار الصناعي و دوره في تحقيق التنمية المحلية

و لهذا نرجو من سيادتكم التفضل بقبول الطالبتين المذكورتين و مد يد المساعدة لهن بتوفير الوثائق الضرورية لتحقيق الغاية المرجوّة.

و في الأخير تقبلوا السيد المدير خالص شُكرِنا و امتنانا لكريم تجاوبكم.

رئيس القسم

الدكتور: هباش عبد الباقي

رئيس قسم العلوم الاقتصادية

3697 ..... 2017 أفريل 18

الموقع الالكتروني: http://economie.univ-guelma.dz/

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم/ 1125 /ق.ع.إ.ق.ت.ع.ت.ا.ج/د/2017. قالمة في: 18 أفريل 2017

إلى السيّد/ة مدير/ة مديرية البرمجة و متابعة الميزانية - قالمة -.

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

يشرفني أنا رئيس قسم العلوم الاقتصادية أن أشهد بأنّ الطالبتين:

- ✓ بوزيدي زينب
- ✓ هباشي ريم

و المسجلتين بالسنة الثانية مـــــاستر، تخصص: تمويل التنمية،

في حاجة ماسّة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، و ذلك لاستكمال مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، بعنوان:

آليات دعم الاستثمار الصناعي و دوره في تحقيق التنمية المحلية

و عليه، نرجو من سيادتكم التفضل بقبول الطالبتين المذكورتين و مد يد المساعدة لهن و توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوّة.

تقبلوا السيد المدير خالص شُكرِنا و امتنانا لكريم تجاوبكم.

رئيس القسم

نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية مكلف بما بعد التدرج و البحث العلمي

الدكتور: بخاخشة يوسف

الموقع الالكتروني: http://economie.univ-guelma.dz/

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم/ 126 / ق.ع.إ.ع.ت.ع.ت.ع.ت/2017. قالمة في: 18 أفريل 2017

إلى السيّدا مدير التجارة لولاية قالمة .

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

يشرفني أنا رئيس قسم العلوم الاقتصادية أن أشهد بأنّ الطالبتين:

- ✓ بوزيدي زينب
- ✓ هباشي ريم.

و المسجلتين بالسنة الثانية مـــــاستر، تخصص: تمويل التنمية،

في حاجة ماسّة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، و ذلك لاستكمال مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، بعنوان:

آليات دعم الاستثمار الصناعي ودوره في تحقيق التنمية المحلية

و عليه، نرجو من سيادتكم التفضل بقبول الطالبتين المذكورتين و مد يد المساعدة لهن و توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوّة.

تقبلوا السيد المدير خالص شُكرنا و امتنانا لكرم تجاوبكم.

رئيس القسم

الدكتور: بحاحبة عيسى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم/ 111 /ق.ع.إ.ع.ت.ع.ت.ع.ت/2017. قالمة في: 11 جوان 2017

إلى السيّدا مدير السياحة لولاية قالمة .

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

يشرفني أنا رئيس قسم العلوم الاقتصادية أن أشهد بأنّ الطالبتين:

- ✓ بوزيدي زينب .
- ✓ هباشي ريم.

و المسجلتين بالسنة الثانية مـــــاستر، تخصص: تمويل التنمية،

في حاجة ماسّة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، و ذلك لاستكمال مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تحت عنوان:

آليات دعم الاستثمار الصناعي و دوره في تحقيق التنمية المحلية

و لهذا نرجو من سيادتكم التفضل بقبول الطالبتين المذكورتين و مد يد المساعدة لهن بتوفير الوثائق الضرورية لتحقيق الغاية المرجوّة.

و في الأخير تقبلوا السيد المدير خالص شُكرنا و امتنانا لكرم تجاوبكم.

رئيس القسم

الدكتور: هباش عبد المالك

رئيس قسم العلوم الاقتصادية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم/ 150 /ق.ع.ا.ت.ع.ت.ع.ت/2017. قالمة في: 02 ماي 2017

إلى السيّد/ أمين خزينة بلدية قالمة.

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

يشرفني أنا رئيس قسم العلوم الاقتصادية أن أشهد بأنّ الطالبتين:

- ✓ بوزيدي زينب
- ✓ هباشي ريم

و المسجلتين بالسنة الثانية ماستر، تخصص: تمويل التنمية،

في حاجة ماسّة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، و ذلك لاستكمال مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، بعنوان:

آليات دعم الاستثمار الصناعي وودوره في تحقيق التنمية المحلية

و عليه، نرجو من سيادتكم التفضل بقبول الطالبتين المذكورتين و مد يد المساعدة لهن و توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوّة.

تقبلوا السيد المدير خالص شُكرنا و امتنانا لكريم تجاوبكم.

رئيس القسم

نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بالدروس والتعليم في التدرج
الدكتور: بن جلول خالد

أمين الخزينة البلدية
لعمارة محمد

الموقع الالكتروني: http://economic.univ-guelma.dz/

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم/ 151 /ق.ع.ا.ت.ع.ت.ع.ت/2017. قالمة في: 02 ماي 2017

إلى السيّد/ مدير الضرائب لولاية قالمة.

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

يشرفني أنا رئيس قسم العلوم الاقتصادية أن أشهد بأنّ الطالبتين:

- ✓ بوزيدي زينب
- ✓ هباشي ريم

و المسجلتين بالسنة الثانية ماستر، تخصص: تمويل التنمية،

في حاجة ماسّة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، و ذلك لاستكمال مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، بعنوان:

آليات دعم الاستثمار الصناعي وودوره في تحقيق التنمية المحلية

و عليه، نرجو من سيادتكم التفضل بقبول الطالبتين المذكورتين و مد يد المساعدة لهن و توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوّة.

تقبلوا السيد المدير خالص شُكرنا و امتنانا لكريم تجاوبكم.

رئيس القسم

الموقع الالكتروني: http://economic.univ-guelma.dz/

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم/ 98 / ق.ع.إ.ت.ع.ت.ا.ج.ق.ا/2017. قالمة في: 04 أفريل 2017

إلى السيّد/ مدير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكالة قالمة -

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

يشرفني أنا رئيس قسم العلوم الاقتصادية أن أشهد بأنّ الطالبتين:

- ✓ **بوزيدي زينب .**
- ✓ **هباشي ريم.**

و المسجلتين بالسنة الثانية مـــــاستر، تخصص: تمويل التنمية،

في حاجة ماسّة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، و ذلك لاستكمال مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،

تحت عنوان:

آليات دعم الاستثمار الصناعي و دوره في تحقيق التنمية المحلية

و لهذا نرجو من سيادتكم التفضل بقبول الطالبتين المذكورتين و مد يد المساعدة لهن بتوفير الوثائق الضرورية لتحقيق الغاية المرجوّة.

و في الأخير تقبلوا السيد المدير خالص شُكرنا و امتنانا لكرم تجاوبكم.

رئيس القسم .

الدكتور : هباش عبد الحكيم

رئيس قسم العلوم الاقتصادية

A. N. D. I
GUD DE GUELMA
COURRIER ARRIVÉE
LE 10 AVR 2017
N°

http://economie.univ-guelma.dz/

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم/ 113 / ق.ع.إ.ت.ع.ت.ا.ج.ق.ا/2017. قالمة في: 11 أفريل 2017

إلى السيّد/ مدير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار بقالمة .

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم

يشرفني أنا رئيس قسم العلوم الاقتصادية أن أشهد بأنّ الطالبتين:

- ✓ بوزيدي زينب .
- ✓ هباشي ريم.

و المسجلتين بالسنة الثانية مـــــاستر، تخصص: تمويل التنمية،

في حاجة ماسّة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، و ذلك لاستكمال مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،

تحت عنوان:

آليات دعم الاستثمار الصناعي و دوره في تحقيق التنمية المحلية

و لهذا نرجو من سيادتكم التفضل بقبول الطالبتين المذكورتين و مد يد المساعدة لهن بتوفير الوثائق الضرورية لتحقيق الغاية المرجوّة.

و في الأخير تقبلوا السيد المدير خالص شُكرنا و امتنانا لكرم تجاوبكم.

رئيس القسم

الدكتور : هباش عبد الحكيم

رئيس قسم العلوم الاقتصادية

وزارة الصناعة والمناجم
مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المديرية الولائية
يوم: 16/04/12
رقم: 1369

http://economie.univ-guelma.dz/

الملحق رقم 01: تطور الإنتاج والعمالة في القطاع الفلاحي بولاية قالمة

جدول يوضح تطور المساحة و الانتاج لولاية قالمة لمختلف الشعب

منذ الموسم الفلاحي 2011/2010الى/2017/2016

1-شعبة الانتاج النباتي:

نوع الزراعة	2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)
الحبوب	85560	1891740	88171	2184000	75155	2005420	82075	2368000	83408	1900000	84291	2180800	84760	1700000
البقول الجافة	4432	51120	4944	57130	5230	70310	5795	79100	4915	65085	5227	81145	6173	86720
الاعلاف	17300	1372467	19759	1750066	21535	1859105	23570	2318440	24420	234627	25075	2438475	24745	2401203
الطماطم الصناعية	3340	1890240	3015	1912910	2742	1984810	3752	2662185	4412	3129165	4388	3146195	4485	316400
البطاطا	3351	1015714	2673	862468	2871	497030	2529	848538	1707	543280	1903	505105	1139	36456
الاشجار المثمرة	9500	330040	8016	406768	7417	463835	7687	460560	7830	427120	8165	580630	7677	320432

1-شعبة الانتاج الحيواني:

نوع الانتاج	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحليب(10^3 لتر)	46588	47680	50310	55240	64515	47605	25915
اللحوم الحمراء(قنطار)	84450	105000	117581	130430	148750	152075	87535
اللحوم البيضاء(قنطار)	47806	60693	73018	96452	116128	129665	56895

ملاحظة:

بالنسبة للموسم الفلاحي 2017/2016 الارقام المسجلة في الجدول الخاصة بشعبة الإنتاج النباتي غير ثابتة لأنها اهداف مسطرة اما تلك المسجلة في شعبة الانتاج الحيواني تمثل الثلاثي الاول فقط.

République Algérienne démocratique et populaire
Wilaya de Guelma
Direction des services Agricoles
SSASI

Les nouvelles créations d'emplois

2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017	
Permanant	Saisonnier	Permanant	Saisonnier	Permanant	Saisonnier	Permanant	Saisonnier	Permanant	Saisonnier	Permanant	Saisonnier	Permanant	Saisonnier
39	198074	7	422760	0	506381	0	499957	0	912459	0	439248	0	96407

DSA-SSASI

الملحق رقم 02: تطور المستثمرات الفلاحية بولاية قالمة

الملحق رقم (02)

SITUATION DES EXPLOITATIONS AGRICOLES

Code	Commune	Exploitations						
		TOTAL Exploit	EAC	EAI	Privée	GCA	Ferme Pilote	Autres
1	Guelma	69	17	17	31	0	2	2
2	Nechmaya	381	15	104	241	21	0	0
3	Bouati Mahmoud	264	12	62	188	2	0	0
4	Oued zenati	411	42	157	210	0	0	2
5	Tamlouka	672	43	112	515	0	2	0
6	Oued Fragha	181	17	66	65	33	0	0
7	Ain Sandel	487	0	35	452	0	0	0
8	Ras El Agba	200	9	19	125	47	0	0
9	Dahouara	526	4	88	434	0	0	0
10	Belkheir	361	10	22	326	0	3	0
11	Bendjerrah	175	6	43	105	21	0	0
12	Bouhamdane	238	1	25	150	62	0	0
13	Ain Makhlouf	825	69	65	691	0	0	0
14	Ain Ben Beida	461	16	147	125	173	0	0
15	Khezaras	377	9	48	320	0	0	0
16	Beni Mezline	434	14	25	395	0	0	0
17	Bouhachana	239	0	32	207	0	0	0
18	Guelaat Bou Sbaa	163	8	13	136	6	0	0
19	Hammam Debagh	210	7	53	150	0	0	0
20	El Fedjoudj	234	26	48	160	0	0	0
21	Bordj Sabath	783	16	366	344	57	0	0
22	Hammam N'bails	1 285	7	278	1 000	0	0	0
23	Ain Larbi	844	10	34	800	0	0	0
24	Medjez Amar	214	16	61	55	82	0	0
25	Bouchegouf	487	29	196	215	47	0	0
26	Heliopolis	316	16	136	145	19	0	0
27	Houari Boumed.	190	7	22	138	23	0	0
28	Roknia	459	16	16	400	27	0	0
29	Sellaoua Announa	372	5	15	338	14	0	0
30	Medjez Sfaa	278	21	142	115	0	0	0
31	Boumahra Ahmed	365	30	46	288	0	0	1
32	Ain Regada	183	32	113	38	0	0	0
33	Oued Cheham	437	15	48	374	0	0	0
34	Djeballah Khemici	358	0	22	324	10	2	0
Total Wilaya		**13 479**	**545**	**2 676**	**9 600**	**644**	**9**	**5**

DSA-SSASI

الملحق رقم 03: توزيع التجار النشطين في ولاية قالمة حسب قطاع النشاط

المركز الوطني للسجل التجاري

التاريخ : 2017/04/24

توزيع التجار الناشطين حسب الولاية و قطاع النشاط

إلى غاية : 24/04/2017

شخص طبيعي

الولاية	إنتاج صناعي	إنتاج حرفي	تجارة بالجملة	إسترداد	تجارة بالتجزئة	خدمات	تصدير	المجموع
قالمة	3 347	24	316	19	13 061	11 788	0	28 555
المجموع	3 347	24	316	19	13 061	11 788	0	28 555

للتذكير: إن توزيع التجار حسب قطاع النشاط لا يتواف و التوزيع حسب الولاية و ذلك راجع إلى إمكانية ممارسة التاجر لعدة نشاطات في مختلف القطاعات

المركز الوطني للسجل التجاري

التاريخ : 2017/04/24

توزيع التجار المسجلين في السجل التجاري حسب الولاية و قطاع النشاط

إلى غاية : 24/04/2017

شخص معنوي

الولاية	إنتاج صناعي	إنتاج حرفي	تجارة بالجملة	إسترداد	تجارة بالتجزئة	خدمات	تصدير	المجموع
قالمة	430	8	79	165	97	392	19	1 190
المجموع	430	8	79	165	97	392	19	1 190

للتذكير: إن توزيع التجار حسب قطاع النشاط لا يتواف و التوزيع حسب الولاية و ذلك راجع إلى إمكانية ممارسة التاجر لعدة نشاطات في مختلف القطاعات

الملحق رقم 04: نتائج التحصيل الضريبي للفترة (2012-2016) في ولاية قالمة

RESULTATS DU RECOUVREMENT-ANNEE 2016
DETAIL (Droits au Comptant /Droits Constates)

RECETTES	DROITS AU COMPTANT DU 01/01/2016 AU 31/12/2016			DROITS CONSTATES DU 01/01/2016 AU 31/12/2016			TOTAL DU 01/01/2016 AU 31/12/2016		
	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX
G-8MAI 1945	500 000 004	622 635 788,01	**124,53**	71 199 996	111 414 849,05	**156,48**	571 200 000	734 050 637,06	**128,51**
CPI HEIPOLIS	500 000 000	305 238 762,41	**61,05**	276 963 000	183 556 761,70	**66,27**	776 963 000	488 795 524,11	**62,91**
G-MAHOUNA	800 000 000	809 595 158,17	**101,20**	118 400 000	169 537 710,97	**143,19**	918 400 000	979 132 869,14	**106,61**
G-H.BOUMEDIENE-R	2 199 999 996	2 846 039 852,66	**129,37**	154 240 001	189 220 477,35	**122,68**	2 354 239 997	3 035 260 330,01	**128,93**
CPI BOUCHEGOUF	240 000 000	283 622 644,73	**118,18**	147 140 000	135 608 303,35	**92,16**	387 140 000	419 230 948,08	**108,29**
OUED ZENATI -R	249 999 998	261 507 098,84	**104,60**	137 326 000	127 417 975,89	**92,79**	387 325 998	388 925 074,73	**100,41**
CDI GUELMA	2 300 000 000	3 200 254 478,18	**139,14**	466 731 000	185 842 040,35	**39,82**	2 766 731 000	3 386 096 518,53	**122,39**
S/TOTAL	**6 789 999 998**	**8 328 893 783,00**	**122,66**	**1 371 999 997**	**1 102 598 118,66**	**80,36**	**8 161 999 995**	**9 431 491 901,66**	**115,55**
OUED ZENATI -G	0	0	**#DIV/0!**	5 800 000	8 394 802,10	**144,74**	5 800 000	8 394 802,10	**144,74**
KHEZARAS	0	0	**#DIV/0!**	300 000	1 096 193,19	**365,40**	300 000	1 096 193,19	**365,40**
BOUCHEGOUF-G	0	0	**#DIV/0!**	2 000 004	3 562 134,90	**178,11**	2 000 004	3 562 134,90	**178,11**
H/BOUMEDIENE-G	0	0	**#DIV/0!**	1 000 000	3 050 206,63	**305,02**	1 000 000	3 050 206,63	**305,02**
H-N'BAILS	0	0	**#DIV/0!**	2 400 000	3 469 106,01	**144,55**	2 400 000	3 469 106,01	**144,55**
GUELAAT BOUSBAA	0	0	**#DIV/0!**	7 000 000	12 007 510,03	**171,54**	7 000 000	12 007 510,03	**171,54**
GUELMA-MUNICIPAL	0	0	**#DIV/0!**	8 400 000	20 545 388,90	**244,59**	8 400 000	20 545 388,90	**244,59**
AIN MAKHLOUF	0	0	**#DIV/0!**	2 400 000	6 091 289,67	**253,80**	2 400 000	6 091 289,67	**253,80**
H-DEBAGH -G	0	0	**#DIV/0!**	2 400 000	5 035 965,96	**209,83**	2 400 000	5 035 965,96	**209,83**
HELIOPOLIS	0	0	**#DIV/0!**	6 300 000	6 386 567,74	**101,37**	6 300 000	6 386 567,74	**101,37**
HOPITAL	0	0	**#DIV/0!**	0	122576[illegible]0,00	**#DIV/0!**	0	122 576,73	**#DIV/0!**
S/TOTAL	0	0	**#DIV/0!**	38 000 004	69 639 165,13	**183,26**	38 000 004	69 761 741,86	**183,58**
TOTAL PERIODE	**6 789 999 998**	**8 328 893 783,00**	**122,66**	**1 410 000 001**	**1 172 359 860,52**	**83,14**	**8 200 000 000**	**9 501 253 643,52**	**115,87**

bcr-objectif 2015

RESULTATS DU RECOUVREMENT-ANNEE 2015
DETAIL (Droits au Comptant /Droits Constates)

RECETTES	DROITS AU COMPTANT DU 01/01/2015 AU 31/12/2015			DROITS CONSTATES DU 01/01/2015 AU 31/12/2015			TOTAL DU 01/01/2015 AU 31/12/2015		
	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX
G-8MAI 1945	500 000 004	545 893 000,50	**109,18**	71 199 996	92 357 844,07	**129,72**	571 200 000	638 250 844,57	**111,74**
CPI HEIPOLIS	500 000 000	384 856 088,64	**76,97**	276 963 000	161 192 810,68	**58,20**	776 963 000	546 048 899,32	**70,28**
G-MAHOUNA	800 000 000	769 189 751,15	**96,15**	118 400 000	120 783 002,75	**102,01**	918 400 000	889 972 753,90	**96,90**
G-H.BOUMEDIENE-R	2 199 999 996	2 464 207 774,13	**112,01**	154 240 001	134 324 406,83	**87,09**	2 354 239 997	2 598 532 180,96	**110,38**
CPI BOUCHEGOUF	240 000 000	264 134 066,18	**110,06**	147 140 000	85 239 342,27	**57,93**	387 140 000	349 373 408,45	**90,24**
OUED ZENATI -R	249 999 998	250 373 401,65	**100,15**	137 326 000	80 445 229,86	**58,58**	387 325 998	330 818 631,51	**85,41**
CDI GUELMA	2 300 000 000	2 402 009 448,75	**104,44**	466 731 000	335 205 885,80	**71,82**	2 766 731 000	2 737 215 334,55	**98,93**
S/TOTAL	**6 789 999 998**	**7 080 663 531,00**	**104,28**	**1 371 999 997**	**1 009 548 522,26**	**73,58**	**8 161 999 995**	**8 090 212 053,26**	**99,12**
OUED ZENATI -G	0	0	**#DIV/0!**	5 800 000	4 170 014,89	**71,90**	5 800 000	4 170 014,89	**71,90**
KHEZARAS	0	0	**#DIV/0!**	300 000	444 381,39	**148,13**	300 000	444 381,39	**148,13**
BOUCHEGOUF-G	0	0	**#DIV/0!**	2 000 004	1 152 096,64	**57,60**	2 000 004	1 152 096,64	**57,60**
H/BOUMEDIENE-G	0	0	**#DIV/0!**	1 000 000	1 093 941,65	**109,39**	1 000 000	1 093 941,65	**109,39**
H-N'BAILS	0	0	**#DIV/0!**	2 400 000	1 938 354,08	**80,76**	2 400 000	1 938 354,08	**80,76**
GUELAAT BOUSBAA	0	0	**#DIV/0!**	7 000 000	4 297 567,93	**61,39**	7 000 000	4 297 567,93	**61,39**
GUELMA-MUNICIPAL	0	0	**#DIV/0!**	8 400 000	8 488 582,76	**101,05**	8 400 000	8 488 582,76	**101,05**
AIN MAKHLOUF	0	0	**#DIV/0!**	2 400 000	3 034 936,67	**126,46**	2 400 000	3 034 936,67	**126,46**
H-DEBAGH -G	0	0	**#DIV/0!**	2 400 000	1 360 793,01	**56,70**	2 400 000	1 360 793,01	**56,70**
HELIOPOLIS	0	0	**#DIV/0!**	6 300 000	3 721 005,98	**59,06**	6 300 000	3 721 005,98	**59,06**
HOPITAL	0	0	**#DIV/0!**	0	0,00	**#DIV/0!**	0	0,00	**#DIV/0!**
S/TOTAL	0	0	**#DIV/0!**	38 000 004	29 701 675,00	**78,16**	38 000 004	29 701 675,00	**78,16**
TOTAL PERIODE	**6 789 999 998**	**7 080 663 531,00**	**104,28**	**1 410 000 001**	**1 039 250 197,26**	**73,71**	**8 200 000 000**	**8 119 913 728,26**	**99,02**

bcr-objectif 2015

RESULTATS DU RECOUVREMENT-ANNEE 2014
DETAIL (Droits au Comptant /Droits Constates)

RECETTES	DROITS AU COMPTANT DU 01/01/2014 AU 31/12/2014			DROITS CONSTATES DU 01/01/2014 AU 31/12/2014			TOTAL DU 01/01/2014 AU 31/12/2014		
	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX
G-8MAI 1945	450 000 000	488 272 156,99	**108,50**	60 000 000	64 645 790,95	**107,74**	510 000 000	552 917 947,94	**108,42**
G-IBN BADIS	300 000 000	257 517 440,81	**85,84**	144 000 000	135 687 074,16	**94,23**	444 000 000	393 204 514,97	**88,56**
G-MAHOUNA	720 000 000	759 857 652,32	**105,54**	100 000 004	101 265 904,34	**101,27**	820 000 004	861 123 556,66	**105,02**
G-H.BOUMEDIENE-R	2 000 000 000	2 126 216 194,97	**106,31**	102 000 000	107 537 695,12	**105,43**	2 102 000 000	2 233 753 890,09	**106,27**
BOUCHEGOUF-R	200 000 000	207 184 265,83	**103,59**	120 000 000	84 075 399,50	**70,06**	320 000 000	291 259 665,33	**91,02**
OUED ZENATI -R	235 000 000	237 931 100,66	**101,25**	100 000 000	84 942 184,14	**84,94**	335 000 000	322 873 284,80	**96,38**
HAMMAM DEBAGH-R	120 000 000	115 938 354,98	**96,62**	60 000 000	36 774 095,16	**61,29**	180 000 000	152 712 450,14	**84,84**
CDI GUELMA	2 100 800 000	2 100 832 380,73	**100,00**	349 999 996	371 803 268,83	**106,23**	2 450 799 996	2 472 635 649,56	**100,89**
S/TOTAL	**6 125 800 000**	**6 293 749 547,29**	**102,74**	**1 036 000 000**	**986 731 412,20**	**95,24**	**7 161 800 000**	**7 280 480 959,49**	**101,66**
OUED ZENATI -G	0	0	**#DIV/0!**	6 000 000	4 218 275,58	**70,30**	6 000 000	4 218 275,58	**70,30**
KHEZARAS	0	0	**#DIV/0!**	300 000	217 636,10	**72,55**	300 000	217 636,10	**72,55**
BOUCHEGOUF-G	0	0	**#DIV/0!**	2 000 000	1 634 014,86	**81,70**	2 000 000	1 634 014,86	**81,70**
H/BOUMEDIENE-G	0	0	**#DIV/0!**	1 000 000	793 660,07	**79,37**	1 000 000	793 660,07	**79,37**
H-N'BAILS	0	0	**#DIV/0!**	2 400 000	1 869 172,80	**77,88**	2 400 000	1 869 172,80	**77,88**
GUELAAT BOUSBAA	0	0	**#DIV/0!**	7 000 000	7 281 487,04	**104,02**	7 000 000	7 281 487,04	**104,02**
GUELMA-MUNICIPAL	0	0	**#DIV/0!**	8 400 000	8 424 731,23	**100,29**	8 400 000	8 424 731,23	**100,29**
AIN MAKHLOUF	0	0	**#DIV/0!**	2 400 000	1 828 936,25	**76,21**	2 400 000	1 328 936,25	**76,21**
H-DEBAGH -G	0	0	**#DIV/0!**	2 400 000	1 572 098,54	**65,50**	2 400 000	1 572 098,54	**65,50**
HELIOPOLIS	0	0	**#DIV/0!**	6 300 000	9 775 190,46	**155,16**	6 300 000	9 775 190,46	**155,16**
HOPITAL	0	0	**#DIV/0!**	0	4 782 673,15	**#DIV/0!**	0	4 782 673,15	**#DIV/0!**
S/TOTAL	0	0	**#DIV/0!**	38 200 000	42 397 876,08	**110,99**	38 200 000	42 397 876,08	**110,99**
TOTAL PERIODE	6 125 800 000	6 293 749 547,29	**102,74**	**1 074 200 000**	**1 029 129 288,28**	**95,80**	**7 200 000 000**	**7 322 878 835,57**	**101,71**

bcr-objectif 2014

RESULTATS DU RECOUVREMENT-ANNEE 2013
DETAIL (Droits au Comptant /Droits Constates)

RECETTES	DROITS AU COMPTANT DU 01/01/2013 AU 31/12/2013			DROITS CONSTATES DU 01/01/2013 AU 31/12/2013			TOTAL DU 01/01/2013 AU 31/12/2013		
	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX
G-8MAI 1945	429,999,996	408,021,278.00	**94.89**	60,000,000	42,620,490.16	**71.03**	489,999,996	450,641,768.16	**91.97**
G-IBN BADIS	471,000,000	217,537,055.97	**46.19**	189,999,996	103,309,305.24	**54.37**	660,999,996	320,846,361.21	**48.54**
G-MAHOUNA	691,000,000	670,970,038.00	**97.10**	120,000,000	84,723,414.66	**70.60**	811,000,000	755,693,452.66	**93.18**
G-H.BOUMEDIENE-R	1,389,999,996	1,889,854,681.79	**135.96**	170,000,004	81,238,932.15	**47.79**	1,560,000,000	1,971,093,613.94	**126.35**
BOUCHEGOUF-R	132,000,000	208,005,074.72	**157.58**	180,000,000	69,915,832.84	**38.84**	312,000,000	277,920,907.56	**89.08**
OUED ZENATI -R	270,000,000	229,895,771.00	**85.15**	150,000,000	72,406,567.82	**48.27**	420,000,000	302,302,338.82	**71.98**
HAMMAM DEBAGH-R	100,000,000	89,062,432.78	**89.06**	60,000,000	34,797,142.33	**58.00**	160,000,000	123,859,575.11	**77.41**
CDI GUELMA	1,316,000,008	1,827,447,966.39	**138.86**	200,000,004	336,430,623.78	**168.22**	1,516,000,012	2,163,878,590.17	**142.74**
S/TOTAL	**4,800,000,000**	**5,540,794,298.65**	**115.43**	**1,130,000,004**	**825,442,308.98**	**73.05**	**5,930,000,004**	**6,366,236,607.63**	**107.36**
OUED ZENATI -G	0	0	**#DIV/0!**	14,000,004	6,946,575.42	**49.62**	14,000,004	6,946,575.42	**49.62**
KHEZARAS	0	0	**#DIV/0!**	500,004	449,879.27	**89.98**	500,004	449,879.27	**89.98**
BOUCHEGOUF-G	0	0	**#DIV/0!**	3,999,996	2,382,369.21	**59.56**	3,999,996	2,382,369.21	**59.56**
H/BOUMEDIENE-G	0	0	**#DIV/0!**	1,500,000	1,507,051.00	**100.47**	1,500,000	1,507,051.00	**100.47**
H-N'BAILS	0	0	**#DIV/0!**	3,000,000	1,655,754.78	**55.19**	3,000,000	1,655,754.78	**55.19**
GUELAAT BOUSBAA	0	0	**#DIV/0!**	6,999,996	9,914,316.93	**141.63**	6,999,996	9,914,316.93	**141.63**
GUELMA-MUNICIPAL	0	0	**#DIV/0!**	15,000,000	19,306,690.68	**128.71**	15,000,000	19,306,690.68	**128.71**
AIN MAKHLOUF	0	0	**#DIV/0!**	15,000,000	1,835,116.51	**12.23**	15,000,000	1,835,116.51	**12.23**
H-DEBAGH -G	0	0	**#DIV/0!**	6,000,000	2,981,547.08	**49.69**	6,000,000	2,981,547.08	**49.69**
HELIOPOLIS	0	0	**#DIV/0!**	3,999,996	6,087,757.57	**152.19**	3,999,996	6,087,757.57	**152.19**
HOPITAL	0	0	**#DIV/0!**	0	0.00	**#DIV/0!**	0	0.00	**#DIV/0!**
S/TOTAL	0	0	**#DIV/0!**	69,999,996	53,067,058.45	**75.81**	69,999,996	53,067,058.45	**75.81**
TOTAL PERIODE	**4,800,000,000**	**5,540,794,298.65**	**115.43**	**1,200,000,000**	**878,509,367.43**	**73.21**	**6,000,000,000**	**6,419,303,666.08**	**106.99**

bcr-objectif 2013

RESULTATS DU RECOUVREMENT-ANNEE 2012
DETAIL (Droits au Comptant /Droits Constates)

RECETTES	DROITS AU COMPTANT DU 01/01/2012 AU 31/12/2012			DROITS CONSTATES DU 01/01/2012 AU 31/12/2012			TOTAL DU 01/01/2012 AU 31/12/2012		
	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX	OBJECTIF	RECOUVREMENT	TAUX
G-8MAI 1945	430,000,000	558,764,676.00	129.95	60,000,000	50,693,970.36	84.49	490,000,000	609,458,646.36	124.38
G-IBN BADIS ~	860,000,000	531,225,739.87	61.77	190,000,000	130,113,272.89	68.48	1,050,000,000	661,339,012.76	62.98
G-MAHOUNA	810,000,000	714,141,136.00	88.17	120,000,000	97,705,669.27	81.42	930,000,000	811,846,805.27	87.30
G-H.BOUMEDIENE-R	1,300,000,000	2,436,698,423.11	187.44	170,000,000	106,199,972.23	62.47	1,470,000,000	2,542,898,395.34	172.99
BOUCHEGOUF-R	230,000,000	250,166,372.24	108.77	180,000,000	61,925,696.17	34.40	410,000,000	312,092,070.41	76.12
OUED ZENATI -R	270,000,000	368,727,943.00	136.57	150,000,000	93,524,137.70	62.35	420,000,000	462,252,080.70	110.06
HAMMAM DEBAGH-R	100,000,000	134,323,455.06	134.32	60,000,000	35,962,392.38	59.94	160,000,000	170,285,847.44	106.43
CDI GUELMA	600,000,000	1,339,533,133.44	223.26	400,000,000	55,535,199.30	13.88	1,000,000,000	1,395,068,332.74	139.51
S/TOTAL	4,600,000,000	6,333,580,878.72	137.69	1,330,000,000	631,660,312.30	47.49	5,930,000,000	6,965,241,191.02	117.46
OUED ZENATI -G	0	0	#DIV/0!	14,000,000	2,521,492.20	18.01	14,000,000	2,521,492.20	18.01
KHEZARAS	0	0	#DIV/0!	500,000	655,250.38	131.05	500,000	655,250.38	131.05
BOUCHEGOUF-G	0	0	#DIV/0!	4,000,000	1,676,426.03	41.91	4,000,000	1,676,426.03	41.91
H-BOUMEDIENE-G	0	0	#DIV/0!	1,500,000	803,721.98	53.58	1,500,000	803,721.98	53.58
H-N'BAILS	0	0	#DIV/0!	3,000,000	2,114,812.62	70.49	3,000,000	2,114,812.62	70.49
GUELAAT BOUSBAA	0	0	#DIV/0!	7,000,000	6,728,721.17	96.12	7,000,000	6,728,721.17	96.12
GUELMA-MUNICIPAL	0	0	#DIV/0!	15,000,000	7,256,693.24	48.38	15,000,000	7,256,693.24	48.38
AIN MAKHLOUF	0	0	#DIV/0!	15,000,000	1,742,561.75	11.62	15,000,000	1,742,561.75	11.62
H-DEBAGH -G	0	0	#DIV/0!	6,000,000	802,077.20	13.37	6,000,000	802,077.20	13.37
HELIOPOLIS	0	0	#DIV/0!	4,000,000	6,275,466.74	156.89	4,000,000	6,275,466.74	156.89
HOPITAL	0	0	#DIV/0!	0	0.00	#DIV/0!	0	0.00	#DIV/0!
S/TOTAL	0	0	#DIV/0!	70,000,000	30,577,223.31	43.68	70,000,000	30,577,223.31	43.68
TOTAL PERIODE	4,600,000,000	6,333,580,878.72	137.69	1,400,000,000	662,237,535.61	47.30	6,000,000,000	6,995,818,414.33	116.60

bcr-objectif 2010

الملحق رقم 05: تطور المداخيل الجبائية لبلدية قالمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملحق رقم (2)

وزارة الماليـــــــــة

المديريـــة العـــامـــة للضرائـــب

مديريـــة الضرائب لولايـــة قالمـــة

دائرة ..... قالمة .....

بلدية ..... قالمة .....

بطاقة حساب تحقيق تقديرات الميزانية من المداخيل الجبائية الموجهة للجماعات المحلية لسنة 2012.

الشهـــر	طبيعة الضرائب والرسوم المحصلة من 1 جانفـــي الى 31 ديسمبـــر 2012					
	الرسم على النشـاط المهني (T.A.P)	الرسم العقاري ورسم نقل القسامة المنزلية (T.F - T.E.O.M)	الرسم على القيمة المضافة (T.V.A)	الضريبة الجزافيـة الوحيدة (I.F.U)	الضريبة على الدخل العقاري (IRG/RF) 50%	المجمـــوع
جانفـي	32842044,94	287417,94	3112.334,05	936842,60	1131.126,30	38.309.764,83
فيفـري	14.445.067,53	303.405,06	995.376,00	998003,13	471275,75	17.213.127,51
مـارس	10355.483,59	938620,72	351.642,32	3342769,22	730279,92	15.778.794,77
أفريـل	30993.701,69	1362,00	2555.461,50	4084202,80	741.174,43	38.510.740,42
مـاي	16.778247,61	353.263,00	1048.466,77	860.929,24	581.970,99	19.622.877,61
جـوان	16344.973,50	229.637,86	395.151,33	2235.161,36	249228,27	19.454.152,32
جويليـة	20624068,37	279.601,00	2471582,27	2873.878,26	446.374,61	26.655.504,51
أ و ت	15.164.779,99	355.653,00	1124. 155,84	567.822,16	179885,92	17.392.296,91
سبتمـبر	12503812,27	254,60,00	750.730,27	2520.616,99	530273,96	16.560.033,49
أكتوبـر	16.187.588,14	174,203,40	1309.853,22	1300.254,78	108.160,50	20.280.060,04
نوفمبـر	17.883.714,61	127.151,00	1372.303,51	2013.058,45	762.591,37	22.158.818,94
ديسمبـر	15539.583,73	345.842,78	854.483,02	5109.149,65	846.685,55	22.695.718,73
المجمـــوع	219.663.065,47	3.785.595,76	16.931.940,66	27452286,08	6839.031,61	274.671.919,58

حرر ب قالمة في

رئيس قسم أمين الخزينة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملحق رقم (5)

وزارة الماليـــــــــة

المديريـــة العـــامـــة للضرائـــب

مديريـــة الضرائب لولايـــة قالمـــة

دائرة ..... قالمة .....

بلدية ..... قالمة .....

بطاقة حساب تحقيق تقديرات الميزانية من المداخيل الجبائية الموجهة للجماعات المحلية لسنة 2011.

الشهـــر	طبيعة الضرائب والرسوم المحصلة من 1 جانفـــي الى 31 ديسمبـــر 2011					
	الرسم على النشـاط المهني (T.A.P)	الرسم العقاري ورسم نقل القسامة المنزلية (T.F - T.E.O.M)	الرسم على القيمة المضافة (T.V.A)	الضريبة الجزافيـة الوحيدة (I.F.U)	الضريبة على الدخل العقاري (IRG/RF) 50%	المجمـــوع
جانفـي	31.304038,04	560.113,00	4176.020,97	783041,35	877715,34	37640928,70
فيفـري	18973960,22	491186,48	9855479,25	744633,04	576.004,09	30.641262,88
مـارس	13.114.344,93	3877970	1072037,80	2723947,47	770995,92	18069123,82
أفريـل	17963348,16	1612956,00	1792148,55	1196230,10	682139,19	21395.162,40
مـاي	12836657,94	364407,23	582305,30	1785706,15	519.04878	16088.12440
جـوان	12336.360,07	326555,00	1079.65326	2313628,88	319339,23	16375.576,44
جويليـة	16463.421,57	433289,40	2881.97184	2401678,58	360.183,50	22540.59929
أ و ت	12430.480,47	232882,00	555108.58	5142.6396	512.797,66	14.245532,67
سبتمـبر	13517.402,90	1115843,00	1242.494,23	1603.631,49	385905,91	17871.277,53
أكتوبـر	21451502,90	5086.648,30	2391.982,51	3266802,75	36'617,044	32563106,90
نوفمبـر	13718634,53	1928146,43	701487,74	1003.26477	439947,50	17.791480,57
ديسمبـر	14785772,04	4146.855,85	1144.484,55	3945651,78	872085,20	24.898.849,42
المجمـــوع	198.859.928,77	15175020,19	27475.21498	22.288419,32	6682.33276	27052057,542

حرر ب قالمة في 31 ديسمبر 2011

أمين الخزينة

عمر الصالح لعماري

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الماليـــــــــة
المديريـــة العـــامـــة للضرائـــب
مديريـــة الضرائب لولايـــة قالمـــة
دائرة ..... قالمة
بلدية ..... قالمة

ملحـــق رقـــم (2)

بطاقة حساب تحقيق تقديرات الميزانية من المداخيل
الجبائية الموجهة للجماعات المحلية لسنة 2014.

الشهـــر	طبيعة الضرائب والرسوم المحصلة من 1 جانفـــي الى 31 ديسمبـــر 2014					المجمـــــوع
	الرسم على النشـاط المهني (T.A.P)	الرسم العقاري ورسم نقل القسامة المنزلية (T.F - T.E.O.M)	الرسم على القيمة المضافة (T.V.A)	الضريبة الجزافيـة الوحيدة (I.F.U)	الضريبة على الدخل العقاري (IRG/RF) 50%	
جانفـــي	26668.426,27	304.015,00	3787.520,54	1709.560,36	561.750,50	33031.272,67
فيفـــري	24510.091,25	863.724,00	940.144,17	1296.151,75	238.232,55	27.848.323,72
مـــارس	10.515.399,92	645089,00	3628.754,86	7580.84838	966.252,13	23.336.344,31
أفريـــل	23083.83049	244.184,00	3585.987,12	1864.62685	309.612,00	29088.240,46
مـــاي	17.991.982,41	314.275,00	573.108,48	1229.278,54	297.943,12	20.406.587,55
جـــوان	15447.427,07	300705,00	1209 078,40	1135.502,36	233962,00	18326.674,83
جويليـــة	25860.105,25	214.478,00	2207.975,71	5198831,04	1112.791,56	34.594.181,56
أ و ت	15697.665,66	150.526,00	1506. 158,84	1481.364,02	319.227,80	19.154.942,32
سبتمـــبر	7162.566,25	230 267,00	656.188,91	1898348,10	193 751,49	10.144.121,75
أكتوبـــر	23.369.86378	764.821,00	2890.341,97	3155509,28	596.152,16	30772.688,19
نوفمبـــر	19.333.642,34	173449,00	876.646,31	1427.916,84	555.367,00	22.367.021,49
ديسمبـــر	26455.008,25	381.715,05	795201,25	5957.526,38	986.762,05	34.576.211,38
المجمـــوع	23.6055.98894	4587248,05	22657.106,56	33935.464,30	6371.804,38	303.647.612,23

حرر ب قالمة في

أمين الخزينة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الماليـــــــــة
المديريـــة العـــامـــة للضرائـــب
مديريـــة الضرائب لولايـــة قالمـــة
دائرة ..... قالمة
لمدية ..... قالمة

ملحـــق رقـــم (2)

بطاقة حساب تحقيق تقديرات الميزانية من المداخيل
الجبائية الموجهة للجماعات المحلية لسنة 2013.

الشهـــر	طبيعة الضرائب والرسوم المحصلة من 1 جانفـــي الى 31 ديسمبـــر 2013					المجمـــــوع
	الرسم على النشـاط المهني (T.A.P)	الرسم العقاري ورسم نقل القسامة المنزلية (T.F - T.E.O.M)	الرسم على القيمة المضافة (T.V.A)	الضريبة الجزافيـة الوحيدة (I.F.U)	الضريبة على الدخل العقاري (IRG/RF) 50%	
جانفـــي	40.405.111,09	145.552,00	4636 180,05	929.104,88	1228.817,50	47344.112,52
فيفـــري	15.545.893,00	244.317,00	1028.924,87	1085.921,89	586.434,50	18.491.492,26
مـــارس	7423.826,37	153.122,00	946.662,16	3511.669,06	3125.18,74	12.353.738,93
أفريـــل	12984. 240,34	1025.743,00	1891. 243.06	1657.240,89	1799.002,02	17.737.469,31
مـــاي	20.013.152,52	4654.273,40	597 237,70	615.816,45	112.995,96	25993.476,03
جـــوان	9049.062,27	1968.334,25	950. 334,56	1401.121,52	160884,26	13469.736,86
جويليـــة	23.818.590,18	4.195.378,25	2832.188,98	3751.270,24	459.295,00	35.056.722,65
أ و ت	14529.80403	576. 257,00	966.977,66	6787.09,37	465.981,75	17.217.723,81
سبتمـــبر	13921.790,15	3227.10,00	954.349,14	2288.196,53	670.188,88	18.157.234,70
أكتوبـــر	2803.7.592,85	469.240,00	2506.50333	3231.28312	392.170,25	34636.789,55
نوفمبـــر	938052,31	274.842,00	951.144,13	850.551,94	318.640,95	3333.531,33
ديسمبـــر	28193286,79	258788,00	1419.428,01	5122.165,62	970.086,67	35963.747,14
المجمـــوع	244860.40250	14.294.556,90	19681.459,65	25123.051,56	5796 371,48	279.755.842,09

حرر ب قالمة في 2014/01/27

أمين الخزينة بالنيابة

أمين الخزينة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملحق رقم (2)

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية قالمة

دائرة قالمة

بلدية قالمة

بطاقة حساب تحقيق تقديرات الميزانية من المداخيل الجبائية الموجهة للجماعات المحلية لسنة 2016.

الشهر	طبيعة الضرائب والرسوم المحصلة من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2016						المجموع
	الرسم على النشاط المهني (T.A.P)	الرسم العقاري ورسم نقل الملكية المنزلية (T.F - T.E.O.M)	الرسم على القيمة المضافة (T.V.A)	الضريبة الجزافية الوحيدة (I.F.U)	الضريبة على الدخل العقاري (IRG/RF) 50%		
جانفي	34189337,16	1165.850,00	3112890,83	2074.548,07	890.212,50		41424838,56
فيفري	10352.835,06	1369054,03	3687.841,13	1769.795,77	1006.230,00		18185.800,00
مارس	29.155.229,64	3926397,00	1648.832,30	11131151,83	12674066		47129351,43
أفريل	30.387.838,06	2403941,0	1556.209,38	6711557,03	5201.460,00		39456144,63
ماي	7.484.368,56	232.856,40	1281643,82	2200.264,04	439.224,43		11638.357,65
جوان	22.786.489,57	1430.922,00	1181.131,507	3988.615,28	842.882,00		28342.393,92
جويلية	10.048.032,00	1369.207,5	/	/	/		10184.952,75
أوت	25.905.385,47	3055.211,00	1050.393,61	4857.625,64	5269.67,93		32645.853,65
سبتمبر	11.850.519,34	947.984,00	2516.122,13	8777.841,13	1799.261,55		25.891.728,15
أكتوبر	33.946.927,47	2431.064,50	1791.946,60	13.154.310,69	650.542,12		51.974.791,38
نوفمبر	25.526.874,50	994.274,06	845.537,59	2215.461,12	863.688,84		30.445.836,05
ديسمبر	10.286.610,60	4047.902,00	3115.752,24	8079.230,08	1662.313,91		24.387.637,83
المجموع	251.912.447,83	15941.309,78	19024.307,70	64960.410,74	10469.249,95		362.307.726,09

حرر بـ قالمة في 2016/12/31

أمين الخزينة

أمين الخزينة بالنيابة

ملحق رقم (2)

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية قالمة

دائرة قالمة

بلدية قالمة

بطاقة حساب تحقيق تقديرات الميزانية من المداخيل الجبائية الموجهة للجماعات المحلية لسنة 2015.

الشهر	طبيعة الضرائب والرسوم المحصلة من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2015						المجموع
	الرسم على النشاط المهني (T.A.P)	الرسم العقاري ورسم نقل الملكية المنزلية (T.F - T.E.O.M)	الرسم على القيمة المضافة (T.V.A)	الضريبة الجزافية الوحيدة (I.F.U)	الضريبة على الدخل العقاري (IRG/RF) 50%		
جانفي	27.853.635,36	4.284.09,50	3.282.034,07	1.476.953,00	482.228,15		33.523.260,08
فيفري	16.069.003,42	360.074,00	891.655,55	2.148.938,43	554.080,04		20.023.751,44
مارس	24.577.926,95	493.001,00	566.950,60	4.509.686,80	691.569,74		30.839.129,09
أفريل	14.815.401,25	171.904,00	1.904.560,00	1.091.606,76	569.797,18		18.553.269,19
ماي	26.360.106,37	244.491,00	1.175.830,21	4.724.535,87	1.345.548,31		33.790.511,76
جوان	8.815.602,49	250.491,00	694.246,59	5.901.819,77	717.293,64		16.379.446,49
جويلية	22.410.800,10	185.863,00	1.467.916,98	4.215.929,74	163.139,00		28.443.639,82
أوت	16.781.700,75	99.183,60	1.144.964,36	6.901.740,24	560.754,98		25.488.343,93
سبتمبر	20.662.327,24	37.037,00	1.062.066,77	5.733.583,67	194.516,50		27.689.530,58
أكتوبر	20.831.482,84	192.407,00	2.401.800,86	8.584.866,62	1.168.335,00		33.178.892,32
نوفمبر	17.912.438,63	350.544,00	627.075,21	2.414.205,62	873.242,35		22.177.505,83
ديسمبر	19.643.805,57	2.473.038,74	6.048.570,61	9.116.575,22	1.672.713,25		38.754.713,39
المجموع	236.474.224,99	5.286.643,84	21.267.671,81	56.820.425,14	8.593.228,24		328.841.994,02

حرر بـ قالمة في 2016/02/09

أمين الخزينة

أمين الخزينة

الملحق رقم 06: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل للقطاع الخاص بولاية قالمة

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل للقطاع الخاص لولاية قالمة

رقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات 2010	مناصب الشغل 2010	عدد المؤسسات 2011	مناصب الشغل 2011	عدد المؤسسات 2012	مناصب الشغل 2012	عدد المؤسسات 2013	مناصب الشغل 2013	عدد المؤسسات 2014	مناصب الشغل 2014	عدد المؤسسات 2015	مناصب الشغل 2015	عدد المؤسسات نهاية 2016	عدد مناصب الشغل نهاية 2016(حقيقيا)
1	الفلاحة و الصيد	46	219	48	298	50	260	58	214	68	256	72	346	70	323
2	المياه و الطاقة	1	32	1	32	1	61	1	30	1	30	1	33	1	32
3	المحروقات													0	0
4	خدمات الأشغال البترولية	1	14	1	24	1	24	1	13	2	27	1	23	1	23
5	المناجم و المحاجر	28	419	30	542	31	630	32	369	33	347	31	433	34	449
6	الحديد و الصلب	29	159	32	200	39	391	42	111	44	108	40	76	50	96
7	مواد البناء	52	728	49	728	55	870	61	663	67	669	64	649	71	619
8	البناء و الأشغال العمومية	1762	8028	1935	9960	2037	11446	2090	8008	2199	8204	1976	7474	1950	7067
9	كيمياء- مطاط- بلاستيك	9	108	8	106	9	63	10	62	10	92	11	268	12	301
10	الصناعة الغذائية	155	774	161	824	176	1290	195	1162	219	1236	206	1236	227	1710
11	صناعة النسيج	13	38	14	52	36	123	62	213	79	273	84	261	79	235
12	صناعة الجلود	3	6	3	6	4	6	6	8	7	13	8	20	13	33
13	صناعة الخشب و الفلين و الورق	107	247	110	297	106	325	113	190	117	183	97	144	103	147
14	صناعة مختلفة	49	137	54	166	56	211	65	111	76	142	59	115	64	129
15	النقل و المواصلات	706	1372	708	1528	738	1061	767	1275	806	1353	771	1237	829	1422
16	التجارة	561	1596	584	2263	619	2713	672	1693	745	2011	720	1843	811	2171
17	الفندقة و الاطعام	151	372	157	491	194	803	225	470	241	594	234	626	303	821
18	خدمات مقدمة للمؤسسات	484	958	545	1848	631	2391	749	2028	859	2654	812	2394	914	3264
19	خدمات للعائلات	361	687	380	979	410	1067	470	983	516	1052	520	1017	563	1110
20	مؤسسات مالية	13	40	13	61	14	69	15	56	19	78	20	81	18	73
21	اعمال عقارية	7	20	7	24	8	12	8	11	9	21	7	24	9	15
22	خدمات للمرافق الجماعية							2	7					0	
	المجموع	4538	15954	4840	20429	5215	23816	5644	17677	6117	19343	5734	18300	6122	20040

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة

الملحق رقم 07: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي حسب البلديات بولاية قالمة إلى غاية 2016/12/31

توزيع مؤسسات صغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي حسب البلديات الى غاية 2016/12/31

	COMMUNE	Nbre PME fin2016	Emplois fin 2016
1	GUELMA	309	1413
2	NECHMAYA	8	127
3	BOUATI MAHMOUD	6	15
4	OUED ZENATI	50	192
5	TAMLOUKA	13	70
6	OUED FRAGHA	5	51
7	AIN SANDEL	1	4
8	RAS EL AGBA	1	5
9	DAHOUARA	3	118
10	BELKHEIR	39	404
11	BENDJERAH	3	109
12	BOUHAMDANE		
13	AIN MAKHLOUF	5	11
14	AIN BEN BAIDA	3	36
15	KHEZARAS	3	9
16	BENI MEZLINE	1	2
17	BOUHACHANA	4	9
18	GUELAAT BOU SBAA	4	14
19	HAMMAM DEBAGH	9	28
20	EL FEDJOUDJ	28	462
21	BORDJ SABAT	6	91
22	HAMMAM N BAILS	9	27
23	AIN LARBI	5	10
24	MEDJEZ AMAR	3	11
25	BOUCHEGOUF	45	179
26	HELIOPOLIS	33	79
27	HOUARI BOUMEDIENE	4	14
28	ROKNIA	4	10
29	SELLAOUA ANNOUNA	3	7
30	MEDJEZ SFA	3	7
31	BOUMAHRA AHMED	26	186
32	AIN REGADA	6	22
33	OUED CHEHAM	9	22
34	DJEBALLAH KHEMISSI	3	7
TOTAL		*654*	*3751*

الملحق رقم 08: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي حسب طبيعة المؤسسات بولاية قالمة إلى غاية 2016/12/31

توزيع مؤسسات صغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي الخاص حسب طبيعة المؤسسة الى غاية 2016/12/31

طبيعة(حجم) المؤسسة	عدد المؤسسات ص م	%	مناصب الشغل	%
مؤسسة مصغرة (T,P,E) من 01 إلى 9 منصب شغل	601	91,90	1339	35,70
مؤسسة صغيرة (P,E) من 10 إلى 49 منصب شغل	35	5,35	862	22,98
مؤسسة متوسطة (M,E) من 50 إلى 250 منصب شغل	18	2,75	1550	41,32
المجموع	654	100,00	3751	100,00

مؤسسات ص م قطاع عام	5		613	
مؤسسات كبيرة قطاع خاص	2		1245	

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة

الملحق رقم 09: الرسم على القيمة المضافة المدفوعة حسب قطاع النشاط بولاية قالمة

ANNEXE 1:

Repartition des contribuables soumis a la TVA par nature juridique personnes physiques ou morales

Exercice 2012:

Nature Juridique	Nombre des contribuables	Observation
Personnes Physiques	6033	/
Personnes morales	488	/

Repartition des contribuables soumis a la TVA parsecteur d activite

Exercice 2012:

Secteur d activite	Nombre des contribuables	TVA Versee/Payee	Precompte
Agriculture	/	/	/
Industriel	151	259 516 223,00	103 488 427,00
BTPH	80	35 974 867,00	488 615 359,00
Commerce	127	14 521 129,00	42 321 404,00
Prestation de services	122	96 508 416,00	55 238 601,00
professions liberales	8	31 027 322,00	703 913,00
Total	**488**	**437 547 957,00**	**690 367 704,00**

ANNEXE 1:

Repartition des contribuables soumis a la TVA par nature juridique personnes physiques ou morales

Exercice 2013:

Nature Juridique	Nombre des contribuables	Observation
Personnes Physiques	5910	/
Personnes morales	535	/

Repartition des contribuables soumis a la TVA parsecteur d activite

Exercice 2013:

Secteur d activite	Nombre des contribuables	TVA Versee/Payee	Precompte
Agriculture	/	/	/
Industriel	142	498 139 336,00	161 424 029,00
BTPH	83	48 665 430,00	517 510 221,00
Commerce	184	35 074 433,00	77 477 392,00
Prestation de services	118	52 652 055,00	71 511 081,00
professions liberales	8	51 788 993,00	1 413 331,00
Total	**535**	**686 320 247,00**	**829 336 054,00**

ANNEXE 1:

Repartition des contribuables soumis a la TVA par nature juridique personnes physiques ou morales

Exercice 2014:

Nature Juridique	Nombre des contribuables	Observation
Personnes Physiques	6447	/
Personnes morales	561	/

Repartition des contribuables soumis a la TVA parsecteur d activite

Exercice 2014:

Secteur d activite	Nombre des contribuables	TVA Versee/Payee	Precompte
Agriculture	/	/	/
Industriel	140	575 325 912,00	251 129 445,00
BTPH	98	32 485 608,00	604 662 169,00
Commerce	190	58 972 905,00	85 280 432,00
Prestation de services	125	36 084 645,00	50 767 356,00
professions liberales	8	44 758 577,00	1 160 641,00
Total	**561**	**747 627 647,00**	**993 000 043,00**

ANNEXE 1:

Repartition des contribuables soumis a la TVA par nature juridique personnes physiques ou morales

Exercice 2015:

Nature Juridique	Nombre des contribuables	Observation
Personnes Physiques	2571	/
Personnes morales	504	/

Repartition des contribuables soumis a la TVA parsecteur d activite

Exercice 2015:

Secteur d activite	Nombre des contribuables	TVA Versee/Payee	Precompte
Agriculture	/	/	/
Industriel	146	790 864 635,00	302 094 045,00
BTPH	99	133 838 630,00	696 135 043,00
Commerce	132	97 337 185,00	89 250 107,00
Prestation de services	118	146 005 778,00	56 629 056,00
professions liberales	9	48 668 595,00	1 329 366,00
Total	**504**	**1 216 714 823,00**	**1 145 437 617,00**

ANNEXE 1:

Repartition des contribuables soumis a la TVA par nature juridique personnes physiques ou morales

Exercice 2016:

Nature Juridique	Nombre des contribuables	Observation
Personnes Physiques	1642	/
Personnes morales	435	/

Repartition des contribuables soumis a la TVA parsecteur d activite

Exercice 2016:

Secteur d activite	Nombre des contribuables	TVA Versee/Payee	Precompte
Agriculture	/	/	/
Industriel	135	1 093 586 710,00	276 940 474,00
BTPH	88	113 619 399,00	743 751 571,00
Commerce	110	99 416 974,00	108 687 764,00
Prestation de services	93	85 214 548,00	63 411 124,00
professions liberales	9	28 404 850,00	1 542 907,00
Total	**435**	**1 420 242 481,00**	**1 194 333 840,00**

الملحق رقم 10: أعداد المشاريع المدعمة من طرف ANDI، مناصب الشغل الموفرة بها وقيمتها خلال الفترة 2011/10/01 – 2017/03/31

FastReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par secteur d'activité

DU 01/10/2011 **AU** 31/03/2017

Secteur d'activité	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	17	3,53	384	6,37	1 490	3,55
Bâtiment et travaux publics	55	11,41	496	8,23	4 760	11,35
Chimie, caoutchouc, plastique	12	2,49	353	5,86	2 534	6,04
Eau, énergie	5	1,04	218	3,62	939	2,24
Industries agroalimentaire, tabacs, allumettes	49	10,17	1 841	30,54	14 010	33,41
Industries diverses	5	1,04	105	1,74	376	0,90
Industries du bois, liège, papier, imprimerie	4	0,83	41	0,68	86	0,21
Industries sidérurgique, métallique, mécanique, électronique	14	2,90	371	6,15	2 223	5,30
Matériaux de construction, céramique, verre	24	4,98	406	6,73	3 076	7,34
Mines, carrières	4	0,83	87	1,44	660	1,57
Santé	8	1,66	141	2,34	1 342	3,20
Services fournis aux entreprises	18	3,73	226	3,75	1 444	3,44
Tourisme	14	2,90	587	9,74	3 663	8,73
Transports et auxiliaires des transports	253	52,49	773	12,82	5 335	12,72

الملحق رقم 11: توزيع المشاريع المدعمة من طرف ANDI حسب طبيعة المؤسسة

stReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par type d'investissement

DU 01/10/2011 **AU** 31/12/2011

Type d'investissement	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Création	7	35,00	109	55,33	474	57,99
Extension	13	65,00	88	44,67	343	42
Réhabilitation	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation	0	0,00	0	0,00	0	0
Partcipation	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation -Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation-Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
Restructuration	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	20	100	197	100	817	100

MDA : Millions DA

stReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par type d'investissement

DU 01/01/2012 **AU** 31/12/2012

Type d'investissement	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Création	36	53,73	317	52,48	1 160	53,66
Extension	31	46,27	287	47,52	1 002	46,33
Restructuration	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation	0	0,00	0	0,00	0	0
Partcipation	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation -Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation-Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	67	100	604	100	2 162	100

MDA : Millions DA

astReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par type d'investissement

DU 01/01/2013 **AU** 31/12/2013

Type d'investissement	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Création	52	59,77	498	45,44	2 362	29,39
Extension	35	40,23	598	54,56	5 674	70,6
Restructuration	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation	0	0,00	0	0,00	0	0
Partcipation	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation -Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation-Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	87	100	1096	100	8 036	100

MDA : Millions DA

astReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par type d'investissement

DU 01/01/2014 **AU** 31/12/2014

Type d'investissement	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Création	81	65,85	1155	66,11	5 708	54,84
Extension	41	33,33	577	33,03	4 549	43,71
Restructuration	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation	1	0,81	15	0,86	150	1,44
Privatisation	0	0,00	0	0,00	0	0
Partcipation	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation -Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation-Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	123	100	1747	100	10 407	100

MDA : Millions DA

astReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par type d'investissement

DU 01/01/2015 **AU** 31/12/2015

Type d'investissement	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Création	72	77,42	916	85,29	8 355	84,85
Extension	21	22,58	158	14,71	1 491	15,14
Restructuration	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation	0	0,00	0	0,00	0	0
Partcipation	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation -Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation-Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	93	100	1074	100	9 846	100

MDA : Millions DA

astReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par type d'investissement

DU 01/01/2016 **AU** 31/12/2016

Type d'investissement	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Création	50	66,67	771	71,39	4 552	48,07
Extension	25	33,33	309	28,61	4 916	51,92
Restructuration	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation	0	0,00	0	0,00	0	0
Partcipation	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation -Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation-Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	75	100	1080	100	9 468	100

MDA : Millions DA

FastReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par type d'investissement

DU 01/01/2017 **AU** 31/03/2017

Type d'investissement	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Création	16	94,12	227	98,27	1 149	95,9
Extension	1	5,88	4	1,73	49	4,09
Restructuration	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation	0	0,00	0	0,00	0	0
Partcipation	0	0,00	0	0,00	0	0
Réhabilitation -Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
Privatisation-Extension	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	17	100	231	100	1 198	100

MDA : Millions DA

الملحق رقم 12: توزيع المشاريع المدعمة من طرف ANDI حسب القطاع القانوني

astReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par secteur juridique

DU 01/10/2011 **AU** 31/12/2011

Secteur juridique	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Privé	19	95,00	155	78,68	717	87,82
public	1	5,00	42	21,32	99	12,17
Mixte	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	20	100	197	100	817	100

MDA : Millions DA

astReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par secteur juridique

DU 01/01/2012 **AU** 31/12/2012

Secteur juridique	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Privé	67	100,00	604	100,00	2 161	100
public	0	0,00	0	0,00	0	0
Mixte	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	67	100	604	100	2 161	100

MDA : Millions DA

FastReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par secteur juridique

DU 01/01/2013 **AU** 31/12/2013

Secteur juridique	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Privé	87	100,00	1096	100,00	8 036	100
public	0	0,00	0	0,00	0	0
Mixte	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	87	100	1096	100	8 036	100

MDA : Millions DA

FastReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par secteur juridique

DU 01/01/2014 **AU** 31/12/2014

Secteur juridique	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Privé	122	99,19	1732	99,14	10 258	98,55
public	1	0,81	15	0,86	150	1,44
Mixte	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	123	100	1747	100	10 408	100

MDA : Millions DA

FastReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par secteur juridique

DU 01/01/2015 **AU** 31/12/2015

Secteur juridique	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Privé	93	100,00	1074	100,00	9 846	100
public	0	0,00	0	0,00	0	0
Mixte	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	93	100	1074	100	9 846	100

MDA : Millions DA

FastReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par secteur juridique

DU 01/01/2016 **AU** 31/12/2016

Secteur juridique	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Privé	73	97,33	1060	98,15	9 289	98,1
public	2	2,67	20	1,85	180	1,89
Mixte	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	75	100	1080	100	9 468	100

MDA : Millions DA

FastReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé de Guelma

Répartition des projets déclarés par secteur juridique

DU 01/01/2017 **AU** 31/03/2017

Secteur juridique	Nbr-Projets	%	Nbr-Emplois	%	Montant en (MDA)	%
Privé	17	100,00	231	100,00	1 198	100
public	0	0,00	0	0,00	0	0
Mixte	0	0,00	0	0,00	0	0
TOTAL	17	100	231	100	1 198	100

MDA : Millions DA

الملخص:

يشكل الاستثمار الصناعي حجر الزاوية لأي اقتصاد كونه يعد وسيلة فعالة للارتقاء بمستويات التنمية، نسبة للامتيازات التي يوفرها على المستوى المحلي أو الوطني، لذا نجد الجزائر - على غرار باقي الدول - سخرت العديد من الوسائل والهيئات والامكانيات للارتقاء بدور القطاع الصناعي وتمكينه من تحقيق الدور المنشود منه اتجاه التنمية المحلية.

ومن هنا تهدف دراستنا إلى تبيان مدى مساهمة الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة، وقد سلطنا الضوء على أحد أهم الآليات الداعمة ألا وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والتي تسعى لتذليل الصعوبات والعراقيل التي تقف حاجزا أمام تنمية الصناعات المحلية من خلال ما تقدمه من تحفيزات وامتيازات جبائية، وبالتالي دفع هذه الصناعات إلى تنافسية جادة ومثمرة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الصناعي، التنمية المحلية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

Resumé:

L'investissement industriel est la pierre angulaire de toute économie comme un moyen efficace pour améliorer les niveaux de développement, en raison des privilèges accordés par le niveau local ou national. Nous trouvons don l'Algérie, comme les autre pays ont ridiculisé plusieurs des moyens et des corps et le potentiel d'améliorer le rôle du secteur industriel et lui permettre d'atteindre son rôle de développement.

Notre étude était donc de déterminer l'étendue de la contribution de l'investissement industriel au développement local Etat Guelma, l'étude abordé l'un des principaux mécanismes de soutien, à savoir l'agence nationale pour le développement des investissement, qui vise à surmonter les difficultés et les obstacles qui se dressent un obstacle au développement des industries locales par leurs incitations et privilèges de l'exercice poussant ainsi ce dernier de sérieux et fructueux concurrentiel.

Mots clés : investissement industriel, développement local, l'agence nationale pour le développement des investissement.